وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت سكيكدة 1955
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصاد

مطبوعة بعنوان:

جبـــاية العمليات المصرفية والمالية

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الاستاذ: ركي أحسن

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

فهــرس المحتــوى

	العنـــوان	الصفحة
مقدمـــة		**06**
المحور الأول:	**خلفية نظرية عن الجباية**	**07**
أولا	**مفاهيم أساسية حول الجباية والضرائب وأشباه الضرائب**	**07**
ثانيا	**القواعد الأساسية للضريبة وأهدافها**	**11**
ثالثا	**الضريبة من حيث الوعاء، التصنيف، التقدير، والتحصيل الوعاء، التصنيف، التقدير، والتحصيل**	**20**
المحور الثاني:	**الضرائب المفروضة على العمليات الجبائية البنكية والمصرفية**	**26**
أولا	- **مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته**	**28**
ثانيا	- **عناصر الائتمان**	**29**
ثالثا	- **أنوع الائتمان المصرفي:**	**30**
المحور الرابع	**الالتزامات الجبائية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في حالة كونها مكلف قانوني -**	**32**
1	**الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)Impôt sur le revenu global .**	**32**
2	**أسئلة وتمارين محلولة**	**53**
3	- **الرسم على القيمة المضافة l'impôt sur la valeur ajoutée**	**62**
1-3	**تعريف الرسم على القيمة المضافة وأهم خصائصه**	**63**
2-3	**العمليات والأشخاص الخاضعين للضريبة**	**64**
3-3	**الاعفاءات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة**	**65**
4-3	**الحدث المنشئ، ومعدلات الرسم على القيمة المضافة**	**66**
5-3	**الخصم، والتسويات، والاسترجاع المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة وكيفية توزيعه**	**67**
1	**الضريبة على أرباح الشركات l'Impôt sur les bénéfices des sociétés**	**75**
1-1	**مفهوم الضريبة على أرباح الشركات ومجال فرضها**	**75**

2-1	- الإعفاءات الممنوحة في مجال الضريبة على أرباح الشركات	76
3-1	- كيفية حساب الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات وكيفية دفعه	77
4-1	- التحفيزات الجبائية الممنوحة لقطاع البنوك والمؤسسات المالية في النظام الجزائري	85
5-1	أمثلة وتمارين محلولة	85
2	الرسم على النشاط المهني Taxe sur l'Activité professionnelle	88
1-2	- مفهوم الرسم على النشاط المهني	88
2-2	مجال تطبيقه	88
3-2	- كيفية حساب الرسم الواجب الدفع لخزينة الدولة	89
	أسئلة	92
المحور الخامس	مقارنة بين النظام الضريبي الجزائري وأنظمة ضريبية أخرى	103
أولا	عموميات حول النظام الضريبي	103
ثانيا	التهرب الضريبي في الدول النامية:	104
ثالثا	الأنظمة الضريبية في كل من فلسطين وتونس ومصر والأردن ولبنان وفلسطين والمغرب	105
	مقارنة بين النظام الضريبي الجزائري والانظمة وبعض الأنظمة العربية:	106
	اختبارات	110
	الخاتمة	115
	المراجع	116

فهرس الجـــــــداول

رقم الجدول	العنـــــوان	الصفحة
01	الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي السنوي	22
02	الجدول الضريبي التصاعدي المحسوب شهريا لسنة 2008	27
03	الجدول الضريبي التصاعدي المحسوب شهريا لسنة 2022	30
04	حساب وتوزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة	47
05	النتائج لبنك "أ" لسنة 2018 ، والمطلوب هو حساب الضريبة على أرباح الشركات.	60
06	حساب وتوزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني	64
07	القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع ذات الاستعمال السكني دج/متر^2	70
08	القيمة الايجارية للمحلات التجارية والصناعية دج/متر^2	70
09	ملحقات الملكيات المبنية الموجودة في قطاعات عمرانية دج/متر^2	71
10	ملحقات الملكيات المبنية الموجودة في قطاعات قابلة للتعمير دج/متر^2	71

مقدمة:

للجباية المصرفية والمالية أهمية بالغة في عملية التحصيل الضريبي خصوصا في المرحلة الراهنة وما تفرضه من تحولات وطنية وعالمية تستدعي وجود أجهزة خارج قطاع الضرائب يقوم بعملية التحصيل وتقديم المعلومات الضرورية للمكلفين، سواء كانوا اشخاص معنويين ام طبيعيين من المكلفين، فمحارب أشكال التهرب الضريبي خصوصا في مرحلة الرقمة وانفتاح العمليات المصرفية والمالية على العالم الخارجي يستدعي إطار قادر على متابعة التهرب.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن القطاع المالي والمصرفي وما يتطلب من تحديات لتطويره وجب عليه متابعة المكلفين بالضريبة والتمييز بين ما يقوم بدفع الضريبة كمكلف قانوني وبين واجباته كمكلف حقيقي مساهمة فيه في تحمل الأعباء العامة للدولة.

توضح هذه المطبوعة الإطار المفاهيمي للضرائب من الناحية النظرية وتتبعها بأمثلة تطبيقية عن اشكال الضرائب والرسوم المفروضة على هذا النوع من الخدمات قصد تقليل الجهد، واضاح للطالب في هذا المقياس كيفية تطبيق الضرائب والرسوم المفروضة عليه.

المحور الأول: خلفية نظرية عن الجباية

محاضرة رقم (1): خلفية نظرية عن الجباية

الاهداف التعليمية:

- **مفاهيم أساسية حول الجباية والضرائب وأشباه الضرائب**
- **القواعد الأساسية للضريبة وأهدافها**
- **الضريبة من حيث الوعاء، التصنيف، التقدير، والتحصيل الوعاء، التصنيف، التقدير، والتحصيل**

تمهيد:

يتضمنن هذا المحور الجانب النظري لمفاهيم أساسية للضرائب والرسوم، حيث تمكن الطالب من تكوين خلفية نظرية عن الضرائب والرسوم المماثلة، ومن ثم مقدرته على التحكم في المفاهيم التقنية التي يتعرض لها خلال دراسته لهذا المقياس، حيث تتعرض لعدة تغييرات وتعديلات في أحكامه كل سنة حسب قانون المالية، وتدخل ضمن المفهوم الواسع للسياسة الضريبية للدولة والتي تسعى هذه الأخيرة إلى تحمل المكلف أقل تكلفة ضريبية ممكنة، ونتناول في هذا المحور الضريبة من حيث الوعاء والتصنيف والتقدير وأخيرا التحصيل.

أولا: الضريبة من حيث الوعاء، التصنيف، التقدير، والتحصيل

ويقصد بها الجوانب الأساسية في التنظيم الفني للضريبة انطلاقا من تفكير الدولة في فرضها إلى غاية قيام المكلف بدفعها لخزينة الدولة، ولذلك سنقوم بدراسة وعاءها، ومقدارها(سعرها) إلى غاية كيفية تحصيلها.

1: وعاء الضريبة:

يقصد بالضريبة وفق المنظور الحديث على أنها مبلغ نقدي تقتطعه الدولة جبرا بشكل مباشر أو غير مباشر من أموال أو ثروة الأفراد والشركات والمؤسسات بصفة نهائية، وذلك لتغطية النفقات

العامـة، ولتحقيـق أغـراض التدخـل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية لـذا فمـن الصعوبـة وصفهـا بأنهـا أداة لجبايـة الأموال فقط. [1]

أما وعاء الضريبة هو المادة التي تتخذ في فرض الضريبية وغالبا ما تحمل اسم الضريبة وعائها مثل الضريبة على الدخل وعائها هو الدخل وبالمثل الضريبة على الاستهلاك والضريبة العقارية [2]، يعرف وعاء الضريبة على أن هو المادة الخاضعة للضريبة، أو المحل الذي يتحمل عبء الضريبة، أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، ويوسع البعض من تعريف وعاء الضريبة ليشمل طريقة توزيع الضريبة بين المادة المفروضة عليها أو بدمج ذلك الوعاء بفكرة المقدرة التكليفية على اعتبار أن المقدرة التكليفية هي التي تشكل موضوع الضريبة.

ويقصد بالوعاء أيضا ما يخضع للضريبة أو المنبع الذي تقتطع من الدولة الضرائب، أو المادة الخاضعة للضريبة فقد يكون الوعاء أموالا أو أشخاصا، مثل ما عرفته المجتمعات في العصور الأولى، وكانت تسمى بالجزية أو الفردة حيث تفرض بالتساوي بين أفراد الجماعة دون تمييز وقد كان ذلك منسجما مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة آنذاك كما أن الأفراد كانوا متساوون تقريبا من حيث الثروة.

ومع تطور الأنظمة الاقتصادية وتباين ثروات ودخول الأفراد وظهور طبقات اجتماعية مختلفة جعل الضرائب سالفة الذكر غير مناسبة لمبدأ العدالة الضريبية، وكان لزاما تغييرها لتطبق بأسعار مختلفة، وقد تبع ذلك إلغاء الضرائب على الأشخاص وفرضها على الأموال سواء كانت على ما يمتلكه من ثروة أو ما يحققه من دخل [3].

ومن ذلك ظهر الاقتطاع الضريبي بشكل مباشر حيث يتم مراعاة مصدره ومعاملته ضريبيا بأسلوب ملائم يسمح بتقدير المال بدقة ويطلق على هذا النوع بالضرائب المباشرة، أما النوع الثاني الذي يطلق عليه الضرائب غير المباشرة فيتم اقتطاع الضريبة انطلاقا من وقائع وتصرفات المكلف في الثروة أو الدخل.

2: تصنيف الضرائب:

لقد تعددت أنواع الضرائب من مجتمع لآخر بل وفي نفس المجتمع من فترة زمنية لأخرى نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي الحاصل ولتطور دور الدولة ليتمشى مع فكرة المالية الوظيفية، حيث نلاحظ مزيجا من أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم لغرض تحقيق نوع من التكامل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث يتطلب من الدولة اختيار المزيج الضريبي أو

بمعنى أخر اختيار الضرائب والرسوم التي تحقق لها مساهمة فعالة في تحقيق تمويل النفقات العامة، وتحقيق أهداف المجتمع، حيث يمكنها من تقليل الاثار الاقتصادية المحتملة لأنواع الضرائب على العبء الضريبي للمكلفين بالضريبة،

وإذا نظرنا إلى مقارنة في التشريعات المالية نجد أن كل الضرائب المختلفة منذ أن بدأ التنظيم الفني للضرائب تم تقسيمها من حيث وعائها أو محلها إلى ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال.

2-1-الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة:

استنادا إلى هذا المعيار يمكن تقسيم الضرائب إلى ضريبة تفرض عنصر واحد فقط من العناصر المحتملة أن تخضع للضريبة وتسمى هذه الأنظمة الوحيدة مثل فرض ضريبة على الدخل أو الانفاق أو فرض ضريبة على الناتج ...الخ. وإما فرض ضرائب متعددة على أكثر من عنصر من عناصر الاخضاع الضريبي وتمسى في هذه الحالة بأنظمة الضرائب المتعددة حيث يتضمن النظام الضريبي أكثر من ضريبة واحدة مثل فرض ضريبة على الدخل ويتبعها بضريبة على الثروة وضريبة ثالثة على الانفاق.

لقد نادى الطبيعيون بفرض ضريبة وحيدة على الناتج الزراعي الصافي وإلغاء كافة الضرائب الأخرى باعتبار أن الأرض الزراعية هي العنصر الوحيد المنتج وباقي العناصر الأخرى تعتبر عقيمة حسب رأيهم، كما نادى في الوقت الحاضر العديد من الكتاب بهذا الرأي مثل الكاتب الأمريكي "هنري جورج" بفرض ضريبة وحيدة على الزيادة الرأسمالية في قيمة الثروة من أرض ، كما نادى في النصف الأول من القرن العشرين الكاتب الفرنسي "شيليه" بفرض ضريبة على مصادر القوة المحركة من وقود وكهرباء باعتبار أن هذه المصادر شائعة الاستخدام لدى غالبية الناس وكذا باعتبارها تدخل في إنتاج العديد من السلع والخدمات فقيمة الضريبة تدخل في جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة.[4]

فيمكن القول أن الضرائب الوحيدة هي التي كانت تميز الأنظمة البدائية حيث كان الاخضاع الضريبي على الرؤوس التي تلزم كل فرد بدفع قيمة معينة خلال فترات زمنية مختلفة. وبالرغم من سهولة فرض هذا النوع من الضرائب من سهولة في الإجراءات الإدارية وصعوبة في التهرب من دفعها، فقد واجهت العديد من الانتقادات منها:

- صعوبة في إضفاء الطابع الشخصي على هذه الضريبة بمعنى عدم مراعاة الظروف الشخصية للمكلف لحجم الدخل الازم للمعيشة أو الأعباء العائلية.

- عدم تحقيق أكبر قدر من العدالة بين المكلفين بالضريبة فيستحيل المساواة بين المكلفين. وعكس من ذلك فالضرائب المتعدة تؤدي إلى خفض العبء الضريبي واتساع نطاقها واختلاف مواعيد استحقاقه ما يؤدي إلى زيادة انتاجها. وتقليل شعور المكلفين بعبئها.
- عدم مرونة هذه الضريبة وانخفاض حصيلتها من جهة أخرى.
- ازدياد شعور الخاضعين لها بزيادة عبئها مما يدفعهم إلى محاولة التهرب من دفعها، على عكس من ذلك الضرائب المتعدة التي تحد من انتشار التهرب الضريبي.

وأيا ما كان الأمر فمعظم الدول تأخذ بهذا النوعين من الضرائب في الوقت الحالي لتنظيم كيانها الضريبي وإن كانت درجة الاعتماد على أي منها من دولة للأخرى يختلف حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة.

2-2-الضريبة العينية والضريبة الشخصية:

مما سبق ذكره فإن كافة النظم الضريبية المعاصرة تعتمد على الضرائب المتعددة لما توفره من مزايا لا يمكن توفرها في نظام الضريبة الوحيدة مثل العدالة الضريبية والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ...الخ. ولكن بفرض نظام الضريبة المتعددة يثار سؤال حول ما هو الوعاء الأنسب لتطبيق هذا النوع هل الوعاء يكون أموالا أم أشخاصا؟

ويقصد بالضريبة العينية أو الضرائب على الأموال تلك التي تتخذ من الأموال وعاء لها دون مراعاة ظروف المكلف، فالاعتبار الوحيد عند فرضها هو المال وليس الشخص ومركزه المالي أو ظروفه الاجتماعية، وبالتالي فهي ضريبة معدلها نسبي لا تتغير بمقدار المال الداخل في الوعاء، فتفرض على عناصر ظاهرة من الثروة كالثروة العقارية أو الإنفاق، وتتميز بعدم امكانية التهرب منها، كما أن نفقات تحصيلها قليلة ولكن يعاب عليها عدم تحقيقها للعدالة الضريبية. ورغم هذا فهي الأساس في تكليف المكلفين بتحمل الأعباء العامة في معظم الدول المعاصرة. (5)

أما الضريبة الشخصية تجعل من الشخص نفسه وعاء الضريبة بالنظر لما يمتلكه من أموال فالوجود الإنساني هو أساس فرض الضريبة والمادة الخاضعة لها، ويطلق على هذا النوع بالضرائب على الرؤوس والتي يلتزم فيها كل فرد من المجتمع بدفع مبلغ معين من المال خلال فترة زمنية معينة، ويعتمد هذا النوع من الضرائب على معايير مثل الجنس، أو العمر كفرض الضريبة على الذكور دون الاناث، أو الافراد الذين تتراوح أعمارهم بين 20-60سنة. (6) ومثل هذا النوع من الضرائب يستحيل على المكلف تجنبه بعكس الضرائب على الأموال، فهي التي يراعى عند فرضها شخصية المكلف حالته وظروفه الخاصة

فيأخذ المشرع بعين الاعتبار المال الخاضع للضريبة وظروف المكلف الاقتصادية والاجتماعية، فتفرض على عناصر الثروة التي تبين المستوى الاجتماعي لكل مكلف كدخله الكلي مثلا، وتتميز بوفرة حصيلتها وتحقيقها للعدالة الضريبية وفيتم مراعاة ما يلي عند فرضها:

- إعفاء حد أدني لازم للمعيشة.
- إعفاءات للأعباء العائلية.
- تطبيق السعر التصاعدي للضريبة.
- مراعاة مصدر الدخل.

وقد استخدم هذا النظام من قبل العديد من الدول في مراحل تطورها الأولى لتمويل نفقاتها سواء على مستوى الحكومات المحلية أو المركزية ولكن مع التطور الحاصل في المجتمعات تم التخلي على هذا النوع والاهتمام بالضريبة على الأموال سواء بفرضها على الدخل أو الثروة، وقد اختفى هذا النوع للأسباب التالية:

- زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الأعباء أو النفقات العامة أصبح من المستحيل تطبيق هذا النوع لعدم قدرته على توفير الأموال المطلوبة.
- التطور الحاصل في الأسس العلمية للضريبة جعل منها غير قادرة على تحقيق العدالة الضريبية والاجتماعية، كذلك لم يعد يقتصر دور الضريبة على الهدف المالي فقط فقد ظهر أهداف أخرى مثل الهدف الاقتصادي والاجتماعي كما نشرحه لاحقا.
- مع تقدم المجتمعات لم يصبح ينظر للفرد على أساس الوجود الإنساني في فرض الضريبة، بل ينظر إليه على أساس نظرة مرتقبة يقود فيها المجتمع كما أن وجود الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والمالية هدفها خدمة الفرد.

2-3-الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

بالرغم من الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذا النوع من التقسيم، إلا أن العديد من علماء المالية مازالوا يستندون إلى الى هذا النوع من التقسيم في مؤلفاتهم، وقد شاع استخدامه في نظام المالية العامة.

يقصد بالضرائب المباشرة تلك التي يتم الاقتطاع من أموال المكلف بشكل مباشر من دخل المكلف أو ثروته، بحيث يسمح بتقدير المال محل الضريبة بدقة، عادة يتم فيها مراعاة مصدر دخله ومعاملته بأسلوب ملائم. فالضرائب المباشرة في اصطلاح الحسابات الوطنية وسيلة لتوزيع الدخل المتاح أو التصرفي فهي تفرض بعد توزيع الدخول على عوامل الإنتاج وقبل إنفاق هذه الدخول.

أما الضرائب غير المباشرة فهي التي يتم فيها اقتطاع ضريبي من أموال المكلف بشكل غير مباشر عن طريق وقائع وتصرفات محددة منه، وتعتبر دالة على مما يتمتع به من قدرة مالية أو ثروة تبرر استخدام هذا الأسلوب مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة[7]. فهي وسيلة لإعادة توزيع الإيراد الإجمالي الناتج عن بيع المنتجات والخدمات للمستهلكين النهائيين.

ويمكن التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة انطلاقا من ثلاثة معايير وهي: [8]

- **2-3-1-معيار طريقة التحصيل:**

بناء على كشف يتضمن اسم الممول ومبلغ الضريبة المستحقة، فتكون الضريبة مباشرة إذا كانت تحصل استناد إلى كشوف وجداول تدون فيها أسماء المكلفين، وعلى العكس من ذلك تعتبر ضريبة غير مباشرة إذا كان من غير الممكن إتباع هذا الأسلوب في التحصيل، حيث تتم انطلاقا من تصرفات المكلفين.

ويعاب على هذا المعيار عدم القدرة على إتباع هذا الأسلوب في تحصيل بعض الضرائب مثل الضريبة على أرباح الأسهم والسندات إذ لا يمكن معرفة حاملي هذه الأوراق المالية دائما بأسمائهم. كما أن الضريبة يمكن أن تتحول من مباشرة إلى غير مباشرة، والعكس صحيح وفقا لاختلافات التحصيل، فضريبة الأجور والمرتبات التي يتم حجزها من المنبع لا تتطلب اصدار كشف اسمي للمول واستنادا على هذا المعيار تعتبر ضريبة غير مباشرة.

كما ان هناك بعض الضرائب التي تفرض على السلع ويحتاج تحصيلها إلى اصدار كشف اسمي فيه اسم الممول ومبلغ الضريبة فوفقا لهذا المعيار نعتبرها ضريبة مباشرة وهو عكس ما اتفق عليه كتاب المالية على أن الضرائب على السلع ضرائب غير مباشرة.

2-3-2-معيار تحمل العبء الضريبي:

حيث يرى آدم سميث وبعض الاقتصاديين الكلاسيك أنه يمكن الاعتماد على هذا المعيار في التقسيم، وتكون ضريبة مباشرة إذا لم يتمكن المكلف من نقل عبئها إلى الغير، فالممول القانوني هو الممول الحقيقي في هذه الحالة، وتكون غير مباشرة إذا تمكن من ذلك، فيصبح الممول القانوني غير الممول الحقيقي كالرسم على القيمة المضافة، حيث تستقر الضريبة في نهاية المطاف على الأفراد المستهلكين للسلعة.

ويعاب على هذا المعيار عدم تحديد من يتحمل عبء الضريبة بدقة حيث يمكن نقل عبئها إلى الأمام أو الخلف مثل فرض ضريبة على أجور العمال حيث يمكن لهم من نقلها إلى صاحب العمل جزئيا أو كليا. فكافة الضرائب في ظل ظروف معينة يمكن نقل عبئها إما إلى الأمام أو الخلف.

كما أن نقل العبء الضريبي يتوقف على العديد من المتغيرات والعوامل وأهمها درجة المنافسة في السوق منافسة كاملة أو منافسة غير كاملة، وظروف التكاليف متزايدة أو متناقصة، وبالتالي يمكن أن

تصبح جميع أنواع الضرائب غير مباشرة في حالات معينة، كما أن الضرائب التي اتفق على انها ضرائب غير مباشرة يمكن أن تصبح وفق هذا المعيار ضرائب غير مباشرة.

2-3-3-معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة:

تتم التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة عن طريق الوصول إلى وعاء المكلف بمعنى ماله، فإذا تم الوصول إلى الوعاء بطريقة مباشرة دون الاستناد إلى بعض القرائن التي تتعلق بتصرفات الأفراد فإنها تعد ضريبة مباشرة، وإذا تم الوصول إلى الوعاء عن طريق بعض التصرفات التي يقوم بها المكلف فإنها تعد ضريبة غير مباشرة. وبالتالي فإن كافة الضرائب التي تفرض على المكلف بالضريبة أو ثروته تعد ضرائب مباشرة مثل الضرائب على رؤوس الأموال المنقولة، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل...الخ.[9]

فتكون مباشرة إذا تميزت المادة بالثبات والاستمرار كالضريبة العقارية، وغير مباشرة إذا كانت عرضية متقطعة مثل الانفاق والتداول، ويعاب على هذا المعيار عدم التمييز بين بعض الضرائب من حيث كونها عرضية أم أنها ثابتة، مثل الضريبة على التركات فهي إما اعتبارها مباشرة لأنها تفرض على انتقال الثروة، وليس فعل انتقال التركة في حد ذاته وبغض النظر عن توزيع أموال التركة على الورثة، أم غير ذلك إذا اعتبرت عرضية تفرض على حدث عرضي هو الوفاة، بمعنى فرض الضريبة مربوط بانتقال أموال التركة إلى الورثة.

ومن الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على المعايير السابقة كل على حدى بصورة قطعية، ولكن جرت العادة على اعتماد المعايير الثلاثة للتمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة بين كتاب المالية والاقتصاد، واعتبرت كل من الضرائب على الدخل ورأس المال ضرائب مباشرة تمتاز بثبات حصيلتها، والضرائب على الاستهلاك والانفاق ضرائب غير مباشرة يعاب عليها عدم ثبات حصيلتها وعادة ما ترتبط بالظروف الاقتصادية من رواج وكساد.

2-3-4-الضرائب المباشرة:

نادى الطبيعيون بإلغاء كافة الضرائب وقصرها فقط على الضرائب المباشرة خاصة الضرائب على الأرض الزراعية باعتبارها العنصر المنتج الوحيد ولكن مع ازدياد حاجة الدولة إلى الأموال وزيادة دورها في النشاط الاقتصادي وخروجها من الحيادية إلى الإيجابية أصبحت الضريبة أداة مهمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة ومن أهم المزايا التي يمكن ذكرها للضرائب المباشرة ما يلي:

- تمتاز بالعدالة مقارنة بالضرائب غير المباشرة فعند فرضها يمكن اخذ ظروف المكلف وحالته الاجتماعية مثل مستوى دخله وعدد الافراد الذين يعولهم، كما يمكن فرض الضريبة بسعر تصاعدي حيث يزداد مقدرا الضريبة كلما زاد مقدرا الدخل والعكس صحيح، فمرعاه هذه الفوارق سوف تساهم في تقليل الفوارق الداخلية بين الأفراد ويقلل من حدة التفاوت في الدخل مما يحقق العدالة في توزيع الدخول.
- ميزة أخرى وهي ثبات الحصيلة مقارنة بالضرائب غير المباشرة، ففي حالة الدورات الاقتصادية من تضخم وكساد، فإن وعاء الضريبة لا يتأثر وتكون ضعيفة الاستجابة للتغيرات في مؤشرات النشاط الاقتصادي، عكس من ذلك الضرائب غير المباشرة التي تكون تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في مستوى النشاط الاقتصادي، حيث تنخفض أو ترتفع المبيعات والمشتريات وقيمة الصادرات والواردات. وبالرغم من المزايا السابقة إلى أن هناك بعض الضرائب التي تتأثر حصيلتها بالنشاط الاقتصادي كالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية حيث تزداد الحصيلة في حالة الرواج وتنخفض في حالة الكساد.

رغم المزايا السابقة إلا أنه يمكن إعطاء بعض الانتقادات منها:

- قد تكون الزيادة التي تطرأ على الحصيلة الضريبية ضئيلة لارتفاع الأسعار وظروف التضخم النقدي لا تتمشى مع التغيرات في مؤشرات النشاط الاقتصادي.
- عادة توجد علاقة بين الممول والسلطات المسؤولة عن تحصيل الضرائب المباشرة مما يفتح بابا للتهرب الضريبي من دفع الضريبية أو جزء منها على الأقل بواسطة الوساطة او المحسوبية أو الرشوة، ولكن هذه العيوب يمكن تفاديها في حالة الضرائب غير المباشرة.
- بالرغم من أن الضرائب المباشرة أكثر قربا للعدالة من الضرائب غير المباشرة إلا أنه في حالات معينة نجد عكس ذلك، وخاصة في الدول النامية فأصحاب الدخول الثابتة مثل العمال والموظفين ليس لديهم القدرة على التهرب من دفع الضريبة، أو على الأقل محاولة تجنبها، فاقتطاعها من المصدر يحول دون تحقيق ذلك ،لكن نجد أصحاب الدخول المرتفعة والذين هم عادة أصحاب الدخول المتغيرة مثل رجال الأعمال، وأصحاب المهن والتجار ...الخ الذين يخضعون إلى النظام التصريحي فإن فرص التهرب الضريبة تكون متاحة، خصوصا إذا كانت الرقابة الجبائية لا تتسم بالفعالية في مواجهة أشكال التهرب الضريبي. كذلك فإن أفراد هذه الطبقة عادة ما يمتلكون من القوة الاقتصادية والسياسية ما يسمح لهم من التأثير على اتجاهات السياسة التشريعية السائدة بما يحقق لهم مصالحهم الخاصة، فانتشار الفساد يسمح لهم من تخفيض العبء الضريبي إلى أدنى مستوى ممكن ويكون هم الأكثر استفادة من الخدمات المقدمة من طرف الدولة.

- نتيجة للعوامل السابقة الذكر فإن إجراءات الربط والتحصيل في نطاق الضرائب المباشرة يزداد مقارنة بالضرائب غير المباشرة مما يستلزم درجة عالية من الكفاءة الإدارية يصعب تحقيقها خصوصا في الجهاز الضريبي للدول النامية.
- كذلك يمكن أن نصل إلى نتيجة معاكسة لما سبق ذكره ففرض ضريبة تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة يسمح باقتطاع جزء كبير من الضريبة على حساب الاستهلاك والادخار ومن ثم على حجم الاستثمار وبالتالي يقل حجم الإنتاج وتنخفض معدلات التنمية الاقتصادية.

- **2-3-5-الضرائب غير المباشرة:**

هي الضرائب التي يمكن فرضها على السلع والخدمات سواء في مرحلة انتاجها أو تداولها أو بيعها أو عند استهلاكها، وتصديرها، أو استيرادها، وما يلاحظ على هذا النوع من الضرائب أنه ينعكس على الأسعار مباشرة.

وأول من نادى بتطبيق هذا النوع من الضرائب هم التجاريين نظرا لسياستهم الرامية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الميزان التجاري، مما يتيح لهم تبرير فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة حاجة لحماية الصناعات الوطنية، وتقليل تدفق الذهب إلى الخارج، وتطبيق الضرائب على السلع المصدرة إذا كانت من المنتجات المواد الخام والسلع الوسيطة والآلات المستعملة التي توفرها بأسعار منخفضة مما يسمح لهذه الصناعات بتخفيض تكاليف انتاجها.[10] يرى العديد من الاقتصاديين أن للضرائب غير المباشرة عدة مزايا أهمها:

- من الأدوات الأكثر فعالية في تحقيق التوازن في الأسواق بين الطلب والعرض للعديد من السلع والخدمات لتأثيرها المباشر على الأسعار أكثر من الضرائب المباشرة، فإذا كان هناك عرض فائض من السلع أكبر من الكمية المطلوبة فإن تخفيض معدل الضريبة على هذه المنتجات سوف يسمح بزيادة الطلب عليها مما يؤدي على امتصاص فائض العرض، والعكس صحيح في حالة وجود طلب زائد على السلع والخدمات.
- تمتاز بالمرونة مقارنة بالضرائب المباشرة غذ تتغير حصيلتها بالانخفاض أو الارتفاع حسب التغير النشاط الاقتصادي ففي حالة الرخاء تزداد حصيلتها بالرغم من ثبات معدلها وفي حالة الكساد تنخفض حصيلتها للانخفاض في حجم وقيمة المبيعات، فضلا أن حصيلتها تتغير في حالة رفع معدلها أكثر في حالة الضرائب المباشرة حيث أنها ضعيفة الاستجابة للتغيرات في مؤشرات النشاط الاقتصادي.

- لها دور كبير في تحقيق الهدف المالي حصيلتها كبيرة رغم انخفاض سعرها نتيجة ضخامة المعاملات وتنوع العناصر الخاضعة للضريبة.
- تقل محاولة التهرب من دفعها باعتبارها تدخل في ثمن السلعة أو الخدمة مما يجعل غالبية المستهلكين لا يشعرون بعبئها.
- عكس الضرائب المباشرة فهي لا تتطلب درجة عالية من الكفاءة في النظام الضريبي فإجراءات الربط والتحصيل تكون أكثرا يسرا وأقل تعقيدا. كذلك تعتبر أكثر تأثيرا على نمط تخصيص الموارد في المجتمع حيث تنعكس قيمتها على الأسعار مقارنة بالضرائب المباشرة حيث يكون تأثيرها محدود للغاية.

توجه العديد من الانتقادات لهذا النوع من الضرائب أهمها:

- يتناقض فرض هذا النوع من الضرائب مع مبدأ العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية. مما يؤدي إلى اختلال في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، فإذا تم تطبيق الضريبة على السلع والخدمات بشكل متساوي يؤدي إلى زيادة عبئها النسبي على أصحاب الدخول المنخفضة، ويقل على أصحاب الدخول المرتفعة، ولكن إذا تم تطبيقها بشكل تنازلي بمعنى أن عبئها يكون بشكل تنازلي سيقل عبئها على أصحب الدخول المنخفضة. ولكن يمكن نقد هذا المبرر بتطبيق هذه الضريبة على السلع والخدمات المستهلكة من قبل الطبقات الغنية مما يقلل آثارها على الطبقات الفقيرة.[11]
- كذلك يمكن فرض الضريبة بمعدلات تمييزية بحيث يكون الأثر الأكبر على أصحاب الدخول المرتفعة، ومثال ذلك مرتفعة على السلع الكمالية ومنخفضة أو مساوية للصفر على السلع الضرورية. بمعنى آخر يزداد معدلها كلما زادت درجة كماليتها في حياة المستهلك، وبالتالي نقول أن الضريبة غير المباشرة ساهمت في علاج الاختلال الحاصل في توزيع الدخل.

2-4-الضرائب على الدخل والضريبة على رأس المال والضريبة على الانفاق:

أصبحت الضرائب على الأموال في تكليف المواطنين هي الأساس في تحمل الأعباء العامة للدولة في معظم الدول الحديثة وتم التخلي عن الضريبة الشخصية لعدت عيوب بها، وتفرض الضريبة على الثروة ابتداء من ظهورها وتعرف بالضريبة على الدخل، أو عند تحولها من ادخار إلى مدخرات وتحولها إلى رأس المال وتسمى بالضريبة على رأس المال، أو عند انفاقها ويطلق عليها الضريبة على الانفاق، ويثار تساؤلا هاما أيهما يعبر عن القدرة التكليفية للأشخاص الدخل أم رأس المال.

1-3-الضريبة على الدخل:

يعتبر من أهم الأنشطة الضريبية في الوقت المعاصر، ومن الأدوات المهمة من أدوات السياسة المالية، وتزداد أهمية في الدول المتقدمة عنها من الدول النامية، ويحتل أهمية نسبية بالغة في الحصيلة الضريبية، وإن مفهومها يختلف من تشريع ضريبي إلى آخر بل ومن فترة زمنية لأخرى، وقد تم تقديم العديد من المفاهيم حوله تستند إلى قواعد معينة، وقد ظهرت نظريتين هما نظرية المصدر ونظرية الإثراء.

فوفقا **لنظرية المصدر** يمكن تقديم مفهوم له على انه التدفق المالي الذي يحصل عليه الممول خلال فترة زمنية معينة من مصدر قابل للبقاء بصفة دورية يستطيع الممول أن يتصرف فيه بالاتفاق دون أن يصبح أفقر مما كان عليه[12].

ويستند هذا التعريف على القواعد التي كانت سائدة في تشريع ضريبة الدخل البريطانية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، فمن أهم قواعده هي:

- يقاس الدخل بالنقود قابلا للتقويم بها، فهو يعتبر تيارا وليس رصيدا بمعن يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة ساعة، يوم، أسبوع، شهر، سنة ...الخ، ومالم يتم تقديره بالنقود لا يدخل في حساب الدخل كالدفء العطف الحنان ...الخ بينما المنافع العينية والتي يمكن قياسها بالنقود تدخل في حساب الدخل ومثال ذلك السكن المجاني، الوجبات المجانية، الألبسة...الخ.
- يتعين أن مصدر الدخل يتسم بالثبات النسبي بمعنى قابلية المصدر للبقاء وليس الثبات المطلق، بمعنى آخر يكون مصدر الدخل قادر على انتاج الايراد أكثر من مرة حتى توافر فيه شرط قابلية البقاء، وقد يكوم المصدر القابل للبقاء، إما مالا كالأسهم والسندات، أو عملا كالأجور والمرتبات، أو كليهما معا كالمشروعات الزراعية والصناعية والتجارية ...الخ. فوقا لاختلاف مصدر الدخل يختلف سعر أو معدل الضريبة فيكون مرتفعا في حالة رأس المال، ومنخفضا في حالة العمل، وبين بين في حالة أن يكون مختلطا بينهما.
- ولكي يمكن اعتباره ضمن الدخل الخاضع للضريبة يتعين أن يتكرر في فترات زمنية متعاقبة، بمعنى دورية الايراد كالأجر الذي يحصل عليه الفرد شهريا يتسم بالتكرار والدورية والربح السنوي للمشروعات أو المستثمر فقد يتم تحقيق أرباح وخسائر. فلا تعني خاصية التكرار والدورية انتظام الحصول على دخل في فترات منتظمة.

وبالتالي يعرف الدخل بأنه ضريبة مبلغ من النقود يأتي من مصدر ثابت بصفة دورية من مصدر قابل للبقاء [13]، وقد أخد بهذا التعريف في المجال الضريبي، فلا تفرض الضريبة إلا على الدخل الصافي حيث

يجب خصم تكاليف الصيانة والاهتلاك والاستغلال من الإجمالي، أما استعمالات الدخل فلا تخصم منه كاستثماره أو انفاقه.

ووفقا **لنظرية الإثراء**، يعتبر الاقتصادي الأماني"Shanz " أول من قدم تعريف للدخل يتفق مع هذه النظرية فقد عرف الدخل الشخصي على أنه التدفق الإثرائي الصافي خلال فترة زمنية معينة، كما عرف "هيغ" بأنه القيمة النقدية للإضافة الصافية إلى القوة الاقتصادية للفرد خلال فترتين زمنيتين.[14]

ويأخذ معظم الاقتصاديين بفكرة الزيادة الاقتصادية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة فكل من الأجر والربح والريع والفائدة تدخل في تعريف الدخل إضافة إلى المكاسب الرأسمالية، فيمكن أن تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي أو على كل فرع من فروع الدخل، والغالب أن يستخدما المنهجين معا.

فنظرية الإثراء هي توسعة في معنى الدخل فزيادة المقدرة الاقتصادية بين فترتين زمنيتين مهما يكن مصدر الزيادة، ومهما تكن في حالة انتظام من عدمه، وسواء كانت من مصدر قابل للبقاء من عدمه، وملاحظة أخرى على هذا المفهوم فإنه يستبعد الاستهلاك من مفهوم الدخل بمعناه اللفظي، ولكن بالمعنى الواسع فإنه ينطوي على الاستهلاك لأن الاستهلاك يعتبر نوع من الإثراء، فوفقا لهذا المفهوم لابد من تقدير صافي الثروة للمول في بداية الفترة، وفي نهاية الفترة، وبالتالي الحصول على الدخل الخاضع للضريبة انطلاقا من الفرق بينهما.

واستنادا إلى هذه القاعدة تعد كل من الهبات، والهدايا، والتركات، والمكاسب الرأسمالية التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة، إضافة على دخل عناصر الإنتاج كلها تدخل في دخل الممول الخاضع للضريبة.

وما يعاب على هذه الطريقة أنها لا تراعي الزيادات الوهمية التي يحصل عليها الفرد، فمثلا حالة ارتفاع مستويات التضخم يجعل من الصعوبة معرفة الأرباح حقيقية، كذلك يثار تساؤل هام حول كيفية تقدير أو تقييم أصول والتزامات كل ممول عند بداية الفترة وآخرها، إضافة الى جهاز اداري ضخم وكفاءة عالية للجهاز الضريبي لتقييمها، ضف إلى ذلك ضرورة توفر سوق كاملة لكافة الأصول يمكن الرجوع إليها في تحديد الأسعار اللازمة لعملية التقييم، وحقيقة الأمر أن الواقع العملي لأسواق غالبية الأصول غير كاملة والعديد من الأصول يصعب معرفة أسعارها السوقية يجعلها عرض للتقييم الشخصي، وقد تتناقض هذه الصعوبة مع اعتبارات العدالة الضريبية والاقتصاد في نفقات التحصيل.

وقد اقترح البعض لمواجهة هذه الانتقادات الاعتماد على قاعدة التحقق كحل عملي للمشاكل الإدارية والعملية التي تواجه النظرية، فلا تدخل مثلا الأرباح والخسائر الرأسمالية كأحد عناصر الدخل الخاضع للضريبة إلا عند تحققها بمعنى عند بيع أو شراء الأصول.

فالضريبة على الدخل الإجمالي تراعي المقدرة التكليفية، والوضع الخاص بكل خاضع للضريبة، بينما النوع الثاني فهو يسمح بمغايرة معدل الضريبة حسب نوع الدخل (العمل، رأس المال، مختلط) فهو لا يعبر عن المقدرة التكليفية ولكن يسمح بالتمييز بين هذه الدخول حسب طبيعتها[8].

3-2-الضريبة على رأس المال:

ويعرف رأس المال من الوجهة الضريبية بأنه مجموع رؤوس الأموال العقارية والمنقولة التي يملكها شخص في لحظة معينة سواء كانت منتجة أو غير ذلك، حيث يقاس في لحظة معينة، وباعتبار أن الدخل يتكرر سنويا فيتم فرض الضريبة عليه ما دمت المادة التي تفرض عليه (رأس المال) تتجدد سنويا، ولا تنتهي بالقضاء على رأس المال المنتج للدخل، ويقصد بالضريبة على رأس المال تلك التي تفرض على الأموال المستخدمة في العملية الانتاجية [9]. إلا أنه توجد استثناءات تفرض الضريبة أحيانا على رأس المال، رؤوس الأموال العقارية ورؤوس الأموال المنقولة كالديون والأسهم والسندات والتحف وحقوق المؤلفين، ويمكن أن نميز بين رؤوس الأموال المنتجة كالعقارات المبنية ورؤوس الأموال غير المنتجة كالتحف والمجوهرات والأراضي المعدة للبناء.

وتؤدي الضريبة على رأس المال إلى نتائج أفضل إذا فرضت على عناصر الثروة غير المنتجة كالتحف والمجوهرات والأراضي غير المنتجة، والتي تؤدي بأصحابها إلى تحويلها إلى استثمار، بمعنى يمكن أن تؤدي إلى استخدام أفضل للموارد المتاحة.

وتوجد عدة طرق لفرض الضريبة على رأس المال إما ضريبة عامة أو ضريبة نوعية على مكوناته، فالأولى تفرض على مجموع ما يملكه المكلف كالإرث والأزمات المالية مثلا، وأما الثانية فهي بسبب تملكه أو بسبب انتقال الملكية مثل السيارات، الأراضي...إلخ.

3-3-الضريبة على الانفاق:

يتم فرض الضريبة عند استعمال الثروة بمعنى عند استهلاك السلع والخدمات فالإنفاق الاستهلاكي يعبر على المقدرة التكليفية فهذا الانفاق يرتبط طرديا مع حجم ثروته، فهذا النوع من الضرائب يتم بطريقة غير مباشرة بمعنى أن من يتحملها ليس هو من يقوم بدفعها فالمستهلك هو من يتحملها في الأخير. [10]

وتفرض الضريبة عامة على الاستهلاك كالضريبة الوحيدة على الإنتاج أو الضرائب المتتالية على الإنتاج أو الضريبة على القيمة المضافة، وإلى جانب ذلك تفرض على أنواع معينة من الإنفاق ولكن هذا النوع يثير مشكلتين تتعلق باختيار نوع الانفاق وطريقة فرض الضريبة، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الإنفاق الضروري والكمالي والجاري، وأما فرض الضريبة على إنفاق معين يمكن اتباع أحد الطرق التالية إما ضرائب جمركية أو نوعية أو احتكارات مالية[11].

4: طرق تقدير المادة الخاضعة للضريبة:

عادة يتم تقدير المادة الخاضعة للضريبة بواسطة أحد الأطراف التالية:

1- التقدير بواسطة تصريح المكلف (طريقة النظام العام)
2- طريقة التقدير الجزافي
3- طريقة التقدير على أساس العوامل الخارجية لثروة المكلف
4- التقدير ببلاغ مقدم من الغير

4-1-التقدير بواسطة تصريح المكلف:

يعتبر المكلف هو المحدد الحقيقي لمقدار المادة الخاضعة للضريبة المطلوب أدائها، لذلك يتم تكليفه بتصريح يوضح فيه مقدارها، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة عدم مراعاة الدقة والتقليل في قيمة المقدار الخاضع للضريبة، لذلك تخضع دائما التصريحات إلى الرقابة من طرف الإدارة الضريبية، ومن مميزات هذه الطريقة معرفة وعاء الضريبة بدقة فهي صالحة لجميع أنواع الدخول، إلا أن نجاحها يتوقف على كفاءة الرقابة الجبائية في متابعة المكلفين في صحة بياناتهم.

4-2-التقدير **الجزافي**:

وهنا يتم تحديد المادة الخاضعة للضريبة بشكل اجمالي وعلى أساس تقريبي يستند إلى قرائن قانونية[12]. مثل تحديد الربح المحصل من طرف المزارع انطلاقا من تحديد القيمة الايجارية للأرض مضروبة في مثيلها أو أكثر لتحديد الربح نظرا لتعذر تحديد المادة الخاضعة بصورة دقيقة، وعادة ما يترك المشرع حق المكلف في الطعن في هذا التقدير إذا أثبت العكس، وتمتاز هذه الطريقة بسهولتها ويعاب عليها عدم تحقيقها للعدالة.

4-3-التقدير على أساس العوامل الخارجية لثروة المكلف:

يتم تحديد المادة الخاضعة عن طريق العلامات الخارجية كتحديد القيمة الإيجارية للمكان الذي يزاول فيه المكلف مهنته أو القيمة الإيجارية لمسكنه الخاص، وبالتالي الاعتماد على مظاهر معينة لتقدير الأرباح باعتبار أن هذه المظاهر تكون صالحة لتحديد الوعاء الضريبي، وتمتاز هذه الطريقة بسهولتها وعدم

التدخل في شئون المكلف، ويعاب عليها عدم الدلالة على حقيقة المادة الخاضعة للضريبة وعدم القدرة على تقدير بعض أنواع الضرائب كالمرتبات والأجور لعدم توفرها على المظاهر الخارجية وبالتالي لا تضمن تحقيق العدالة. [13]

أما التقدير المباشر فيتم الاستعانة بكافة الوسائل اللازمة للوصول إلى المادة الخاضعة كالمعاينة والتحري وجمع المعلومات المختلفة، وتمتاز هذه الطريقة بالدقة ومراعاة العدالة ويعاب عليها احتمال التعسف من رجال الإدارة الضريبية ومضايقة المكلفين لتدخل الإدارة في شؤونهم، وعادة لا يتم اللجوء إليها إلا في حالة رفض المكلف تقديم الاثباتات اللازمة كإمساك دفاتر منتظمة لحساباته. [14]

4-5--التقدير ببلاغ مقدم من الغير:

بطبيعة الحال لا يكفي إلزام المكلف بتقديم تصريحه في مقدار المادة الخاضعة للضريبة، فيتم عادة إلزام جهة أخرى بتقديم تصريح يوضح فيه مقدار أو قيمة المال أو الدخل الذي تم التعامل على أساسه، وهذه الطريقة تسمح بمحاربة التهرب الضريبي كإلزام رب العمل بتقديم تصريح عن الأجور والرواتب المدفوعة لمستخدميه... الخ. [15]

5-حساب الضريبة:

يتم حساب الضريبة عن طريق اتباع أسلوبين، الأسلوب الأول عن طريق الضرائب التوزيعية فيتم تحديد مقدار العائد أو المبلغ الإجمالي من الحصيلة الضريبية ثم يوزع على المكلفين حسب المقدرة التكليفية أو حسب المنطقة الجغرافية، وقد تم التخلي عن هذه الطريقة. أو عن طريق باتباع أسلوب الضريبة القياسية بتحديد سعر الضريبة إما في شكل نسب مئوية معينة تفرض على المادة الخاضعة للضريبية أو في شكل مبلغ معين على كل وحدة من وحدات المادة الخاضعة للضريبة بدون تحديد الحصيلة الضريبية الإجمالية. ويستخدم هذا الأسلوب طريقتين هما[16]

- أسلوب الضريبة النسبية حيث تفرض الضريبة بنسبة محددة وثابتة مهما تغيرت قيمة الوعاء كفرض 26%على أرباح الشركات مهما كانت قيمة الأرباح.
- أسلوب التصاعد بالطبقات حيث يتم تقسيم الوعاء الضريبي إلى عدة طبقات بفرض معدل ضريبي يتزايد من طبقة لأخرى. أو عن طريق أسلوب التصاعد بالشرائح حيث يطبق سعر ضريبي معين على كل شريحة يتزايد ويرتفع في كل شريحة موالية.

6- تحصيل الضريبة:

هي آخر مرحلة من مراحل التنظيم الفني للضريبة، وتعرف على أنها مجموع العمليات التي تدخل بين المكلف بالضريبة في نقل مبلغ الضريبة من دمته إلى الخزينة العمومية، بمعنى المرحلة التي يتم فيها تحويل دين الضريبة المستحق على الممول أو المكلف إلى خزينة الدولة. ويثير تحصيل الضرائب نقطتين مهمتين فالأولى تتمثل في تحديد من يقوم بدفعها، والثانية تتمثل في كيف يمكن لبعض المكلفين التهرب من دفعها.

6-1-طرق التحصيل الضريبي:

تختلف طريقة التحصيل لكل ضريبة حسب طبيعة كل ضريبة وتغيرها وتغير النظام الضريبي، فنجد خمسة طرق لهذا التحصيل وفق النظام الضريبي الجزائري وهي كما يلي:

6-1-1طريقة الالتزام:

وهي تتم عن طريق تنازل الدولة في حق التحصيل لفرد أو شركة، حيث يقوم أو تقوم بدفع مقدار الضريبة إلى الدول مقدما، ثم تتم عملية جبايها لصالحه أو صالحها الخاص. وقد تم التخلي عن هذه الطريقة لعدة عيوب بها مثل منافسته لسيادة الدولة.

6-1-2-طريقة التوريد المباشر:

قيام المكلف بنفسه بدفع الضريبة إلى الإدارة الضريبية استناد إلى ما قام بتقديمه من تصريح بمبلغ الضريبة، فتسدد إما على شكل دفعات أو أقساط أو دفعة واحدة مباشرة، ويترتب عن هذه الطريقة عدم التصريح بالقيمة الحقيقية للضريبة مما يترتب عنه عقوبات وغرامات في حالة التأخير من طرف الادارة الضريبية.

6-1-3-طريقة الأقساط المقدمة:

عن طريق تقديم أقساط دورية سواء كانت شهرية أو فصلية حسب تقدير المكلف بدفع قيمة الضريبة المتوقع تحقيقها، يكون هذا التقدير سواء بالاعتماد على السنة السابقة التي تم تحقيقها، أو بالاعتماد على نسبة من رأس المال الاجتماعي للشركة أو المكلف، وبعد نهاية السنة يجري تقدير القيمة الفعلية للضريبة، واجراء عملية المقاصة مع مصلحة الضرائب تظهر النتائج إما استكمال دفع الضريبة أو استرجاعها أو تحويلها إلى السنة الموالية. (17)

6-1-4-طريقة الحجز من المنبع:

تتم هذه الطريقة بوجود وسيط بين المكلف بالضريبة ومصلحة الضرائب، يتولى الوسيط بتحصيل مبلغ الضريبة ودفعه إلى خزينة الدولة بحيث يستلم المكلف الأرباح أو المداخيل محررة من الضريبة، ومثال ذلك اقتطاع المرتبات والأجور، أرباح المساهمين...الخ.

6-1-5-طريقة الدمغة:

تتم بلصق طوابع الدمغة كتسجيل العقود والتوثيق ووثائق اثبات الهوية وخدمات العدالة ...الخ أو عن طريق استعمال اوراق مدفوعة القيمة من فئات خاصة مثل قسيمة السيارات. (18)

6-2-التمييز بين دافع الضريبة ومن يتحمل عبئها:

تعتبر ظاهرة نقل العبء الضريبي ظاهرة اقتصادية يستطيع المكلف القانوني من نقل عبئها كليا أو جزئيا إلى جهة ثانية أخرى متى دعت الفرصة، فالضريبة العقارية مثلا يستطيع مالك السكن من نقلها إلى المستأجر، كذلك المنتج الذي يحاول نقل عبئها إلى المستهلك والعمال الذين يفرض عليهم معدل ضريبي زائد من امكانية نقلها إلى صاحب المصنع، ولهذا تثار مشكلة هامة حول من هو المكلف المقصود بدفعها وتحملها. (19)

إضافة إلى هذا هناك بعض الملاحظات حول نقل العبء الضريبي وهي:

- ينبغي عدم الخلط بين نقل العبء الضريبي وجبايتها بالحجز من المنبع.
- قد يكون نقل العبء الضريبي مقصودا كالضرائب الجمركية والتي يقصد تحميل المستهلك عبئها بدلا من المستورد.
- هناك أنواع مختلفة من نقل العبء الضريبي وهي:
- نقل العبء الضريبي إلى الأمام كالمنتج إذا تمكن من نقلها إلى المستهلك.
- نقل عبء الضريبة إلى الخلف كتخفيض نفقة الإنتاج بتخفيض الأجور التي يدفعها.
- نقل العبء الضريبي بشكل منحرف يحدث عندما ينتقل عبئ الضريبة من السلعة التي فرضت إلى سلعة أخرى.

6-3- توافر شروط نقل العبء الضريبي:

ولنقول بوجود نقل عبء ضريبي وجب توفر شروطا هي: (20)

- أن يكون رفع ثمن السلعة أو الخدمة ممكنا ولهذا فمرونة الطلب والعرض هي التي تحدد امكانية نقل العبء الضريبي من عدمه، فهذا النقل يتناسب عكسيا مع مرونة الطلب، فإذا كان الطلب على

السلعة غير مرن مثل السلع الضرورية كان نقل العبء ممكنا، وبالعكس يتناسب النقل طرديا مع مرونة العرض فالسلع التي يكون عرضها مرنا يمكن نقل العبء الضريبي بعكس السلع التي لا يتمتع عرضها بمرونة كافية كالسلع سريعة التلف.

- قد يكون نقل عبء الضريبة جزئيا حيث تتوقف الزيادة في ثمن السلعة على النسبة بين مرونة الطلب والعرض، فإذا كان الطلب على السلعة مرنا وعرضها غير مرن فإن المنتج يتحمل الجزء الأكبر منها، أما إذا كان الطلب على السلعة غير مرن فيتحمل المستهلك الجزء الأكبر والمنتج الجزء الأقل.
- هناك مدة معينة يجب خلالها دفع الضريبة فإذا أهملت الإدارة في المطالبة بها خلال هذه المدة سقط حقها في المطالبة بها بالتقادم.

المراجع:

1- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية سنة 2007، الإسكندرية، ص60-

2- خالد علي، عمر غانم، دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، تموز 2019، ص3 https://www.annd.org

3- الكفيف فاتح، أساليب ربط الضريبة وضمانات تحصيلها، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد 6، جامعة البليدة 2015، ص111.

4- جلطي غالم، محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي، ص11 جامعة تلمسان، https://elearn.univ-tlemcen.dz

5- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية 2004، ص ص 326-327

1- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص63

2- مجدي شهاب، نفس مرجع، ص227

3- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص76

4- سعيد عبد العزيز عثمان، نفس المرجع، ص83

5- .شعيب ضيف، جدوى تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة، مجلة دفاتر اقتصادية العدد 5، سنة 2014،جلمعة زيان عاشور الجلفة، ص ص 231-332.

6- مجدي شهاب ، مرجع سابق، ص334.

7- باهر عتلم وسامي السيد، المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، جامعة القاهرة، ص ص 229-230

8- سعيد عبد العزيز عتمان وشكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص ص 73-78

9- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، سنة 2005مصر، ص162.

10- باهر عتلم وسامي السيد، مرجع سابق، ص 246

11- سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص86

12- عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، نفس المرجع، ص111

13- . الكفيف فاتح، مرجع سابق، ص112.

14- عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص113

15- محمد بوطلاعة، نسيم بوكحيل، التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء الضريبي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية العدد 3 جوان 2015، ص97.

16- الكفيف فاتح، نفس المرجع، ص113.

17- محمد بوطلاعة، نسيم بوكحيل، مرجع سابق، ص97.

18- باهر عتلم وسامي السيد، مرجع سابق، ص 231.

19- باهر عتلم، نفس المرجع، ص ص 246-248.

20- عبد هلا إبراهيم أحمد بوحيمد، مرونة الطلب السعرية وظاهرة انتقال العبء الضريبي- حالة تطبيقية على القطاع العقاري السكني والتجاري بالمملكة العربية السعودية، التجارة والتمويل، https://caf.journals.ekb.eg

قسم العلوم الاقتصادية

مقياس: حباية العمليات البنكية والمالية

السنة 02 ماستر

المحور الثاني: مدخل لدراسة التقنيات المصرفية

محاضرة رقم (2): مدخل لدراسة التقنيات المصرفية

الأهداف التعليمية:

- **عمليات الائتمان**
- **تقنيات تمويل التجارة الخارجية**
- **تقنيات تقييم المشاريع الاستثمارية**
- **تقنيات الصرف الأجنبي.**

تمهيد:

احتلت البنوك أهمية كبيرة في عمل الاقتصاديات المعاصرة وفي تطورها، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متنوعة ومتطورة، لمختلف الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، ولمختلف الميادين الأخرى الأساسية

لقد شهد العمل المصرفي تحولات جذرية وتغيرات كبيرة في الوسائل وطرق التعامل مع العملاء والمنتجات والخدمات المقدم لهم، مما يتطلب إعطاء أهمية كبيرة إلى تنظيم العمليات المصرفية، وتطويرها من أجل المساهمة في رفع كفاءة العمل المصرفي، ومنه المساهمة في حماية النظام المالي والمصرفي، والعمل على استقراره، وتنظيم عمليات تحويل الأموال من القطاعات والشرائح ذات الدخل الفائض عن حاجتها، إلى القطاعات ذات الدخل المنخفض المحتاجة إلى التمويل، وتحسين عمليات الدفع وتداول الأموال وحماية العملاء وأموالهم من التعثر والإفلاس المصرفي، وحماية النظام المصرفي من الأزمات المالية والمصرفية.

عموما تركز البنوك التجارية في عمليتها التمويلية على النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية ولا تتجاوز في العادة السنة، ويرجع ذلك لطبيعة البنوك التجارية باعتبارها:

- تقوم بتحويل الإيداعات الجارية قصيرة الأجل إلى قروض.

- لم تعد تتوقف عند حد منح القروض قصيرة الأجل، بل تعدت ذلك وأصبحت تقدم قروض طويلة الأجل موجهة لتمويل عمليات الاستثمار، وهذه القروض طويلة الأجل تختلف عن القروض قصيرة الأجل، من حيث المدة والشكل وطريقة منحها وشروطها والمخاطر المتعلقة بها.

في حقيقة الأمر، أن النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية، تكون لفترات طويلة وتحتاج من ورائها إلى تمويل للحصول على الآلات والمعدات والأدوات الإنتاجية، لمدة تتراوح بين السنتين وسبع سنوات، وبالتالي فهي تحتاج إلى تمويل متوسط الأجل، أما إذا كانت تحتاج إلى تمويل الحصول على عقارات، فهي بحاجة إلى تمويل طويل الأجل، قد تصل مدته إلى عشرون سنة فما فوق.

- الدخول في أسواق الصرف والأسواق المالية الدولية، إما مقرضا أو مقترضا وإما منفذا لعمليات مالية لزبونه ناشئة عن علاقات تجارية مع مؤسسات تجارية أجنبية، في إطار ما يصطلح عليه بالتجارة الخارجية.

فعمليات التجارة الخارجية، نتقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية: عمليات التجارة الخارجية قصيرة الأجل، عمليات التجارة الخارجية متوسطة الأجل، عمليات التجارة الخارجية طويلة الأجل. وبالتالي فقطاع التجارة الخارجية يحتاج إلى تقنيات تمويل مصرفية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، يقدمها له البنك التجاري في إطار ما يسمى بالتمويل البنكي للتجارة الخارجية.

إن تدخل البنك التجاري في النشاط الاقتصادي، وتقديمه للأنواع المختلفة للقروض المصرفية إلى مختلف المؤسسات الاقتصادية والأفراد، يتوقف على إمكانيته وقدراته في تعبئة الموارد المالية المختلفة، وتوجيهها نحو أفضل الاستخدامات الممكنة، أخذا بعين بالاعتبارات المالية كالربحية والسيولة والمردودية، والاعتبارات غير المالية مثل عدم قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الميعاد، بسبب حدوث تغيرات في البيئة الخارجية للزبون. وبالتالي وأمام كل هذه الاعتبارات لن يقدم البنك على منح القروض دون الأخذ بالاحتياطات اللازمة التي تجنبه التعرض إلى جميع المخاطر المحتملة.

تعتبر الدراسة المالية للمؤسسات الاقتصادية طالبة التمويل من البنك التجاري، من أهم الجوانب التي تركز عليها البنوك عند دراسة طلبات منح القروض إلى هذه المؤسسات، فالوضع المالي للمؤسسة هو محصلة

نشاطها، كم أن الوضعية المالية لها، هي المحدد الأساسي لثقة البنك بالمؤسسة وبالتالي في قرار منحه للقروض من عدمه.

واستفاء لما تم ذكره أعلاه ارتأينا تقسيم هذ المحور إلى:

- **عمليات الائتمان**
- **تقنيات تمويل التجارة الخارجية**
- **تقنيات تقييم المشاريع الاستثمارية**
- **تقنيات الصرف الأجنبي.**

ارتفع دور البنوك في المساهمة بتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع، وشهد العمل المصرفي تحولات جذرية وتغيرات كبيرة في الوسائل وطرق التعامل مع العملاء والمنتجات والخدمات المقدمة إليهم، مما يتطلب ايلاء أهمية كبيرة الى تنظيم العمليات المصرفية وتطويرها لكي تساهم في رفع كفاءة البنوك، وبالتالي المساهمة في حماية النظام المالي والمؤسسات المالية، والعمل على استقرار النظام المالي والنقدي وتنظيم عمليات تحويل الأموال من القطاعات والشرائح ذات الدخل الفائض الى القطاعات ذات الدخل المنخفض، وتحسين عمليات الدفع وتداول الأموال وحماية العملاء وأموالهم ومنع التعثر المصرفي والإفلاس.

1-ماهية **الائتمان المصرفي**

1.-1 : مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته

يعرّف الائتمان المصرفي بأنه: «الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد".[1]

كما يعرف بأنه العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا (فردا أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه.

وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه.

بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

2-1-عناصـر الائتمـــان

يجب أن يتوافر في الائتمان أربعة عناصر أساسية على الأقل لكي يعتبر ائتماناً، وهي:

1-علاقة **مديونية**: وجود دائن (مانح الائتمان) ووجود مدين (متلقي الائتمان)، وتوافر الثقة بينهما.

2-وجود **الدين نفسه**: وجود المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين حيث يتعين على المدين أن يقوم برده إلى الدائن، وهنا يظهر الارتباط بين الائتمان والنقود.

3-الأجل **الزمني للدين**: الفارق الزمني هو العنصر الجوهري الذي يفرق بين المعاملات الفورية الآنية والمعاملات الائتمانية الآجلة.

4-المخاطرة: وهي سبب حصول الدائن على دينه مضافاً إليه الفائدة نتيجة انتظاره على المدين، فالفائدة هي ثمن المخاطرة عن احتمال عدم قيام المدين بسداد الدين

1-3-**أنوع الائتمان المصرفي:** تتعدد أنواعه وفق معايير متعددة:

أولا/ بحسب الغرض منه: وينقسم إلى [2]

1/ ائتمان استثماري: يكون ائتمان طويل الأجل وتمثل السندات الأداة المناسبة للحصول عليه وتلجأ إليه المؤسسات عادة من أجل توفير احتياجاتها من رؤوس أموال ثابتة (أراضي، منشآت ...)

2/ ائتمان تجاري: تلجأ إليه المؤسسات بغرض تمويل جزء من رأس مالها العام او الجاري (أجور عمال، مشتريات من المواد الأولية...) ويكون عادة ائتمان قصير الأجل وتمثل الكمبيالات والسندات الأذنية الأداة المناسبة لتداوله.

3/ ائتمان استهلاكي: وهو الائتمان الموجه لتمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة (الاستهلاكية، ثلاجات، سيارات، ...الخ) عادة ما يكون هذا الائتمان متوسط الأجل.

ثانيا/ حسب أجل الائتمان: وينقسم وفقا للمدة إلى [3]

1/ ائتمان قصير الأجل: هو تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات في فترة قصيرة لا تتعدى في الغالب 12 شهرا. يوجه لتغطية الاحتياجات على مستوى حسابات المدينين والدائنين، والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل. ومن الصور الشائعة لهذا النوع أذونات الخزينة التي تصدرها الدولة.

2/ ائتمان متوسط الأجل: وتتراوح مدته ما بين سنة و5 سنوات ويستخدم في تمويل احتياجات المؤسسات في بعض العمليات الرأسمالية (تطوير الإنتاج، القيام بالتوسعات، ...الخ) كذلك احتياجات الأفراد في السلع الاستهلاكية.

3/ ائتمان طويل الأجل: آجالها تزيد عن خمس سنوات وقد تصل إلى 10-20 سنة، وتمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية مثل بناء المصانع، أو إقامة مشاريع جديدة تحتاج إلى رؤوس أموال ثابتة.

ثالثا/ بحسب شخصية متلقي الائتمان: وينقسم الى:

1/ ائتمان خاص: وهو الذي يعقده أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة.

2/ الائتمان العام: وهو ما يعقده الأشخاص العامة كالدولة وإداراتها المختلفة.

رابعا/ بحسب ضمان الدين: وينقسم إلى:[4]

1/ ائتمان شخصي: لا يقدم المدين أية ضمانات لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبثقته في تنفيذ هذا العد مستندا إلى شخصية المدين (حسن سمعته ومتانة مركزه المالي).

2/ الائتمان العيني: يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، هذا لائتمان يكون في حالة الصفقات الكبيرة أو ذات المخاطرة.

المراجع:

1- عبد العزيز الدغيم، التحميل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 22العدد 3، سنة 2006، ص 202.
2- أحمد عبد العزيز الالفي، الائتمان المصرفي والتحليل الاقتصادي، روزليوت، القاهرة سنة 2009، ص 463.
3- منال مرسي جابر محمد، الائتمان المصرفي والاستثمار في مصر، دراسة قياسية للفترة 1991-2019،كلية التجارة جامعة سوهاج، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 22 العدد1،يناير 2021مصر، ص 140.
4- أحمد عبد العزيز الالفي، مرجع سابق، ص ص 48-62

المحور الثالث: الضرائب المفروضة على العمليات الجبائية البنكية والمصرفية

محاضرة رقم (3):

الالتزامات الجبائية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في حالة كونها مكلف قانوني

-الضريبة على الدخل الإجمالي Impôt sur le revenu global(IRG) .

الأهداف التعليمية:

- **تعريف وخصائص الضريبة على الدخل الإجمالي**
- **مجال ومكان تطبيق الضريبة على الدخل الاجمالي**
- **تحديد وحساب الربح الخاضع للضريبة**
- **أسئلة وتمارين محلولة**

تمهيد:

تم تأسيس هذه الضريبة في الجزائر أوائل التسعينات بموجب القانون رقم 90-36المؤرخ في جمادي الثانية لعام 1411 هجري الموافق لـ 31ديسمبر 1990 والمتضمن قانون المالية لعام 1991، وقد اجريت العديد من التعديلات على هذه الضريبة منذ تأسيسها بموجب قوانين المالية التي كانت تلغي أو تضيف بعض الأحكام الأخرى.

أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي

جاءت هذه الضريبة للحد من الاثار السلبية للضرائب النوعية والتكميلية والتي كانت معقدة في النظام الجبائي السابق، حيث كانت مفروضة على كل نوع من أنواع الدخل على حدا، ولذا جمعت في وعاء واحد وهي تعتبر من الضرائب المحصلة لفائدة الدولة.

1- تعريف وخصائص الضريبة على الدخل الإجمالي

يمكن تعريف الضريبة على الدخل الاجمالي على أنها ضريبة سنوية وحيدة تؤسس على دخل الأشخاص الطبيعيين تفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريب ة[1]. وهي ضريبة تصاعدية يتم فيها اقتطاع شطرا أكبر فأكبر من الدخل كلما تزايد الدخل الخاضع للضريبة.

ويتكون هذا الدخل الصافي من واحد أو أكثر من أنواع المداخيل الآتية: [2]

1- أرباح مهنية (تجارية، غير تجارية، صناعية، أو حرفية) إضافة إلى الأنشطة المنجمية.

2- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.

3- ايرادات رؤوس الأموال المنقولة.

4- عائدات المستثمرات الفلاحية.

5- فوائض القيم الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية.

6- الايرادات المحققة من ايجار الملكيات المبنية وغير المبنية.

من خلال التعريف السابق يمكن استنتاج أهم الخصائص التي تميز هذا النوع من الضرائب وهي:

1- يتم تطبيقها على الأشخاص الطبيعيين.

2- ينبغي أن يكون الدخل قد تحقق خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، مما يعني وجوب انتظار نهاية السنة المالية للجزم بأن مداخيل أو ارباح قد تحققت وهي ما يسمى بالواقعة المنشأة للضريبة.

3- تفرض الضريبة على الدخل الصافي الاجمالي بعد خصم جميع التكاليف الداخلة في النشاط وهذا لتجدد الدخل بالصيانة والتجدد.

4- تضم هذه الضريبة جميع دخول المكلف مهما اختلفت مصادر دخله فهي ضريبة وحيدة.

5- تعتبر ضريبة نسبية متصاعدة يتم تطبيق سلم تصاعدي مقسم إلى شرائح من المداخيل.

6- أنها ضريبة تصريحية توجب على المكلف تقديم تصريح سنوي شامل على دخله.

2-أصناف الدخل والأشخاص الخاضعين:

2-1-أصناف الدخل:

2-1-1-الأرباح المهنية:

وهي التي يحققها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين (شركات الأشخاص) نتيجة ممارسة المهن المذكورة أعلاه، من أرباح مهنية ومهن غير التجارية أو المهن الحرة التي تضم دخول الأطباء والمحامين والموثقين ...الخ، فهم لا يملكون صفة التاجر ولا يخضعون إلى الأرباح الصناعية والتجارية.

تضم كذلك عمليات الوساطة التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون من أجل شراء عقارات أو محلات تجارية أو بيعها أو قيامهم بشراء نفس الممتلكات لإعادة بيعها، إضافة إلى الايجار سواء تعلق بالأصول المادية أو غير المادية للمحل مثل الاثاث أو العتاد، قاعات مخصصة للحفلات أو الملتقيات والتجمعات...الخ.

كذا تحقيق مكاسب صافية نتيجة التنازل عن القيم المنقولة والحقوق الاجتماعية لقاء عوض، الأرباح المتعلقة بتربية الدواجن والأرانب ذات الطابع الصناعي، والأرباح الناتجة عن استغلال الملاحات وغيرها والمداخيل المحققة من قبل التجار الصيادين ...الخ. انظر المادة 11 من قانون ض.م.ر.م2021.

2-1-2-المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.*

يدخل في تكوين الدخل الاجمالي للأشخاص كل من الدخول النقدية مثل المرتبات والتعويضات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، والامتيازات العينية الممنوحة لهم، وهي كل المداخيل الآتية والتي تدخل في تكوين الدخل الاجمالي:

- المداخيل المدفوعة إلى الشركاء والمسيرين للشركات المتكونة على شكل شركات أموال أو أشخاص.
- المبالغ المقبوضة بصفة فردية مقابل عملهم للغير في بيوتهم بصفة فردية.
- كل من التعويضات والتسديدات والتخصيصات الجزافية لمديري الشركات.

- الأنشطة الثانوية الممارسة من قبل الأشخاص مثل التدريس أو البحث المراقبة ...الخ، اضافة إلى نشاطهم الرئيسي.

- علاوات المردودية والمكافآت أو غيرها التي تمنح لفترة غير شهرية.

2-1-3-ايرادات رؤوس الأموال المنقولة.

وتتمثل في ريوع الأسهم وحصص الشركة وايرادات المماثلة لها التي توزعها كل من شركات الأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو المتخذة على شكل شركة أسهم وكذا شركات الأشخاص وشركات المساهمة التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال. إضافة إلى مداخيل الديون والودائع والكفالات وهي الفوائد والمبالغ المستحقة على الدخل وكافة الحواصل الأخرى الناتجة عن الديون الرهنية سواء كانت ممتازة أو عادية اضافة الى الودائع تحت الطلب.

2-1-4-عائدات المستثمرات الفلاحية.

وهي كل دخل ناتج عن نشاط زراعي كالخضر والفواكه أو دخل ناتج عن تربية الحيوانات، مع شرط أن تكون تحت غطاء صناعي وممارسة من قبل فلاح في مزعتيه [3].

وتعفى لاعتبارات اقتصادية واجتماعية حسب المادة 36 من ق.ض.م.ر.م. زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور وانتاج الحليب الطبيعي على حالته وتعفى بشكل مؤقت لمدة 10 سنوات الأنشطة الزراعية الممارسة في أراضي مستصلحة حديثا وفي المناطق الجبلية التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم.

2-1-5- فوائض القيم الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات والحقوق العقارية الحقيقية والأسهم والحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

وهي الفوائض المحققة من قبل الأشخاص نتيجة التنازل عن عقارات أو أجزاء منها سواء كانت مبنية أو غير مبنية تكون خارج النشاط المهني، غير أنه لا تدخل في هذا الإطار فوائض القيم الناتجة عن التنازل في حالة عقار تابع لتركة من أجل تصفيته، اضافة على الفوائض القيم المحققة في إطار قرض ايجاري من نوع "ليز باك". غير أنه لا تدخل فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن السكنات الجماعية التي تشكل الملكية الوحيدة والسكن الرئيسي التي دامت حيازته 10سنوات.

أما الأسهم والحصص الاجتماعية والأوراق المماثلة فتحسب من الفرق الايجابي بين سعر التنازل وسعر الاكتتاب عند تحقيق فوائض القيم عند بيع الأشخاص الطبيعيين خارج نشاطهم المهني لجزء أو كل منها. ولحساب فائض القيمة يتعين أولا حساب الفرق الايجابي بين سعر التنازل وسعر الاقتناء أو قيمة إنشائه وذلك حسب المادة 78 من ق.ض.م.ر.م. كما يستفيد الدخل الخاضع للضريبة من تخفيض قدره 5% سنويا ابتداء من السنة الثالثة لحيازة العقار وهذا في حدود 50% [5].

ويتم دفع قيمة الضريبة إلى قابض الضرائب في مكان وجود العقار في مدة لا تتجاوز 30 يوما ابتداء من تاريخ اصدار العقد.

2-1-6-الايرادات المحققة من ايجار الملكيات المبنية وغير المبنية.

هذا النوع من الإيرادات مثل المداخيل الايجارية التي لم تدرج في أرباح المؤسسة والإيرادات الناتجة عن ايجار الأملاك غير المبنية بما فيها الأراضي الفلاحية، وكذا الناتجة عن عقد العارية، حيث تصنف في المداخيل العقارية، وتدفع قيمة الضريبة في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ تحصيل الايجار. أما في حالة عدم ذكر الأجل المتفق علية في العقد يتم دفع قيمة الضريبة عند 20 يوما الأولى من كل شهر الذي يلي شهر التحصيل [6].

ويتم تحديد الدخل الاجمالي الصافي السنوي المكون لأساس الضريبة على الدخل بجمع الأرباح أو المداخيل الصافية الفئوية الذي يتوفر عليه كل مكلف بالضريبة بعد خصم التكاليف المذكورة سابقا.

3-مكان ومجال تطبيق الضريبة على الدخل الاجمالي

3-1- مكان فرض الضريبة:

يتم فرض هذه الضريبة في مكان وجود محل الاقامة للمكلف، أما في حالة تعدد محل الاقامة فيتم فرضها في مكان اقامة مؤسسته الرئيسة، لكن إذا تعلق الأمر بالشركاء في شركات الأشخاص أو شركات المساهمة، أو أعضاء الشركات المدنية تفرض هذه الضريبة في مكان ممارسة النشاط أو المهنة وعند الاقتضاء في مكان المؤسسة الرئيسية.

كما تفرض على المكلفين في المكان الذي توجد مصالحهم الرئيسية على مستوى الجزائر إذا كانت ايراداتهم من نشاط ممارس في الجزائر بدون وجود موطن تكليفهم بها [7].

3-2- الأشخاص الخاضعين للضريبة:

يخضع الدخل لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم داخل التراب الوطني، كما يخضع الدخل المحقق من مصدر جزائري للأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر. يضاف إلى ذلك الشركاء في شركات الأشخاص أو الشركات المدنية المهنية المشكلة في شكل شركات ذات مسؤولية غير محدودة، أو أعضاء شركات المساهمة، حيث يكون الشركاء فيهم في مسؤولية غير محدودة اتجاه ديون الشركة.

المكلفين بالضريبة حسب دخلهم الخاص ومداخيل أولادهم الذين تقل اعمارهم عن 18 عاما أو عن 25 سنة في حالة مزاولة الدراسة، أو لهم نسبة عجز محددة بنص تنظيمي، ونفس الشروط للأولاد الذين يؤويهم في بيته، أو الأشخاص الذين تحت كفالتهم [8].

4- كيفية حساب الضريبة على الدخل الإجمالي:

1- الحصول على الدخل الصافي الإجمالي:

يحدد الدخل الصافي للمكلف المكون من الدخول الضافية الفئوية من رؤوس أموال والمهن التي يمارسها والمرتبات والأجور، وكل الأرباح التي يحصل عليها، ويتم الحصول على الدخل الصافي الإجمالي بعد طرح إجمالي الايرادات من جميع التكاليف القابلة للخصم التي تتوافر فيها الشروط الآتية:[9]

1- استغلالها في إطار التسيير العادي للمؤسسة.

2- تتعلق بعبء فعلي يستند إلى مبررات كافية.

3- أن يتم ادراجها ضمن أعباء نفس السنة المالية التي تم فيها صرف الأعباء فلا يقبل إدراج أعباء سنة مالية سابقة في أعباء سنة مالية لاحقة.

ويقصد بالتكاليف القابلة للخصم جميع التكاليف التي تضم ما يلي:

1- شراء المواد الأولية والسلع.

2- المصاريف العامة التي تخص دورة الاستغلال، مثل حفلات الاستقبال ومصاريف الاطعام، مصاريف التكفل المدفوعة من قبل المؤسسة، المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية الشباب في حدود 10% من رقم الاعمال السنة

الماضية لا يتجاوز 30.000.000دج، [10] مصاريف تخص نوع النشاط (التجاري، الصناعي، الحرفي). مصاريف استثنائية مثل المساهمة في الضمان الاجتماعي.

3- الأعباء التي تستوفي شروط الخصم غير أنه تم تسديدها نقدا ولا تتجاوز 300.000دج بكل الرسوم.

4- الإهتلاكات والمؤونات.

5- الرواتب والأجور المدفوعة للعمال.

6- الضرائب والرسوم المهنية باستثناء الضريبة على الدخل الإجمالي.

بعد تحديد الدخل الإجمالي الصافي يمكن للمكلف خصم التكاليف الآتية:[11]

1- فوائد القروض والديون المفترضة لأغراض مهنية وكذا القروض المتعلقة بشراء مساكن أو بناءها.

2- اشتراكات المنح والشيخوخة والضمان الاجتماعي التي يقوم المكلف بدفعها.

3- نفقات الاطعام وعقد التأمين الذي يبرمه المالك المؤجر.

3: تحديد الربح الخاضع للضريبة

يتم تحديد الربح الخاضع للضريبة من خلال تتبع نفس خطوات حساب الضريبة على أرباح الشركات، وهذا عن طريق تحديد رقم الأعمال الخاضع من دون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم، ويكون متضمن الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمكلفين غير الخاضعين له.

الربح الخاضع للضريبة (الربح الجبائي) = الحواصل المقبوضة ـ الأعباء المحملة في إطار ممارسة النشاط [12]

بمعنى آخر أن:

الربح الجبائي= الربح المحاسبي + الأعباء غير القابلة للخصم – التخفيضات – العجز المبرر [13]

ويقصد بالحواصل(الايرادات) الواجب اعتمادها لتحديد الربح هي:

1- مبيعات السلع أو المداخيل الناتجة عن الأشغال أو الخدمات.

الحواصل الناتجة عما يلي:

1- مداخيل العقارات المدرجة في الميزانية.

2- الحواصل المالية مثل عائدات الأسهم وحصص الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

3- عائدات الديون والودائع والكفالات، الاتاوة الناتجة عن التنازل عن حقوق الملكية الصناعية العائدة للمؤسسة.

4- التخفيضات الضريبية المخصومة مسبقا من الأرباح الخاضعة للضريبة.

5- فوائض القيمة المهنية.

3-1-حساب الضريبة على الدخل الاجمالي للخاضعين للنظام الحقيقي:

حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 فقد حددت كيفية حساب الضريبة على الدخل الاجمالي بالنسبة للفئات المختلفة من الدخل، فتخضع كل من الايرادات التالية إلى الجدول التصاعدي المبين أدناه، ويتم دفع الضريبة والتصريح بها من طرف المكلف إلى خزينة الدولة:

- الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية.
- الأرباح غير التجارية
- عائدات المزارع.
- بعض ريوع رؤوس الأموال المنقولة.

جدول رقم (01): الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة	الفارق	معدل الضريبة	الضريبة	ضريبة متراكمة
لا يتعدى 120.000	0	%0	0	0
360.000-120.001	240.000	%20	48.000	48.000
1.440.000-360.001	1080.000	%30	324.000	372.000
أكثر من 1.440.000		%35	-	-

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2021، ص 23.

2-3-حساب الضريبة في حالة الاقتطاع من المصدر:

أما فيما يخص المداخيل الآتية فيتم اقتطاعها من المصدر وهي محررة من الضريبة، ويعتبر مبلغ هذا الاقتطاع قرضا ضريبيا يتم خصمه من الضريبة على الدخل الاجمالي إذا كان المستفيد شخصا طبيعيا وهي كالآتي:

3-2-1-ريوع أو مداخيل رؤوس الأموال المنقولة:

وهي تضم كل من مداخيل موزعة من قبل شركات الأسهم أو الايرادات المماثلة لها، إضافة إلى مداخيل الديون والودائع والكفالات.

3-2-1-1-مداخيل الأسهم والحصص الشركة والايرادات المماثلة لها:

وهي تشمل على كل من الأسهم أو الحصص الموزعة من قبل الشركات التالية:

- شركات الأسهم بمفهوم القانون التجاري.
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة.
- الشرك المدنية المتخذة بشكل شركة أسهم.
- شركة الأشخاص وشركات المساهمة التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال.

وتشمل المداخيل الموزعة على ما يلي:

- الأرباح أو الايرادات التي لم تدرج في الاحتياطيات أو رأس المال.
- المبالغ أو القيم الموضوعة تحت تصرف الشركاء أو حاملي الاسهم أو حاملي حصص الشركة وغير المقتطعة من الأرباح.
- ايرادات الأموال المستثمرة.
- القروض والتسبيقات الموضوعة تحت تصرف الشركاء إما بطريقة مباشرة أو بواسطة شخص أو شركة.

- المكافآت والامتيازات التوزيعات غير المعلنة عنها.
- المكافآت المدفوعة للشركاء أو المدراء غير المعوضة أو لأداء الخدمة أو التي تعتبر مبالغا فيها.
- أتعاب مجلس الإدارة الشركة والنسب المئوية من الربح الممنوح لمدراء الشركات لمكافآت عن وظيفتهم.
- الأرباح المحولة إلى شركة اجنبية غير مقيمة من قبل شركائها الفرعية المقيمة في الجزائر أو كل منشاة مهنية أخرى بالمفهوم الجبائي.

أما الحواصل غير المدرجة في المداخيل الموزعة فهي :

لا تعتبر مداخيل موزعة التي تكتسي بالنسبة للشركاء أو المساهمين طابع تسديديا لمساهمتهم أو لعلاوات الإصدار .غير أن هذا التوزيع لا يكتسي هذا الطابع إلا إذا سبق توزيع كل الأرباح والاحتياطات باستثناء الاحتياط القانوني .وبهذا الصدد لا تعتبر مساهمات:[14]

-اندماج الأرباح مباشرة في رأس المال.

- مكافآت الاندماج لشركتين للمبالغ الدرجة في رأس المال.

- المبالغ الموزعة نتيجة تصفية شركة معينة في حالة كون هذه المبالغ تمثل تسديدا للمساهمات وتكون هذه الأخيرة فرضت عليها الضريبة على الدخل الاجمالي خلال حياة الشركة.

- منح الأسهم أو حصص للشركة بصفة مجانية الذي يتم في إطار: عملية دمج شركات محققة من طرف شركات في شكل شركات ذات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة. مساهمة جزئية في أحوال الشركة، مساهمة كلية في أصول شركتين أو أكثر .

أما الحواصل المعفية :وهي حواصل وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (05) سنوات ابتداء :من أول جانفي2019.

- حواصل وفوائض القيم الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة المسعرة في البورصة.

- الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

إعفاء حواصل وفوائض القيم الناتجة عن عمليات التنازل عن السندات والالتزامات المماثلة، من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات:

تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حواصل وفوائض القيمة

الناتجة عن عمليات التنازل عن السندات والأوراق المماثلة المسعرة في البورصة أو التي تم تداولها في سوق منظمة، لأجل أدنى مدته خمس سنوات وصادرة خلال مدة خمس سنوات، ابتداء امن أول جانفي سنة 2019تشمل هذا الإعفاء كامل مدة صلاحية السند الصادر خلال هذه المدة. إعفاء الحوا صل الناتجة عن أسهم صندوق دعم الاستثمار من أجل التشغيل، تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة خمس (05) سنوات ابتداء من أول جانفي2005 الحواصل الناتجة عن أسهم صندوق دعم الاستثمار من أجل التشغيل،

والشكل التالي يوضح آلية فرض الضريبة على المداخيل والأرباح الموزعة كما يلي:

الشكل -1-

آلية فرض الضريبة على المداخيل والأرباح الموزعة

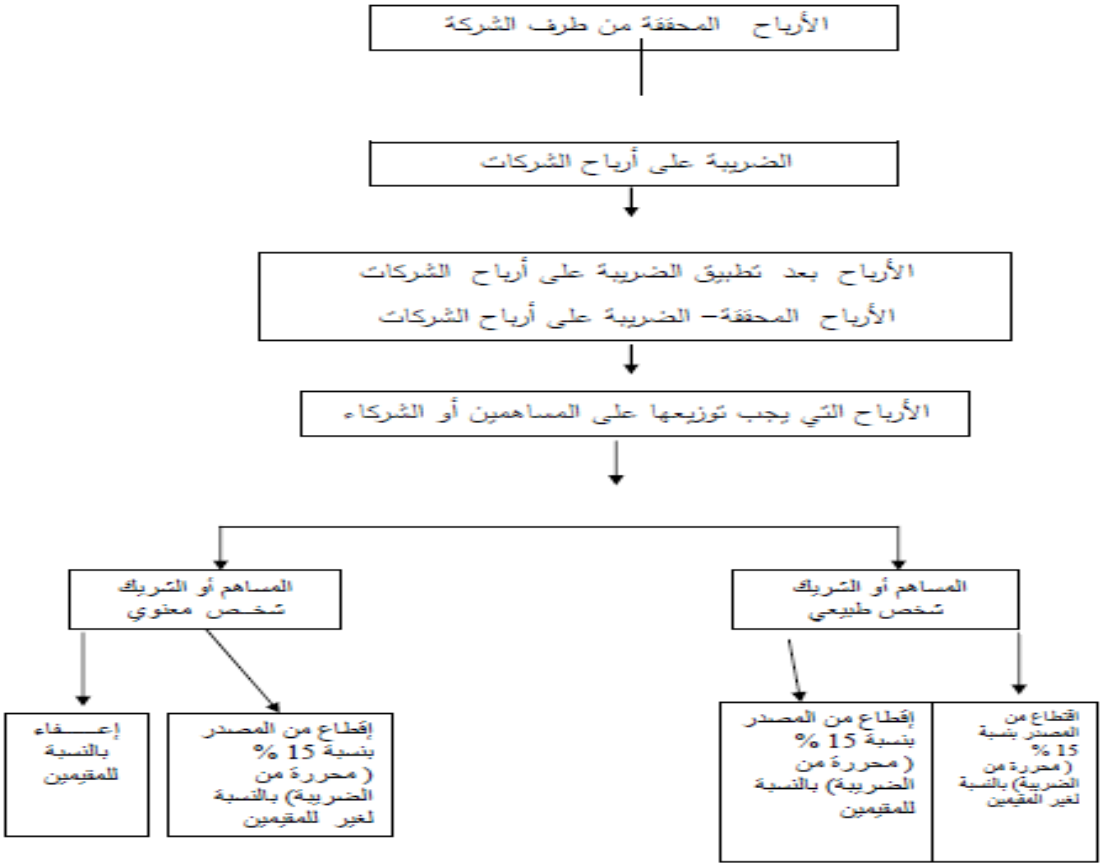

المصدر: المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة 2021.

مثال: ليكن شريكين "أ" و "ب "لهما شركة ذات مسؤولية محدودة متخصصة في مجال البناء، حصة كل شريك على التوالي: 60%، 40%.

- إذا علمت أن هذه الشركة حققت ربحا صافيا عام 2020 قدر بـ 1.000.000دج.

والمطلوب هو حساب الدخل الموزع لكل شريك. إذا علمت أن "أ" مقيم و "ب " غير مقيم.

الإجابة:

أولا: حساب الربح الصافي بعد خصم الضريبة على أرباح الشركات = 1.000.000- 770.000=0.23*1.000.000دج

- حصة الشريك "أ" بعد اقتطاع الضريبة على أرباح الموزعة

IRG=0.6*770.000 -0.6*770.000= 0.15*462.000-69.300=392.7000دج.

- حصة الشريك "ب " بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح الموزعة

IRG = 0.4*770.000 -0.4*770.000= 0.15*308.000-46.200= 261.800دج.

3-2-2-كيفية فرض الضريبة على الديون والودائع والكفالات:

وهي المداخيل الناتجة عن الديون الرهنية الممتازة منها والعادية والديون الممثلة بأسهم والسندات العامة إضافة الى سندات القرض الأخرى القابلة للتداول. والودائع المالية تحت الطلب أو لأجل محدد، الكفالات نقدا، الحسابات الجارية، سندات الصندوق. [15]، وتستحق هذه الضريبة عند دفع الفوائد لأصحابها وفي حالة الرسمة يؤجل الحدث المنشئ للضريبة إلى غاية تاريخ دفع الفوائد.

- تخضع إيرادات الديون أو الودائع الكفالات المحصلة من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي للاقتطاع من المصدر بنسبة % 10 مطبقة على الجهة الدافعة.

- وتخضع حواصل سندات الصندوق مجهولة الاسم للاقتطاع من المصدر بنسبة % 50 مطبقة من طرف الجهة الدافعة.

ويكون هذا الاقتطاع محررا من الضريبة على الدخل الاجمالي. ويتم تخفيض بـ 50.000دج من المبلغ الاجمالي للفوائد الناتجة عن المبالغ المقيدة في دفاتر أو حسابات الادخار للأشخاص.

مثال:

حقق شخص طبيعي يخضع للنظام الحقيقي سنة 2020 ما يلي:

- ايراد من فوائد سندات البنك الاسمية بـ 350.000دج

- ايراد من فوائد سندات الصندوق غير الاسمية بـ 250.000دج.

الاجابة:

يتم اقتطاع من المصدر بـ 10% لفوائد سندات البنك الاسمية = 350.000*10%=35000دج وهو دين ضريبي. يتم اقتطاعه من الضريبة على الدخل الاجمالي وفقا للجدول التصاعدي.

وبـ 250.000*50%=125.000دج لفوائد سندات الصندوق غير الاسمية.

3-2-3-الرواتب والأجور:

يتكون الناتج الاجمالي من الأجور الرئيسية –أجور ورواتب- والأجور الإضافية – تعويضات وعلاوة المردودية- إضافة الى المزايا العينية مثل اطعام ومسكن وتدفئة الممنوحة للأجير إما مجانا أو مقابل اقتطاع يقل عن قيمتها.

فالمزايا العينية بالنسبة للسكن والتدفئة والإنارة يتم تقييمها من طرف المستخدم حسب قيمتها الحقيقية. أما بالنسبة للإطعام يجب ألا تقل القيمة الواجب اعتمادها عم 50 دج عن كل وجبة الا في حالة مبرر مؤسس قانونا.

وتستثنى من الناتج الاجمالي كل مما يلي:

- التعويضات الممنوحة مقابل مصاريف التنقل أو المهمة.
- تعويضات المنطقة الجغرافية.
- المنح ذات الطابع العائلي المنصوص عليها في التشريع الاجتماعي مثل الأجر الوحيد أو المنح العائلية منح الأمومة.
- المزايا العينية التي لا تتعلق فقط بالإطعام والمسكن الممنوحة للأجراء العاملين في المناطق الواجب ترقيتها من طرف الدولة.

وتحسب الرواتب والأجور حسب الجدول الضريبي التصاعدي المحسوب شهريا كما يلي:

الجدول رقم (02) الجدول الضريبي التصاعدي المحسوب شهريا

قسط الدخل الخاضع للضريبة دج	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 10.000	%0
من 10.001 إلى 30.000	%20
من 30.001إلى120.000	%30
أكثر من 120.000	%35

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

وتحسب المداخيل الاتية لتأسيس الضريبة وهي:

- الأرباح أو المداخيل الموزعة على الشركاء والمسيرين.
- علاوة المردودية والمكافئات بـ 10% لفترة غير شهرية.
- المبالغ المسددة لأشخاص يمارسون إضافة إلى نشاطهم الرئيسي (التدريس والبحث والمراقبة، أستاذ مساعد ...الخ) بـ 15%.
- بالنسبة للمرتبات والأجور والريوع العمرية والمنح والتعويضات والأتعاب تستفيد من تخفيض نسبي من الضريبة على الدخل الاجمالي بنسبة 40%، حيث أنه لا يقل هذا التخفيض عن 1000دج و1500 دج شهريا. بمعنى آخر لا يقل عن 12.000دج سنويا ولا يتعدى 18.000دج سنويا. (16)
- بالنسبة للمداخيل التي لا تتعدى 30.000دج تستفيد من اعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي. بينما.
- بالنسبة للمداخيل التي تفوق مبلغ 30.000دج وتقل عن 35.000دج تستفيد من تخفيض اضافي تحدد الضريبة على الدخل الاجمالي لهذه الفئة وفقا للصيغة الاتية:

IRG = الضريبة على الدخل الاجمالي وفقا للتخفيض الاول ×3/8 – 3/20.000.

- بالنسبة للمداخيل التي تفوق 30.000دج وتقل عن 42.500دج التي يتقاضاها العمال المعوقون حركيا أو عقليا أو المكفوفون أو الصم والبكم إضافة إلى العمال المتقاعدون

الخاضعون للنظام العام من تخفيض إضافي على مبلغ الضريبة على الدخل الاجمالي وفقا للصيغة الآتية:

IRG = الضريبة على الدخل الاجمالي وفقا للتخفيض الاول × 3/5 – 3/12.500

حيث أن هذا التخفيض غير تراكمي مع التخفيض الثاني أعلاه

مثال:

ليكن أجير "أ" مكلف بالضريبة على الدخل الاجمالي له المعطيات التالية:

- الأجر القاعدي= 65.000دج
- منحة الأجر الوحيد = 800دج
- المنحة العائلية= 300دج
- تعويضات شهرية ثابتة ind1= 11.520دج
- Ind2=9.216, ind3=14.000, ind4=34.560, ind5=20.560

المطلوب: حساب الأجر الصافي للمكلف؟

الإجابة:

1- حساب الأجر الإجمالي= الأجر القاعدي + مجموع التعويضات الشهرية=
65.000+11.520+9.216+14.000+34.560+20.560=154.856دج

اشتراكات الضمان الاجتماعي 9% = 13.937.04دج

- الأجر الخاضع للضريبة= الأجر الإجمالي – اشتراكات الضمان الاجتماعي= 154.856-
13.937.04= 140.918.96دج

هذا الأجر يستفيد من تخفيض بـ 40% فقط بما أنه يقع أعلى من المداخيل المذكورة سابقا القابلة للتخفيض.

سلم الضريبة على الدخل الإجمالي:

0 ----------10.000دج %0

10.000--------30.000دج %20

30.000--------120.000دج %30

أكبر من 120.000دج %35

الضريبة على الدخل الإجمالي الخام = 4000+27000+(140918.96-120.000)*0.35

=38321.636دج

وبعد تطبيق التخفيض 40% في حدود 1000-1500دج

الضريبة على الدخل الإجمالي الصافية= 38.321.636-1500=36.821.636دج

الأجر الصافي = أجر المنصب + تعويض الأكل + تعويض النقل+ تعويض المناطق الجغرافية+ تعويض التنقل والمهمات+ المنح العائلية+ منحة الاجر الوحيد – (قيمة الاشتراك في الضمان الاجتماعي + اقتطاع الضريبة الصافية)

الأجر الصافي = 140.918.96- 36.821.636 +300+800= 115.097.324دج

3-2-4-المداخيل الإيجارية للأملاك المبنية وغير المبنية:

أ- حسب المادة 42 من ق.ض.م.ر.م تدرج المداخيل الناتجة عن ايجار الملكيات المبنية وغير المبنية بمختلف أنواعها بما فيها الأراضي الفلاحية في تحديد الدخل المعتمد كأساس لتحديد الضريبة على الدخل الإجمالي، وتحسب من مبلغ الايجار الاجمالي، وتكون محررة من الضريبة كما يلي:

- المداخيل الناتجة عن ايجار سكنات للاستعمال الجماعي بـ 07% المداخيل الناتجة عن ايجار سكنات للاستعمال الفردي بـ 10%
- المداخيل الناتجة عن ايجار سكنات للاستعمال المهني بـ 15%

- فوائض القيم الناتجة عن التنازل بـ 05% عن العقارات المبنية أو غير المبنية.

ملاحظة: إذا كان للمكلف بالضريبة داخل من نشاط معين خاضع للجدول التصاعدي المذكور سابقا، إضافة إلى واحد أو أكثر من المداخيل الأخرى التابعة لنفس النشاط، فيتم حساب الضريبة وفق الجدول التصاعدي.

مثال:

شخص "س" يمتلك عيادة طبية قدرت ايراداته الصافية لسنة 2017 بـ 2.000.000دج، هذا الشخص قام بإيجار غرفتين في نفس العيادة لطبيب بـ 120.000دج سنويا للاستعمال المهني، ومخبر بـ 500.000دج وكانت التكاليف المتعلقة بهذا الايجار بلغت 80.000دج.

الدخل الاجمالي الصافي= 2.000.000+((120.000+500.000) -80.000)

= 2.540.000دج

الضريبة على الدخل الاجمالي = (2.540.000-1.440.000) ×35%+372.000=757.000دج

ملاحـــــظة:

يتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي عند تعدد مصادر الدخل وفق الجدول التصاعدي والاقتطاع من المصدر يكون محرر من الضريبة كما يلي:

الدخل الإجمالي الصافي = الإيرادات الصافية الفئوية للدخل الصافي الإجمالي = (الدخل الخام الإجمالي – الأعباء القابلة للخصم) لكل فئة من الدخل

الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي يحصل عليه انطلاقا من تطبيق جدول الضريبة على الدخل الاجمالي

الضريبة الصافية = الضريبة على الدخل الاجمالي الصافي - القرض الضريبي المتعلق بمداخيل الأموال المنقولة والرواتب والأجور

- في حالة التصريح المشترك مع الزوجة الخاص بالضريبة على الدخل الاجمالي يتم تخفيض نسبة 10% من الدخل الاجمالي الصافي.

مثال:

ليكن مكلف بالضريبة له نشاط تجاري حقق دخلا خام سنويا بـ 1.000.000دج وكانت التكاليف القابلة للخصم نصف دخله الخام.

- حساب الضريبة على الدخل الاجمالي لكليهما، إذا علمت أن زوجته لها دخل صافي من مهنة غير تجارية قدرها 400.000دج.
- هل من صالحهما الخضوع المشترك للضريبة على الدخل الاجمالي.

الاجابة:

1- الضريبة على الدخل الاجمالي للتاجر= ((1.000.000-500.000) - 360.000)
*0.3+48.000= 48.000+42.000 =90.000دج.

2- الضريبة على الدخل الاجمالي للزوج= (360.000-400.000) *0.3=60.000دج

3- في حالة التصريح المشترك يخضع الدخل المشترك لتخفيض بـ 10% =
500.000+400.000=900.000دج-900.000دج*10%= 810.000دج

حسب الجدول التصاعدي:

IRG = (810.000-360.000)*0.3+48.000= 183.000da

الضريبة على الدخل الإجمالي في حالة عدم التصريح المشترك = 90.000+60.000=150.000دج

إذن من مصلحة الزوجين عدم التصريح المشترك لأنه في هذه الحالة تكون الضريبة أعلى منها في حالة التصريح المشترك.

ب- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية.

بالنسبة لوعاء الضريبة على الدخل الإجمالي، تعتبر هذه الفوائض هي التي تم تحقيقها من قبل الأشخاص الذين قاموا بهذا التنازل خارج الرسم على النشاط المهني، ولا يدخل في هذا الأساس فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن عقار تابع لتركة ما من أجل تصفية تركة ما أو ارث شائع. أما فوائض القيمة المحققة عند تنازل المقرض المستأجر أو المقرض المؤجر عن عقار في إطار ؛ " lease back عقد

قرض إجاري من نوع " ليزباك" تعد كذلك تنازلات بمقابل، الهبات المقدمة للأقارب ما بعد الدرجة الثانية وإلى غير الأقارب.[16]

ويحدد فائض القيمة الخاضع للضريبة عن طريق حساب فائض القيمة الخاضع للضريبة من الفارق الإيجابي بين سعر التنازل عن الملك وسعر الاقتناء أو قيمة انشائه. مع امكانية الادارة الجبائية من اعادة تقويم العنصر المتنازل عنه.

وفيما يخص فوائض القيمة المعفية فلا تخضع السكنات الجماعية عند التنازل والتي تشكل الملكية الوحيدة أو السكن الوحيد الذي دامت حيازته أكثر من 10 سنوات. ويتم دفع الضريبة من قبل المكلفين في أجل لا يتعدى 30 يوما من تاريخ ابرام عقد البيع.

خامسا: الإعفاءات والتخفيضات

1- الاعفاءات:

هناك اعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة يتم فيها مراعاة مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

1-1- الإعفاءات الدائمة:

وهي عادة الأنشطة التي يقوم بها أصحابها لغرض غير ربحي من أجل هدف اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو ثقافي مثل: [17]

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة من طرف الدولة.
- الدخل السنوي الصافي الذي يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الضريبي 120.000دج سنويا.
- السفراء والأعوان الدبلوماسيين والقناصل وأعوانهم من جنسية أجنبية إذا تمت نفس المعاملة لنفس الفئة الجزائريين.
- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته. [18]
- المبالغ الناتجة عن أتعاب وحقوق المؤلف والمخترعين لصالح الفنانين والمخترعين والموسيقيين.
- الايرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية المعتمدة.

- المداخيل المحققة من أنشطة بيع الحليب الموجه للاستهلاك على حالته.
- عمليات تصدير السلع المدرة للعملة الصعبة والخدمات التي تتضمنها.

1-2-الإعفاءات المؤقتة:

- أنشطة الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، من إعفاء لمدة ثلاثة سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال وبـ ستة سنوات للمناطق المرقاة من طرف الدولة وتمتد فترة الاعفاء إلى سنتين إذا تعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محدودة، ويمكن أن تمتد إلى 10سنوات في مناطق الجنوب التي تستفيد من اعانة الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب.
- الحرفيون التقليديون لمدة 10 سنوات وكذا الانشطة الفلاحية التي تشمل تربية الحيوانات في الأراضي المستصلحة حديثا والأنشطة الممارسة في المناطق الجبلية.

2-التخفيضات:

تتمثل أساسا فيما يلي:[19]

- في حالة فرض ضريبة مشتركة من قبل الزوج وقرينه معا يتم الاستفادة من تخفيض من الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 10%.
- الربح المحقق من نشاط المخابز بـ 35%.
- عضو في جبهة التحرير أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير وأرامل الشهداء من تخفيض بـ 25% للسنتين الأوليتين من بداية النشاط.
- 30% على الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمارات الاهتلاكية من الدخل الخاضع لهذ الضريبة وفق شروط محددة في المادة 21 من ق.ض.م.ر.م.

أسئلة وتمـــــــاريـــن محلولة

السؤال الأول:

ما هو الفرق الموجود بين الربح المحاسبي والربح الجبائي؟

الاجابة:

الربح المحاسبي هو الربح الذي تظهره القوائم المالية عن فترة مالية معينة وفقا للمبادئ والمعايير والقواعد المحا سبية، وهو الربح الناتج عن الفرق بين إيرادات المؤسسة ومصاريفها الناتجة خلال دورة استغلال ونشاطها يتبين ذلك في جانب خصوم الميزانية. أمّا الربح الضريبي هو الربح الناتج عن الربح المحاسبي ولكن بعد إدخال بعض التعديلات عليه بما يتفق وقانون الضرائب، حيث يتمّ إضافة الاستردادات وطرح التخفيضات والتي هي بمثابة أعباء لّمّا ترفضها إدارة الضرائب أو تطالب بإدخالها، والمعيار المحاسبي رقم 12 قام بتفصيل هذا النوع أكثر دقة وهذه الأعباء تشمل مثلاً:

- الإهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة
- الإعانات الممنوحة في الجانب الرياضي (السبونسورينغ)
- الهدايا
- الضرائب مؤجلة أصول أو خصوم...إلخ

السؤال الثاني:

كيف تتم المعاملة الضريبية للأرباح المعاد استثمارها وفق الضريبة على الدخل الإجمالي؟

الإجابة:

حسب المادة 21من ق.ض.م.ر.م يطبق على الأرباح المعاد استثمارها تخفيض بنسبة 30% من الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الاجمالي، وتتم كما يلي:

1- أن يكون إعادة الاستثمار في الاستثمارات الاهتلاكية منقولات أو عقارات خلال السنة المالية لتحقيقها أو خلال السنة الموالية مع اكتتاب التزام بإعادة الاستثمار دعما لتصريحاتهم السنوية، مع عدم استثمارها في السيارات السياحية التي لا تشكل النشاط الرئيسي للمستفيد.

2- مسك محاسبة منتظمة، مع بيان الأرباح المراد استثمارها في التصريح السنوي للنتائج:

- الارباح التي يمكن الاستفادة من التخفيض وإلحاق قائمة الاستثمارات المحققة.
- الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول.
- سعر تكلفتها.

3- في حالة التنازل أو وقف التشغيل في أجل أقل من 5 سنوات ولم يتم استثمار فوري، على الأشخاص دفع لقابض الضرائب الفرق بين الضريبة المفروض دفعها والضريبة المسددة في سنة الاستفادة من التخفيض، مع تطبيق 5% على الحقوق الإضافية. وتؤسس ضريبة تكميلية في حالة عدم احترام الشرط رقم 1 مع زيادة قدرها 25%.

تمرين:

لتكن لديك أجر شهرية إجمالية لثلاثة أشخاص لفيفري 2021 تقدر كما يلي:

- بـ: 164.83 35 دج.

- 40.000 دج

- 200.000 دج

المطلوب: حساب ما يلي:

- الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات.
- الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات إذا تعلقت بسنة 2022.
- الفارق بين الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات لعامي 2021 و2022.

الحل:

1- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات إذا تعلقت بسنة 2021:

-الأجرة الشهرية لـ 35164.83:

2- الاقتطاع الاجتماعي = 35164.83*0.09=3164.83دج

3- الاقتطاع الجبائي:

الوعاء الخاضع للضريبة= 35164.83ـ 3164.83= 32.000دج

المداخيل التي تفوق مبلغ 30.000دج وتقل عن 35.000دج تستفيد من تخفيض إضافي.

مبلغ الضريبة	المعدل	الفرق بين قيمة الأجر	القيمة العلوية	القيمة الدنيا
0	%0	10.000	10.000	0
4.000	%20	20.000	30.000	10.000
600	%30	2000	32.000	30.000
4600				

1- حساب IRG وفق التخفيض الأول:

- التخفيض الأول: 4600*40% = 1840 دج وعليه المبلغ الواجب خصمه هو 1500دج بدلا من 1840 دج
- إدن 4600-1500= 3100دج
- التخفيض الثاني =IRG وفق التخفيض الأول *8/3 – 3/20.000

IRG= 3100*8/3 – 3/20.000=1600دج

-الأجرة الشهرية لـ 40.000:

2- الاقتطاع الاجتماعي = 40.000*0.09=36.400دج

وفق الجدول التصاعدي لسنة 2008 نجد:

IRG_2=(36.400-30.000)*0.3+4000=5920 . DA

تستفيد جميع المداخيل حسب المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من تخفيض بـ 40% محصور بين 1000-1500دج شهريا.

حساب IRG وفق التخفيض الأول:

- التخفيض الأول: 5920*40% = 2368 دج وعليه المبلغ الواجب خصمه هو 1500دج بدلا من 2368 دج.

إدن 5920-1500= 4420دج.

IRG_1=4420 DA

3- إذا تعلق الأجرة بالصم والبكم يستفيد من تخفيض إضافي لأن الأجرة واقعة في مجال التخفيض وهو 30.000-42.500 حسب العلاقة الاتية:

IRG_2= IRG_1*5/3-12.500/3=4420*5/3-12.500/3

=3200 DA.

-الأجرة الشهرية لـ 200.000:

4- الاقتطاع الاجتماعي = 200.000*0.09=18.000دج

الأجرة الصافية = 200.000-18.000= 182.000دج

وفق الجدول التصاعدي لسنة 2008 نجد:

IRG_2=(182.000-120.000)*0.35+27.000+4000=52.700 . DA

تستفيد جميع المداخيل حسب المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من تخفيض بـ 40% محصور بين 1000-1500دج شهريا.

حساب IRG وفق التخفيض الأول:

- التخفيض الأول: 52.700*40% = 21.080 دج وعليه المبلغ الواجب خصمه هو 1500دج بدلا من 21.080 دج.

إدن 52.700-1500= 51.200دج.

IRG_1=51.200 DA

حساب الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات إذا تعلقت بسنة 2022:

-الأجرة الشهرية لـ 35164.83:

الاقتطاع الاجتماعي = 35164.83*0.09=3164.83دج

الوعاء الخاضع للضريبة= 35164.83ـ 3164.83= 32.000دج

جدول 4: الجدول التصاعدي الشهري للأجور سنة 2022

مبلغ الضريبة	الفرق بين قيمة الأجر	المعدل	القيمة العلوية	القيمة الدنيا
0	20.000	%0	20.000	-
4.600	20.000	%23	40.000	20.000
10.800	40.000	%27	80.000	40.000
24.000	80.000	%30	160.000	80.000
52.800	160.000	%33	320.000	160.000
-	-	%35	فما فوق	320.000

المصدر: قانون الضراب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2023.

IRG_1=(32.000-20.000)*0.23=2760 DA

حساب IRG وفق التخفيض الأول:

- التخفيض الأول: 2760*40% = 1104 دج وعليه المبلغ الواجب خصمه هو 1104دج
- إدن 2760-1104= 1656دج

المداخيل التي تفوق مبلغ 30.000دج وتقل عن 35.000دج تستفيد من تخفيض إضافي.

- التخفيض الثاني =IRG وفق التخفيض الأول *61/93 – 41/81.213

IRG= 1656*51/137 – 8/27925 **=957.84 دج**

-الأجرة الشهرية لـ 40.000:

5- الاقتطاع الاجتماعي = 40.000*0.09=36.400دج

وفق الجدول التصاعدي لسنة 2022 نجد:

IRG_2= (36.400-20.000)*0.23=3772. DA

تستفيد جميع المداخيل حسب المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من تخفيض بـ 40% محصور بين 1000-1500دج شهريا.

حساب IRG وفق التخفيض الأول:

- التخفيض الأول: 3772*40% = 1508.8 دج وعليه المبلغ الواجب خصمه هو 1500دج بدلا من 1508.8 دج.

إدن 3772-1500= 2.272دج.

IRG_1=2.272 DA

لا يستفيد هذا الأجر من تخفيض إضافي لأنه لا يقع في مجال التخفيض وهو 30.000-35.000دج

6- إذا تعلق الأجرة بالصم والبكم يستفيد من تخفيض إضافي لأن الأجرة واقعة في مجال التخفيض وهو 30.000-42.500 حسب العلاقة الاتية:

IRG_2= IRG_1*93/61-81.213/41=2272*93/61-81.213/41

=1483.06 DA.

-الأجرة الشهرية لـ 200.000:

7- الاقتطاع الاجتماعي = 200.000*0.09=18.000دج

الأجرة الصافية = 200.000-18.000= 182.000دج

وفق الجدول التصاعدي لسنة 2022 نجد:

IRG_2=(182.000-160.000)*0.33+4600+10800+24000=46.660 . DA

تستفيد جميع المداخيل حسب المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من تخفيض بـ 40% محصور بين 1000-1500دج شهريا.

حساب IRG وفق التخفيض الأول:

- التخفيض الأول: 46.660*40% = 18.664دج وعليه المبلغ الواجب خصمه هو 1500دج بدلا من 18.664 دج.

إدن 46.660-1500= 45160دج.

IRG_3=17.164 DA

3-الفارق بين الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات لعامي 2021 و2022.

1- بالنسبة للأجر الأول الفارق = 957.84-1600 = 642.16دج بنسبة تخفيض 59.865%

2- بالنسبة للأجر الثاني الفارق= 2272-5920= 3648دج بنسبة تخفيض 38.37%

3- بالنسبة للأجر الثالث الفارق= 45160-51.200= 6040دج بنسبة تخفيض 11.79%

يتضح من خلال مقارنة التخفيضات الضريبية لعام 2021 و2022، أن التخفيض الأكبر مس فئة الدخل الأقل، وأنه كلما ارتفع الدخل نقص التخفيض الضريبي، بمعنى آخر أن التخفيض الضريبي موجه لأصحاب الدخول الأقل.

المراجع:

1- المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2021

2- المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة 2021، ص4.

3- المادة 35 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2021.

4- المادة 79 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021

5- المادة 41من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2017.

6- فروم محمد الصالح، جباية المؤسسة، دروس مفصلة مدعومة بتمارين محلولة، افا للوثائق، عمان الاردن سنة 2021، ص ص 54-55.

7- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017، ص11.

8- المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة 2021،

9- المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2017.

10- المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة سنة2021، ص9

11- قدوري عمار، بن عواق العربي، المعالجة الجبائية للنتيجة المحاسبية بين النظام الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات جبائية العدد 12، جوان 2018، ص 72

12-قانون الضراب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2023.

13-المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة 2021، ص14.

المحور الثاني: الضرائب المفروضة على العمليات الجبائية البنكية والمصرفية

محاضرة رقم (4): الالتزامات الجبائية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في حالة كونها مكلف قانوني

- الرسم على القيمة المضافة **l'impôt sur la valeur ajoutée**
-

الاهداف التعليمية:

- تعريف الرسم على القيمة المضافة وأهم خصائصه
- العمليات والأشخاص الخاضعين للضريبة
- الاعفاءات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة
- الحدث المنشئ، ومعدلات الرسم على القيمة المضافة
- الخصم، والتسويات، والاسترجاع المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة وكيفية توزيعه

مقدمة:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة محايدة لا تمس بسلامة الاستثمار وعادة يتم نقل عبئها إلى الأمام أو الخلف فهي تدخل في ثمن السلعة أو الخدمة، بينما الرسم على النشاط المهني رغم ضآلة معدله مقارنة بالرسوم الأخرى يعتبر كتكلفة حقيقية للمؤسسة تتحمله بغض النظر عن كونها حققت ربحا أو خسارة ومن صفتها عدم إمكانية نقل عبئها إلى جهات أخرى.

ينتمي الرسم على القيمة المضافة إلى قانون الرسم على رقم الأعمال ظهر في عام 1992، بدلا من الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج، والرسم الوحيد الاجمالي على تأدية الخدمات، نتيجة عدم قدرة النظام الضريبي السابق على مسايرة الأهداف الاقتصادية وكثرة الثغرات فيه، واستعماله لعدة معدلات، إضافة إلى مسايرة الجزائر للنظام العالمي الجديد وما يفرضه من تحولات.

1: الرسم على القيمة المضافة: l'Impôt sur la valeur ajoutée

اقترح هذه الضريبة الأستاذ" M. Laurie" موريس لورييه*، ولم تخرج حيز التطبيق إلا في سنة 1954[1]، ولهذا الرسم أهمية بالغة على مستوى الهيكل الضريبي لمعظم دول العالم رغم اختلاف نظمها الاقتصادية لما يساهم من ايرادات هامة للدولة، يتضح ذلك في قدرتها على رفع نسبة الحصيلة من الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلى الإجمالي، ويندرج هذا الرسم في إطار الضرائب غير المباشرة، حيث يفرض على عناصر ظاهرة كالثروة، والانفاق، واستخدام الدخل، فيتم نقل العبء الضريبي من مجالات توليد الثروة إلى مجالات استعمالها، فتخفض ضرائب الدخل وتزيد ضرائب الإنفاق.

1-1-: تعريف الرسم على القيمة المضافة وأهم خصائصه

يمكن تعريف الرسم على القيمة المضافة بأنه ضريبة غير مباشرة تفرض على كافة السلع والخدمات في كافة مراحل التداول إلى غاية مرحلة التوزيع النهائي، إلا ما استثنى منها بنص قانوني صريح وواضح [2].

تعريف ثاني يعرفها على أنها " ضريبة ذات وعاء ضريبي واسع تفرض على مبيعات السلع بما يتضمن مرحلة الإنتاج مع تطبيق نظام موازنة للضريبة المحملة على السلع المشترة كمدخلات ما عدا السلع الرأسمالية مقابل تلك الواجبة على المخرجات".

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة على الإنفاق والتداول، فبالرغم من تسميتها بالرسم على القيمة المضافة، فهي بشكل عام ضريبة على التداول أو الاستهلاك (التصرفات في الدخل)، يتم فرضها على الأموال والخدمات المستهلكة داخل أرضي الدولة سواء كانت مصنعة محليا أو مستوردة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم الخصائص التي تميز هذه الضريبة عن بقية الضرائب الأخرى وهي:

1- ضريبة غير مباشرة يتم فرضها من خلال تتبع الثروة أو المظاهر الخارجية كالإنفاق والتداول، بمعنى آخر أن هذه الضريبة تدفع من طرف المكلف بطريقة غير مباشرة، وبالتالي يمكن التمييز بين من يقوم بدفعها إلى الخزينة ولا يتحمل عبئها ويستطيع نقلها للغير، وهنا نكون أمام المدين

---

* وهو مفتش المالية الفرنسية في سنة 1952

(1) ندى هيديوة، الضريبة على القيمة المضافة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، قسم الاقتصاد، ص2.

الشرعي أو الممول القانوني، وبين من يتحمل عبئها دون قيامه بدفعها إلى الخزينة وهنا نكون أمام الممول الحقيقي أو الفعلي وهو من يقوم باستهلاك البضاعة أو السلعة أو الخدمة نهائيا.

2- لا تقوم المؤسسة بدفع مبلغ هذا الرسم إلا على القيمة التي أضافتها إلى المنتوج أو الخدمة، ويكون ذلك بالفرق بين المخرجات (المبيعات) والمدخلات (المصاريف أو التكاليف) وهو ما يعرف بمبدأ الخصم، هذه الآلية تجعل من الضريبة على القيمة المضافة ضريبة محايدة بالنسبة للمؤسسات الخاضعة لهذه الضريبة إلا أنها تلعب دور الجابي في كل مرحلة من مراحل تداول السلع والخدمات لصالح الخزينة.

3- ضريبة تفرض على القيمة التي أضيفت إلى المنتج أو الخدمة، وهذه الفكرة من الناحية النظرية مقبولة، ولكنها في الواقع لا تقتطع من هذه القيمة ولا تؤثر عليها سلبا حيث يقع عبئها على المستهلك النهائي، فهي ضريبة عامة على الاستهلاك وليست ضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمنتج.

4- أنها ضريبة متعددة المراحل فهي تفرض على جميع المراحل التي تسلكها السلعة أو البضاعة أو الخدمة من بداية استعمالها من طرف المكلف إلى غاية وصولها إلى المستهلك النهائي.

5- ضريبة عينية إقليمية ونعني بها أنها ضريبة تفرض على المادة الخاضعة للضريبة كالسلع والخدمات وليس على الشخص، فتفرض على السلع والخدمات المنتجة محليا عند البيع أو عند أداء الخدمة أو عند القيام بالاستيراد.

6- ضريبة نسبية القيمة تفرض بنسب محددة على قيمة المنتجات أو الخدمات وليس على نوعية المنتج أو الخدمة.

7- يتوقف هذا الرسم على آلية الخصوم بحيث يتم دفع الفارق بين الرسم المحصل والرسم المخصوم بعد القيام بحساب كل من الرسم المستحق على المبيعات والرسم المستحق على المشتريات أو التكاليف.

1-2-: العمليات والأشخاص الخاضعين للضريبة

هناك عمليات خاضعة للضريبة وجوبا، كما أن هناك عمليات خاضعة للضريبة اختياريا، وبما أن البنك أو المؤسسات المالية شركة مساهمة فهي شخص معنوي خاضعة لهذا الرسم.

1- العمليات الخاضعة للضريبة:

يستحق هذا الرسم على العمليات التي يقوم بها البنك المتعلقة بنشاطه. وكذا المتعلقة بالبيع والأشغال العقارية وتقديم الخدمات باستثناء العمليات المتعلقة بالقطاع الفلاحي وهي كما يلي:[3]

- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون أو تجار الجملة أو المستوردون، إضافة إلى عمليات البيع بالتجزئة وعمليات البيع التي تتم في المساحات الكبرى ...الخ.
- العمليات التي تندرج في إطار العقارات الأشغال العقارية، تجزئة الأراضي لأجل البناء، بيع الأملاك، عمليات بيع وبناء العمارات ...الخ.
- عمليات تثبيت المنقولات مثل التسليمات والمبيعات التي يقوم بها المنتجون، العمليات التي يقوم بها تجار الجملة والتجزئة...الخ.
- عمليات الاستيراد.
- التسليمات لأنفسهم والعمليات المتعلقة بأداء الخدمات كنقل الأشخاص والبضائع، مثل مبيعات المواد الغذائية والمشروبات في عين المكان كذلك عمليات الايجار والأشغال والدراسات والبحث، الحفلات الألعاب، الهاتف، التيليكس... الخ.

3: الاعفاءات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة

هناك عدة اعتبارات مختلفة تمنحها الدولة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وتكون اعفاءات بصفة دائمة أو مؤقتة، حيث يتم فيها مراعات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتفق ومتطلبات العدالة، كتقرير إعفاء بعض الأفراد لظروفهم العائلية، إعفاء رجال السلك الدبلوماسي، إعفاء ممارسي بعض المهن والأنشطة ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد الوطني كما يلي:

1- **المجال الاقتصادي**:

- تمنح للأنشطة المتعلقة بالبترول من تنقيب واستغلال ونقل والتي تنجزها مؤسسة سوناطراك بصفة دائمة.
- بصفة مؤقتة للتجهيزات التي تدخل في إطار انجاز الاستثمارات الخاصة بالمشاريع أو الإنشاء والتوسيع والداخلة ضمن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب CNAC،ANSEJ ، ANDI، الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر ANGEM بصفة مؤقتة.

---

[1]- المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2017، ص ص 4-5.
- الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة سنة 2017، ص ص 6-7.

2- المجال الاجتماعي:

- المنتجات ذات الاستعمال الواسع والتي تلقى دعما من طرف الدولة كالحليب والخبز والدقيق والأدوية، أيضا المطاعم معتدلة الأسعار والتي لا يكون هدفها تحقيق الربح.
- السيارات الموجهة إلى المعطوبين.

3- المجال الثقافي:

- المظاهر الثقافية والفنية والحفلات المنظمة في إطار الوكالات الوطنية أو الدولية ...الخ.
- الأعمال والمؤلفات التي تدخل في إطار الإبداع والإنتاج الوطني.

4: الحدث المنشئ، ومعدلات الرسم على القيمة المضافة

1-**الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة**:

هو الفعل أو التصرف الناتج عن المكلف في المجال الصناعي أو الحرفي أو المهني أو الحر، والذي يحقق عمليات تؤدي بالملزم بالضريبة إلى دفع الفارق بين الرسم المحصل نتيجة مبيعات مثلا، والرسم الذي حمل عليه نتيجة اقتناءه على سبيل المثال مواد أولية، وتتمثل هذه العمليات أساسا فيما يلي:[4]

- التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.
- التحصيل الكلي أو الجزئي للمبيعات المحققة في إطار الأشغال العمومية أو القبض الكلي أو الجزئي لثمن الأشغال.
- الاستخدام الأول للملك في حالة التسليمات لأنفسهم.
- القبض الكلي أو الجزئي لثمن الخدمة.
- جمركة السلع لدى الجمارك في حالة الاستيراد، وتقديم المنتجات لدى الجمارك في حالة التصدير.

2-معدلات الرسم على القيمة المضافة:

أما فيما يخص معدلات الرسم على القيمة المضافة فقد مر بمعدلات مختلفة من معدلات مرتفعة في أوائل التسعينات 92-1994 حيث كانت تتراوح ما بين معدل مضاعف يصل إلى 40 % ومعدلات منخفضة تصل إلى 7 %تتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة في تلك الفترة ثم استمرت هذه المعدلات بالانخفاض ففي الفترة 1995-2000 تم رفع معدلات وخفض أخرى، أما بعد سنة 2001

(1) - قانون الضرائب المباشرة 2017، ص10.
- الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة 2017، ص ص 11-12.

شهدت إحداث تعديلات هامة وذلك بتطبيق معدلين هما: المعدل العادي 17%، والمعدل المخفض 7%، وابتداء من سنة 2015 إلى غاية 2017 ارتفعا إلى:

- المعدل العادي 19 %
- المعدل المخفض 9%

مثال: قام مصنع للخشب ببيع أثاث لتاجر جملة بقيمة 300.000دج، كما قام بتصدير أثاث بقيمة 500.000دج بقيمة في الميناء دون جمركة، إذا علمت أن المواد الأولية لصنع هذا الأثاث قدرت بـ 220.000دج.إذا علمت أن معدل الرسم يقدر بـ 19%، ما هو الحدث المنشئ، وما هي قيمة الرسم المدفوع إلى الخزينة.

الحـــل:

- الحدث المنشئ للرسم T.V.Aوالذي يؤدي بالمصنع إلى دفع الرسم إلى الخزينة

في الحالة الأولى تتمثل في عمليات البيع سواء كان التسليم للأثاث قانوني (تحرير فاتورة) أو مادي (نقل الأثاث إلى مقر تاجر الجملة) يؤدي إلى دفع الفارق بين الرسم المحصل وهنا الرسم T.V.A على المبيعات والرسم المحمل وهنا الناتج عن تكاليف الصنع وهي المواد الأولية.

أما الحالة الثانية فالحدث المنشئ للرسم لم يحدث حيث لم يتم جمركة السلع لدى الجمارك، ولذلك يتم حساب الرسم في الحالة الأولى فقط إلى غاية جمركة الأثاث.

- **T.V.A المدفوعة إلى الخزينة** = 0.19*(800.000/220.000*300.000)-0.19*300.000

=41.325=15.675-57.000دج

- في حالة جمركة الأثاث يكون الرسم المدفوع للخزينة كما يلي:
- **T.V.A المدفوعة إلى الخزينة** = 0.19-220.000-0.19*800.000

= 110.200دج

المطلب الخامس: الخصم، والتسويات، والاسترجاع المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة وكيفية توزيعه

1-نظام الخصم الخاص بالرسم على القيمة المضافة:

يحق خصم الرسم على القيمة المضافة على أساس الرسم الذي زاد من قيمة المدخلات أو سعر التكلفة لعملية خاضعة لهذا الرسم، بمعنى الرسم الذي زاد من أسعار السلع والمواد الأولية والمصاريف العامة وكذا الاستثمارات المنقولة والعقارية كإنشاء محلات، مستودعات، سيارات وآلات ومعدات ...الخ.

كما يمكن للمكلف إدراج الرسم القابل للخصم غير المدرج في تصريحاته في السنة المعنية(ن) إلى غاية31ديسمبر من السنة التالية(ن+1)، بحيث يسجل منفصلا عن الرسوم المتعلقة بالسنة الجارية(ن+1) موضوع التصريح، كما أن قيمة الفاتورة المحررة لا تتجاوز 100.000دج للاستفادة من الحق في الخصم عن كل عملية خاضعة للرسم. (5)

تتم عملية الخصم انطلاقا من كل عملية أو صفقة يستحق الرسم على القيمة المضافة بثمن الملك أو الخدمة للمعدل الخاص به والذي يعتبر خصم للرسم الذي زاد من التكلفة، ويمدد هذا الإعفاء إلى الأشخاص الذين يقومون بعمليات التصدير، غير أنه يستثنى من الخصم حالات تتوقف على عدد معين من الاعتبارات منها الأموال العقارية المنشأة من طرف المدينين الخاضعين إلى الضريبة الجزافية الوحيدة، والخدمات التي استعملت في تصليح الأملاك المستثناة من الحق في الخصم ، إضافة إلى السيارات السياحية التي لا تشكل الوسيلة الرئيسية لاستغلال المؤسسة.

2-التسويات الخاصة بالرسم:

في حالات معينة يمكن إعادة دفع الرسم إلى الخزينة الذي تم خصمه بدون وجود مبرر كافي لذلك وتتمثل هذه الحالات فيما يلي:

2-1-قاعدة المصد:

ويقصد بها الحالات التي تكون فيها السلع في إحدى الحالات التالية:

- اختفاء السلع دون وجود اثبات قانوني لذلك إلا في حالات قاهرة مثبتة قانونا.
- السلع والخدمات المستعملة في عملية غير خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- العمليات غير مسددة نهائيا.

2-2-قاعدة الحصة النسبية:

ويقصد بها الحالات التي لا يحتفظ بها الملك المهتلك الذي له الحق في خصم الرسم على القيمة المضافة لمدة خمس سنوات، حيث يتم إعادة دفع هذا الرسم المخصوم أوليا للسنوات الباقية من إهتلاكه، غير أنه لا تتم التسوية إذا كانت هناك قوة قاهرة مثبتة قانونا.

مثال: تم اقتناء آلة إنتاجية من طرف مصنع بقيمة 100.000دج خارج الرسم جانفي 2015 بمعدل إهتلاك 20%، غير أنه تم التنازل عنها في جويلية 2017. إذا علمت أن معدل الرسم على القيمة المضافة المطبق هو 19%.

المطلوب: -حساب الرسم الذي يعاد دفعه إلى الخزينة؟

- حساب قيمة الرسم T.V.A المخصوم = 100.000*0.19=19.000دج

-إعادة قيمة الرسم T.V.A المخصوم للخزينة للسنوات الباقية من الاهتلاك=19.000*5/2= 7600دج

2-3-التوقف عن النشاط أو التخلي على صفة المدين:

في حالة التوقف عن النشاط من قبل البنك أو التخلي عن صفة المدين يتعين على المكلف إعادة دفع الرسم على القيمة المضافة التي تم ادراجها في الخدمات أو المشتريات والتي لم يتم استعمالها في النشاط (البضائع المخزونة).

مثال: توقف مصنع لإنتاج الأثاث عن العمل في جوان 2017، وقد ترك مخزون من المواد الأولية بقيمة 150.000دج خاضع للرسم على القيمة المضافة بمعدل 19% تم ادراجه في المشتريات في ماي 2017.

- يتم إعادة قيمة الرسم T.V.A المخصوم للخزينة = 150.000*0.19= 28.500دج.

3-استرجاع مبلغ الرسم على القيمة المضافة:

في الحالة التي تكون فيها المؤسسة خاضعة للنظام الحقيقي، فيمكن لها الاستفادة من استرجاع الرسم على القيمة المضافة المدفوع للخزينة القابل للاسترداد ضمن أحد الشروط الآتية:

- في العمليات المتعلقة بتصدير المنتوجات وتكون المؤسسة غير مستفيدة من نظام الشراء بالإعفاء رغم أن القانون يسمح بذلك.
- في حالة التوقف عن النشاط مع استحالة استرجاع الرسم على القيمة المضافة القابل للخصم.

- عندما يتجاوز معدل الرسم على القيمة المضافة المطبق عند اقتناء المواد والبضائع والسلع القابلة للاهتلاك والخدمات المعدل المطبق على العمليات الخاضعة للرسم.

لا يمكن تسديد الرسم على القيمة المضافة للمؤسسة إلا إذا تعلق الرصيد الدائن بفترة ثلاثة أشهر متتالية، كما أن استرجاع الرسم على القيمة المضافة للعمليات التي يفوق مبلغها 100.000دج تكون مشترطة تسديدها بوسيلة أخرى غير النقدية ابتداء من 1سبتمبر 2006 وهذا طبقا لأحكام قانون المالية لسنة 2006.

ولقبول استرجاع الرسم على القيمة المضافة يجب أن تتوافر في المؤسسة عدة شروط هي:[6]

- مسك محاسبة من طرف المؤسسة تكون مقبولة شكلا.
- استظهار مستخرج من جدول الضرائب مصفى أو جدول زمني للدفع إذا كانت على عاتق المؤسسة ضرائب لم تسدد بعد.
- بيان ملاحظة الدفع السابق للرسم على القيمة المضافة في التصريحات الشهرية التي تكتبها المؤسسة.
- لم يبلغ التقادم الرباعي للسنوات المالية الخاصة بالرسم المراد استرجاعه.
- يجب أن يفوق مبلغ العملية التي استحق بشأنها الرسم على القيمة المضافة 100.000دج، وتم تسديده بوسيلة دفع أخرى غير النقدية.
- يتم تقديم طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة قبل العشرين من الشهر الذي يلي الثلاثي المدني الذي تم خلاله تأسيس الرسم القابل للاسترجاع.
- يجب أن يلغي قسط الرسم على القيمة المضافة الذي لم يتمكن من استرداده من طرف المدين بالرسم عند ايداعه طلب استرجاعه.
- يجب أن يساوي أو يفوق قسط الرسم القابل للاسترداد 30.000دج المثبت خلال فترة ثلاثة أشهر المتتالية والتي تم تقديم طلب بشأنها.

4-كيفية توزيع ناتج الرسم على القيمة المضافة:

مر توزيع الرسم على القيمة المضافة بعدة تعديلات ولكن كانت في الغالب بمعدلات متقاربة تعكس مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الجزائر، ولعل أهم التعديلات ناتجة في الأساس عن تغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية مما يحتم على صناع القرار اتخاد مجموعة من التدابير السريعة للرفع من مستوى الايرادات العامة لمقابلة النفقات العامة المتزايدة.

---

[1] المديرية العامة للضرائب، الدليل الجبائي للحرفي التقليدي 2011، ص ص-13-14.

جدول رقم (01) توزيع ناتج الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة 1995-2018

السنوات	الهيئات المستفيدة		
	البلدية %	الدولة%	ص.م.ج.م %
ابتداءمن1992إلى 1994	6	83	11
من 1995 إلى1996	7	85	08
من 1997 الى 1998	6	85	09
ابتداء من سنة2000	5	85	10
سنة 2012	10	80	10
سنة2016	10	80	10
سنة 2017	10	75	15
سنة 2018	10	75	15
سنة 2022	10	75	15

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: -قانون الرسوم على قانون الاعمال 2016،2017،2018،2022.

-عبد القادر شلالي، مطبوعة بعنوان محاضرات في مادة جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، ص 42.

مثال01:

حقق بنك خلال شهر جانفي ما يلي:

- رقم أعمال بـ 130.000دج TVA=19%
- فوائد حسابات التوفير بـ 50.000دج TVA=19%
- شراء مواد التجهيز بـ 100.000دج TVA=19%
- مصاريف النقل بت 20.000دج TVA=19%
- تسديد فاتورة غاز بـ 10.000دج TVA=09%

وفي شهر فيفري ما يلي:

- فوائد على الودائع طويلة الأجل بـ 60.000دج TVA=19%
- فوائد منتجات بنكية بـ 120.000دج TVA=19%

-حساب الرسم على القيمة المضافة للخزينة =

مثال 02:

حقق البنك خلال شهر نوفمبر ما يلي:

- رقم أعمال بـ 256.000.000دج.
- منه رقم أعمال معفى من الرسم على القيمة المضافة على عمليات التمويل الايجاري بـ 2.580.000دج.
- رقم أعمال ناتج عن عمليات القرض بضمان الممنوح للعائلات: 1.200.000دج.
- رسم على القيمة المضافة المرحل من شهر أكتوبر يقدر بـ: 325.000دج.
- رسم على القيمة المضافة للمشتريات يقدر بـ: 24.000.000دج.

المطلوب: حساب الرسم على القيمة المضافة؟

الاجابة:

يكون حساب الرسم على القيمة المضافة كما يلي:

	المبالغ
رقم الأعمال المحقق – رقم الأعمال معفى من الرسم على القيمة المضافة	-256.000.000 1.200.00-2.580.000
رقم أعمال الخاضع= *19%	253.000.000
قيمة الرسم على القيمة المضافة على المبيعات=	48.127.000
الرسم على القيمة المضافة على المشتريات	24.000.000
قيمة الرسم على القيمة المضافة المرحل من شهر أكتوبر	325.000
الرسم على القيمة المضافة للدفع	23.800.200

المراجع:

1-ندى هيديوة، الضريبة على القيمة المضافة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، قسم الاقتصاد، ص2.

2- خالد عبد العليم السيد عوض، الضريبة على القيمة المضافة، دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية، الطبعة 1، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2007، ص 15.

3- المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2017، ص ص 4-5.

4- - الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة سنة 2017، ص ص 6-7.

5- المادة 32 من قانون المالية 2011.

6- المديرية العامة للضرائب، الدليل الجبائي للحرفي التقليدي 2011، ص ص-13-14.

7- قانون الرسوم على قانون الاعمال 2016،2017،2018،2022.

8- -عبد القادر شلالي، مطبوعة بعنوان محاضرات في مادة جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، ص 42.

المحور الثاني: الضرائب المفروضة على العمليات الجبائية البنكية والمصرفية

محاضرة رقم (5): الالتزامات الجبائية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في حالة كونها مكلف حقيقي

- الضريبة على أرباح الشركات l'Impôt sur les bénéfices des sociétés

الاهداف التعليمية:

- مفهوم الضريبة على أرباح الشركات ومجال فرضها
- الإعفاءات الممنوحة في مجال الضريبة على أرباح الشركات
- كيفية حساب الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات وكيفية دفعه
- التحفيزات الجبائية الممنوحة لقطاع البنوك والمؤسسات المالية في النظام الجزائري:

تمهيد:

في حالة كون البنك أو المؤسسات المالية مكلف حقيقي يخضع إلى الضريبة على أرباح الشركات باعتباره مؤسس على شكل شركة مساهمة، وتنطبق عليه جميع الالتزامات الضريبية الخاصة بالمؤسسات والأشخاص المعنويين خاضعين للضريبة على أرباح الشركات، ومجموعة من الضرائب والرسوم المفروضة عليه أثناء مزاولة نشاطه مثل الرسم على النشاط المهني، الرسم العقارية، الرسم على الملكيات المبنية وغير المبنية ...الخ

الضريبة على أرباح الشركات Impôt sur les bénéfices des sociétés

وهي النوع الثاني من الضرائب المباشرة التي تم استحداثها عام 1992 وقد حدد معدلها العادي بنسبة 42%حسب المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وابتداء من عام 1994 خفض هذا المعدل إلى 38% ثم إلى 30%عام 1999، ولقد كان الهدف من هذا التخفيض أساسا هو الرفع من مردودية التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي مع التحكم في الوعاء الضريبي بطريقة جيدة إضافة على ترقية الاستثمار، أما الاصلاحات الضريبية لعام 2008 فقد جاء قانون المالية بمعدلات مخفضة حسب نوع النشاط من 19% إلى 25%.

أولا: مفهوم الضريبة على أرباح الشركات ومجال فرضها

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى بالضريبة على أرباح الشركات [1] ونميز بين نوعين من الشركات التي تخضع إلى هذه الضريبة منها ما هو إجباريا وهي:[1]

- شركات الأسهم.SPA
- شركات ذات المسؤولية المحدودة.SARL
- مؤسسات الشخص الوحيد ذات المسؤولية الوحيدة.EURL
- شركات التوصية بالأسهم.SCA
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- الشركات المدنية المتكونة على شكل شركة أسهم.

ومنها ما هو اختياريا وهي الشركات المتكونة على شكل شركات أشخاص وهي:

- شركات التضامن.SNC
- شركات التوصية البسيطة.
- جمعيات المساهمة.
- الشركات المدنية التي لا تكون على شكل شركات أسهم.

تتضمن هذه الضريبة مزايا تتمثل في الشفافية والبساطة والاقتراب من العدالة ومن خصائصها ما يلي:

- ضريبة سنوية وحيدة تفرض على الأشخاص المعنويين لسنة واحدة مقفلة، حيث تستحق على الأرباح المحققة لمدة سنة أو 12 شهرا عندما لا تتزامن هذه المدة مع السنة المدنية. [2]
- ضريبة عامة تفرض على مجمل المداخيل دون التمييز في طبيعتها.
- ضريبة نسبية يخضع الربح لمعدل واحد غير تصاعدي عكس الضريبة على الدخل الإجمالي حيث يتصاعد معدل الضريبة مع زيادة الدخل.
- ضريبة تصريحية يلزم المكلف بإرسال ميزانية جبائية لمفتش الضرائب أو مركز الضرائب قبل الفاتح من ماي من كل سنة تحقق فيها الأرباح.

ثانيا: الإعفاءات الممنوحة في مجال الضريبة على أرباح الشركات

هناك إعفاءات دائمة منها:

[1]Bendda S, fiscalité directe des entreprises, formation au profit des agents de le direction des impôt, kolea 2010 , P13

1- القطاع الفلاحي مثل صناديق التعاون الفلاحي، التعاونيات، وتمس المبيعات، المداخيل، عمليات التأمين والبنك التي يحققها صندوق التعاون الفلاحي مع شركاته.
2- القطاع الاجتماعي مثل المؤسسات التابعة إلى جمعية الأشخاص المعاقين المعتمدة من طرف الدولة.
3- القطاع الاقتصادي مثل العمليات الجالبة للعملة الصعبة-عمليات التصدير.
4- القطاع الثقافي مثل الإيرادات المحققة من قبل الفرق والمنظمات الممارسة للنشاط المسرحي.
5- مجمع الشركات حيث تعفى الأرباح التي تحصل عليها الشركة نظير مساهمتها في رأسمال شركة أخرى حسب المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

وأخرى مؤقتة منها:

1- المشاريع المنجزة في إطار الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
2- سوق البورصة حيث تعفى مداخيل وفوائض قيم الأسهم والأوراق المماثلة لها والمسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة.[3]
3- شركات رأسمال مخاطر حيث تستفيد من اعفاء لمدة 5سنوات من بداية نشاطها.

ثالثا: كيفية حساب الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات وكيفية دفعه

تستحق الضريبة على أرباح الشركات من طرف الأشخاص المعنويين كل سنة، حيث يحسب رقم الأعمال الخاضع خارج الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للأشخاص الخاضعين له، ويكون رقم الأعمال يتضمن الرسم على القيمة المضافة إذا كان لغير الخاضعين لهذا الرسم وفقا للمادة 140 من ق.ض.م.ر.م.

1-كيفية حساب الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات:

بطبيعة الحال فإن الضريبة تفرض على الربح الصافي بعد خصم جميع التكاليف الداخلة في النشاط، لأن فرض الضريبة على الربح الإجمالي يؤدي ذلك إلى القضاء على رأس المال في حد ذاته، وبالتالي القضاء على مصدر الضريبة، كما تمنع الدخل أو الربح الناتج عن النشاط من التجدد ومن إعادة استثمار جزء منه، وعلى هذا الأساس يتم فرض الضريبة على الربح الصافي ولكن بمراعاة مجموعة من الشروط كما سنرى ذلك.

[2] المديرية العامة للضرائب، مطبوعة حول النظام الجبائي الجزائري 2018.

فالربح الصافي هو الفرق بين الحواصل المقبوضة من طرف المؤسسة والتكاليف الداخلة في نشاطها، أو هو الفرق بين قيم الأصول الصافية عند اختتام أو افتتاح الفترة التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها كأساس للضريبة، فالحواصل المقبوضة تتعلق بجميع العمليات المنجزة من طرف المؤسسة سواء كانت تتعلق بنشاط المؤسسة أو لا يوجد أي رابط مباشر بنشاطها، ويدخل في ذلك التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول سواء في مرحلة استغلالها أو في نهايتها.

الربح الصافي = الحواصل المقبوضة ــ التكاليف المحملة

ويحدد الربح الخاضع للضريبة من خلال نتائج المحاسبة للمؤسسة، غير أن الربح الخاضع للضريبة يجرى عليه تصحيحات قد تكون ايجابية أو سلبية(حسومات) حسب القواعد الجبائية الخاصة بذلك وتظهر هذه التصحيحات في جدول تحديد النتائج الجبائية الذي يجبر على إرفاقه مع التصريح السنوي للنتائج.

النتيجة المحاسبية = الحواصل المدرجة في المحاسبة ــ التكاليف المدرجة في المحاسبة

النتيجة الجبائية = الحواصل الخاضعة للضريبة ـ التكاليف الخاضعة للضريبة

1-1-الحواصل الواجب اعتمادها في الخصم:

فالنتيجة الجبائية هي الأساس في تحديد مقدار الضريبة على أرباح الشركات الواجب دفعها من طرف الشركة أو المؤسسة وليست النتيجة المحاسبية، وعلى هذا الأساس يتم اعتماد الحواصل الآتية لتحديد أساس فرض الضريبة، وهي النتائج المحققة خلال السنة سواء كانت مبيعات أو عائدات استثنائية:[4]

- ايرادات الفوائد (المعاملات مع البنوك ومع العملاء).
- **منتجات الدخل الثابت.** (يشير الدخل الثابت إلى الأوراق المالية الاستثمارية التي تدفع للمستثمرين فائدة ثابتة أو مدفوعات أرباح إلى أن يحين تاريخ الاستحقاق حيث يستلم المستثمرون المبلغ الأصلي الذي استثمروه. مثل السندات الحكومية وسندات الشركات هي أكثر أدوات الدخل الثابت شيوعا، وتختلف على الاستثمارات مثل الأسهم والأوراق المالية ذات الدخل المتغير، بحيث أنها توفر تدفقات نقدية لا تتغير). أذون الخزينة هي أوراق مالية قصيرة الأجل ذات دخل ثابت، تستحق خلال عام واحد ولا تدفع عوائد الكوبون. يشتري

(1) المديرية العامة للضرائب، دليل الخاضع للضريبة التابع لمركز الضرائب 2018

المستثمرون الفاتورة بسعر أقل من قيمتها الاسمية ويكسب المستثمرون الفرق عند الاستحقاق.

- سندات الخزانة آجال استحقاقها بين سنتين و10 سنوات، تدفع بسعر فائدة ثابت. في نهاية تاريخ الاستحقاق، يتم سداد رأس المال للمستثمرين.
- سندات الخزينة المحمية من التضخم التي تحمي المستثمرين من التضخم، حيث يتم تعديل المبلغ الأساسي للسند اعتمادا على معدلات التضخم والانكماش.
- السندات البلدية التي تصدر وتدعم من قبل دولة أو بلدية أو مقاطعة بدلا من الحكومة، وتستخدم لزيادة رأس المال بهدف تمويل النفقات المحلية.
- سندات الشركات التي تأتي في مختلف الأنواع، ويعتمد السعر وسعر الفائدة المقدمان إلى حد كبير على الاستقرار المالي للشركة وجدارتها الائتمانية. عادةً ما تدفع السندات ذات التصنيفات الائتمانية الأعلى معدلات قسيمة أقل.
- السندات غير المرغوب او بالسندات ذات العائد المرتفع، وهي إصدارات شركات تدفع قسيمة أكبر نظرًا لارتفاع مخاطر التخلف عن السداد.
- شهادة الإيداع هي وسيلة دخل ثابت تقدمها المؤسسات المالية بآجال استحقاق تقل عن خمس سنوات.
- الصناديق المشتركة ذات الدخل الثابت أو صناديق السندات التي تستثمر في مختلف أدوات الديون.
- صناديق الاستثمار المتداولة هي إحدى أدوات الاستثمار التي تستهدف هذه تصنيفات ائتمانية محددة أو فترات أو عوامل أخرى. تحمل صناديق الاستثمار المتداولة أيضًا نفقات إدارية احترافية.
- **منتجات الأوراق المالية متغيرة الدخل** مثل الأسهم والأوراق المالية.
- منتجات من عمليات التأجير وعقود الايجار الأخرى.
- العمولات والرسوم المصرفية.
- الإعانات مثل اعانات الاستغلال أو التجهيز.
- فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن أحد أصول الشركة.
- ايرادات الاستغلال الثانوية تتمثل في مداخيل الأصول الثابتة المدرجة في أصول الميزانية والايرادات المالية مثل ريوع الأسهم وحصص الشركة الخاضعة للضريبة على أرباح

الشركات، إضافة إلى الديون والودائع والكفالات، والأتاوى المحصلة لقاء امتياز حقوق الملكية الصناعية الخاصة بالمؤسسة.

التخفيضات الجبائية المخصومة سابقا من الأرباح الخاضعة للضريبة.

1-1- الأعباء القابلة للخصم:

وتتضمن التكاليف كافة الأعباء المتحملة في إطار ممارسة النشاط وتتمثل أساس فيما يلي:

- الفوائد الممنوحة للشركاء فيما يخص المبالغ الموضوعة تحت تصرف الشركة إضافة إلى نصيبهم في رأس المال، مهما كان شكل الشركة تكون قابلة للخصم وهذا في حدود معدلات الفوائد الفعلية المتوسطة المعلن عنها من قبل بنك الجزائر. غير أنه يرتبط بهذا الخصم شرطين هما:
- تحرير رأس المال كليا وألا يتجاوز المبالغ الموضوعة تحت تصرف الشركة نسبة 50% من رأس المال. ولتأسيس الضريبة فإن المبالغ التي تضعها الشركة تحت تصرف الشركاء تعتبر موزعة طبقا للمادة 4-46.
- تعتبر الفوائد المترتبة عن القروض الممنوحة بين المؤسسات المشتركة قابلة للخصم في حدود معدلات الفوائد المعلن عنها من بنك الجزائر.
- فيما يخص الفوائد، وأرباح الصرف وغيرها من المصاريف المالية الخاصة بالاقتراض من الخارج، الاتاوة المستحقة على البراءات ورخص الصنع ومصاريف المساعدة التقنية والاتعاب المدفوعة بعملة أخرى غير العملة الوطنية فإن خصمها لفائدة المؤسسات التي تدفعها مرهون باعتماد التحويل الذي تسلمه السلطات المالية المختصة..
- الرسوم على عمليات التأجير وعقود التأجير.
- المصاريف العامة مثل مصاريف المستخدمين، كراء العقارات التي تستأجرها المؤسسات، اليد العاملة، استهلاك المواد والبضائع، مصاريف مالية، أعباء جبائية، منح التأمين، مكافآت الغير، مصارف مختلفة.
- الإتاوة المستحقة عن البراءات ورخص الاستعمال وعلامات الصنع ومصاريف المساعدة التقنية، الأتعاب المدفوعة بعملة أخرى غير الوطنية فخصمها يعتمد على السلطات المختصة في التحويل.
- الفوائد وأرباح الصرف وغيرها من المصاريف المالية الخاصة بالإقتراضات من الخارج.
- الاهتلاكات الحقيقية التي تمت فعلا في مجال الاهتلاكات المقبولة.

- المؤونات المخصصة لمواجهة الخسائر والأعباء والأحداث المتوقع حدوثها عند نهاية السنة المالية.

كما تعتبر الأعباء الآتية **غير قابلة للخصم** بموجب المادتين 141 و169 من ق.ض.م.ر.م لسنة 2023 كما يلي: (5)

- عندما تكتسي الهدايا طابع اشهاريا بحيث تتجاوز قيمتها الموحدة 1000 دج لكل مستفيد في مبلغ اجمالي تفوق 500.000دج.
- الإعانات والتبرعات المقدمة لفائدة المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الانساني، بحيث تتجاوز قيمتها السنوية 4.000.000دج عينا أو نقدا.
- النفقات المصروفة في إطار بحث تطوير داخل المؤسسة والتي تم خصمها من الربح الخاضع للضريبة لا تتعدى 10% من مبلغ الربح الذي لا يتعدى 100.000.000دج، مع شرط إعادة استثمار المبلغ الرخص باستثماره.
- نسبة 10%على المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب من رقم أعمال السنة المالية الذي لا يتجاوز 30.000.000دج.
- الأعباء التي تستوفي شروط الخصم ولكن تم تسديدها نقدا بواسطة فاتورة تجاوز مبلغها 300.000دج.
- المعاملات والغرامات والمصادرات والجزاءات، مهما كانت طبيعتها، التي يتحملها مخالفو الأحكام القانونية.
- تكاليف صيانة واصلاح المركبات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.

هذه المصاريف تبقى مرهونة بما يتم دفعه فعليا خلال السنة المالية، وتكون خاضعة لشروط هي:

- أدت إلى تخفيض الأصول الصافية للمؤسسة.
- أن تكون مدعمة بمبررات كافية (فاتورة، دفتر، أتعاب ...إلخ) ومدرجة في المحاسبة ضمن السنة المالية التي خصصت لها.
- أن تكون مرتبطة بالاستغلال الفعلي(العادي) للمؤسسة.

ملاحظة:

- يتم ترحيل الخسائر في مدة أقصاها 5 سنوات في ميزانيات المؤسسات.

- يحسب الاهتلاك بالنسبة للسيارات السياحية على أساس 3.000.000دج باستثناء الشركات التي تعتبر نشاطها الأساسي.

مثال: أظهر ملف جبائي لبنك "أ" لسنة 2018 ما يلي:

- رقم أعمال قدر بـ 2.500.000دج خارج الرسوم
- الفوائد الممنوحة للشركاء 950.000دج
- فوائد وأرباح الصرف الخاصة بالاقتراض من الخارج 50.000دج
- المؤونات الموجهة للخسائر والأعباء 1.500.000دج
- سيارة سياحية 1.200.000دج ونظام الاهتلاك خطي بـ 20%.

2-معدلات الضريبة وكيفية التسديد:

في اعتماد معدلات الضريبة على أرباح الشركات نميز بين نوعين من الأنظمة في حسابها، وهي نظام التسديد التلقائي، والآخر نظام الاقتطاع من المصدر.

2-1-**نظام التسديد التلقائي**:

خلال الإصلاح الضريبي لعام 1992 استحدثت الضريبة على أرباح الشركات حسب المادة 150 من ق.ض.م.ر.م وكان المعدل العادي 42%، وخلال الإصلاح الجبائي لسنة 1994 ظهر تغيير في معدلات الضريبة ناحية تخفيض في معدلاتها من 38% إلى 30% عام 1999وهو ما سمح بجلب موارد مالية إضافية لحاجيات الدولة والتحكم في الوعاء الضريبية بطريقة جيدة، كما هدفت هذه الاصلاحات إلى ترقية الاستثمار والتخفيف من الضغط الضريبي.

2-1-1-المعدلات الخاصة بهذا النظام:

حدد معدل الضريبة على أرباح الشركات لعام 2018 وإلى غاية يومنا هذا كما يلي:

- 19% للأنشطة المتعلقة بالإنتاج السلع، وهي لا تشمل الأنشطة المنجمية والمحروقات.
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والسياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار.
- 26% خاصة بالأنشطة الأخرى.

بما أن البنوك والمؤسسات المالية قطاع خدمي يطبق معدل 26%.

2-1-2-كيفية التسديد الضريبة على أرباح الشركات وفق هذا النظام:

تستحق الضريبة عند نهاية كل سنة بعدما حقق الأشخاص المعنويين أرباحا مهما يكن رقم أعمالهم ويكون خارج الرسم على القيمة المضافة، ولكن وفقا هذا النظام يتم حساب قيمة الضريبة من طرف المكلف نفسه ويدفعها تلقائيا إلى مركز الضرائب دون إشعار مسبق من طرف مصلحة الضرائب عن طريق اصدار جدول الضريبة.

فيتم وفق هذا النظام دفع 3 تسبيقات قبل انتهاء السنة، وبعد انتهاء السنة يتم حساب رصيد التصفية ودفعه إلى مركز الضرائب كما يلي:[6]

- التسبيق الأول من 20 فيفري إلى غاية 20 مارس بنسبة 30% من قيمة الضريبة المتعلقة بالربح المعني.

- التسبيق الثاني من 20ماي إلى 20 جوان بنفس النسبة السابقة 30%.

- التسبيق الثالث من 20أكتوبر إلى 20 نوفمبر بنفس النسبة 30%.

يتم حساب التسبيقات على أساس الربح المحقق خلال السنة السابقة أو السنة المالية المقفلة، أو أرباح الفترة الضريبية الأخيرة عند عدم اقفال أية سنة تميز سنة كاملة، أو الأرباح السنوية للفترة 12 شهرا عندما تقل أو تزيد سنة التسيير عن سنة كاملة. [7]

- أما 10% الباقية فتتم عملية تصفية الضريبة قبل 01أفريل من السنة "ن+"1، فعند اقفال السنة المالية يتم تقديم تصريح بنتائج السنة المالية "ن" ، ويتم حساب الضريبة على أرباح الشركات المحققة خلال السنة المعنية ، ويتم مقارنة مبلغ الضريبة الفعلية بمبلغ التسبيقات المدفوعة فتظهر ثلاث حالات وهي:

- إما تكملة للضريبة الواجبة السداد.

- أو فائض في الدفع يتم ترحيله إلى التسبيق القادم، حيث تتم تصفيته خلال شهر مارس من السنة ن+1 وايداعه خلال 20 يوما الأولى من شهر أفريل.

- قيمة الضريبة على أرباح الشركات تتساوى مع التسبيقات الثلاث وبالتالي لا يتم دفع أي شيء.

2-2-نظام الاقتطاع من المصدر:

---

[1] بن عمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات، دار هومه 2010، ص ص 20-21.

وهي القيم المنقولة التي تملكها، بمعنى أن المؤسسات البنكية تحصل على ايراداتها صافية من الضريبة (محررة من الضريبة) حيث تخضع مداخيلها للضريبة على أرباح الشركات لدى الجهة الموزعة التي تقوم بتوزيع الارباح للمؤسسات البنكية بالمعدلات المبينة في المادة 101 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتتمثل هذه الايرادات في المداخيل الديون والودائع والكفالات وكافة الحواصل الأخرى منها:

- الديون الرهنية الممتازة منها والعادية.
- الديون الممثلة بأسهم. السندات العامة وسندات القرض الأخرى القابلة للتداول.
- الودائع المالية تحت الطلب أو لأجل محدد.
- سندات الصندوق.
- الكفالات نقدا.

الحدث المنشأ للضريبة: تستحق الضريبة بمجرد دفع الفوائد مهما كانت الطريقة التي تتم بها أو تسجيلها في الجانب المدين أو الدائن لحساب ما.

واجبات الجهة الدافعة للضريبة:

يجب أن تدفع الاقتطاعات الخاصة بالمدفوعات المحققة خلال شهر معين الى صندوق قابض الضرائب المختلفة الذي يخضع له المدين خلال 20 يوما الاولى التي تلي الشهر أو الثلاثي الذي تستحق فيه هذه الحقوق.

بالنسبة للمدينين الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر يجب على المؤسسات المصرفية أن تتأكد قبل القيام بتحويل الأموال للمدين من أنه استوفى كل الالتزامات الواقعة على عاتقه وبالتالي يتعين على المدين المذكور أن يقدم مع ملف التحويل شهادة تثبت تدفع الاقتطاع من المصدر ويسلم له هذه الشهادة قابض الضرائب.

-نسبة الاقتطاع من المصدر: (8)

- 10%من مداخيل الديون والودائع والكفالات وهنا يكون قرض ضريبي.

- 40% من عائدات المحصلة من سندات الصندوق غير الاسمية وهي محررة من الضريبة.
- 20% من الإيرادات المتأتية في إطار عقد إدارة الأعمال.
- 24%للمؤسسات الأجنبية التي تقوم بتأدية الخدمات في الجزائر.
- 24% كذلك المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من أي نوع كانت بالجزائر.

- 24%الحواصل المدفوعة نظير استغلال براءات الاختراع أو التنازل عن علامات صنع، أسلوبه أو طرق أو صيغ.
- 10% بالنسبة للمؤسسات الأجنبية العاملة في النقل البحري، وعندما تخضع المؤسسات الجزائرية لمعدل أقل أو يزيد عن هذه النسبة 10% يتم العمل بقاعدة المعاملة بالمثل للمؤسسات الجزائرية العاملة في النقل البحري.
- 15% بالنسبة للأرباح المحولة من طرف شركة أجنبية مقيمة بالجزائر إلى شركتها الأم أو كل شركة أخرى بالمفهوم الجبائي.
- 20% بالنسبة لفوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحققة من طرف الأشخاص المعنويين.

مثال: حواصل الأسهم وحصص الشركات

ليكن بنك خارجي يملك نسبة 10% من حصص في شركة ذات مسؤولية محدودة يبلغ ربحها قبل تطبيق الضريبة عليه 1.000.000دج. حساب مقدار الضريبة المستحق على البنك.

- ارباح حققتها شركة ذات مسؤولية محدودة 1.000.000دج
- الضريبة على ارباح الشركات نسبة 26% هي 1.000.000*26%=260.000دج
- ارباح بعد تطبيق الضريبة على ارباح الشركات والتي يتم تويعها = 740.000دج
- حصة عائدة للبنك هي 740.000*10%= 74000دج
- 74000*15%=7500دج وهي ضريبة على أرباح الموزعة تكون محررة من الضريبة

في حالة كون البنك محلي يكون معفى من هذه الضريبة.

رابعا: **التحفيزات الجبائية الممنوحة لقطاع البنوك والمؤسسات المالية في النظام الجزائري:** (9)

1-اعفاء سندات الأوراق المالية المماثله لها والمسعرة في البورصة أو التي تم تداولها في سوق منظمة.

2- اعفاء ايرادات أسهم الصندوق الوطني لدعم الاستثمار والتشغيل.
3- تحمل الخزينة العمومية للديون المتغيرة من المؤسسات التالية العاملة في فئات عديدة منها: الفلاحين، المؤسسات المحلية، نسبة الفوائد للقروض، تشغيل الشباب.
4- اعفاء من حقوق التسجيل والطابع عن المبالغ المسددة بإيداع نقدي لدى بنك أو مؤسسة مماثلة.
5- إعفاء بنك الجزائر من الرسم على القيمة المضافة المرتبطة بمهامه التي يختص بها برقابة الكتلة النقدية ورفع سيولة البنوك ودفع المتعاملين الاقتصاديين بالبنك.

مثال 02:

الجدول التالي يبين جدول النتائج لبنك تجاري معين لسنة 2020. الوحدة بـ دج

الفوائد والمنتجات المماثلة	1.252.758
فوائد المصاريف المماثلة	(125930)
العمولات	584807
تكاليف العمولات	(2880)
منتجات الانشطة الاخرى	35
تكاليف الانشطة الاخرى	-
منتجات البنكية الصافية	**2214284**
تكاليف الاستغلال الاجمالية	(915333)
الاهتلاكات و المؤونات	(201686)
الهامش الاجمالي	**1097265**
مؤونات خسائر قيم الحقوق	(803866)
المؤونات المسترجعة	183981
المنتجات الاستثنائية	/
التكاليف الاستثنائية	/
النتيجة قبل فرض الضريبة	477380
الضريبة على ارباح الشركات 26%	124118
النتيجة الصافية	**353262**

المطلوب: - حساب الضريبة على أرباح الشركات؟ وكيف تتم عملية دفع الضريبة؟

الاجابة:

تتم عملية دفع الضريبة على مستوى مديرية كبريات الشركات في الجزائر العاصمة. بحيث يتم دفع تسبيقات في سنة 2019 على أساس الضريبة المحققة عام 2018 حيث تدفع في كل 20 يوم الأولى من كل ثلاثي يتم التصريح ودفع التسبيقات على أساس 30% لكل تسبيق من الضريبة لسنة 2018:

- التسبيق الأول من 20 فيفري الى 20 مارس لعام 2019بـ 30%
- التسبيق الثاني من 20 ماي الى 20 جوان لعام 2019 بـ 30%

- التسبيق الثالث من 20 سبتمبر الى 20 أكتوبر لعام 2019بـ 30%

من الضريبة المدفوعة عن السنة السابقة، فإذا كانت قيمة الضريبة للعام السابق تقدر 348.000دج فإن كل تسبيق يبلغ 348.000*30%= 104.4400دج

يتم دفع التصريح الشهري G50 لدى مديرية كبريات المؤسسات ويرفق هذا التصريح بأمر الدفع وصك بنكي مؤشرين من طرف رئيس قسم المحاسبة والجباية ونائب المدير المكلف بالمالية والمحاسبة. (10)

ويكون رصيد التصفية بعد تحديد النتيجة الفعلية المحققة ويلزم البنك بدفع الضريبة قبل 30 أفريل من كل سنة (11). ونكون أمام ثلاث حالات هي:

- قيمة التسبيقات أكبر من قيمة الضريبة يبقى تسبيق للسنة الموالية.
- قيمة التسبيقات مساوية لقيمة الضريبة يكون رصيد معدوم
- قيمة التسبيقات اقل من قيمة الضريبة يتم الدفع باقي الضريبة بشيك بنكي.

المراجع:

1- المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

2- Bendda S, fiscalité directe des entreprises, formation au profit des agents de la direction des impôt, kolea 2010, P13

3- المادة 139 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

4- المديرية العامة للضرائب، مطبوعة حول النظام الجبائي الجزائري 2018.

5- المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2023.

6- المديرية العامة للضرائب، مطبوعة حول النظام الجبائي الجزائري 2018.

7- بن عمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات، دار هومه 2010، ص ص 20-21.

8- المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2023

9- المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2023

10- الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة 2021.

11- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022.

المحور الثاني: العمليات الضرائب المفروضة على العمليات الجبائية البنكية والمصرفية

محاضرة رقم (6): الالتزامات الجبائية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في حالة كونها مكلف حقيقي

- الرسم على النشاط المهني Taxe sur l'Activité professionnelle

الأهداف التعليمية:

- مفهوم الرسم على النشاط المهني ومجال تطبيقه - كيفية حساب الرسم الواجب الدفع لخزينة الدولة

تمهيد:

تم انشاء هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 بإدماج كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC، الذي كان يفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف الأشخاص الاعتباريين الذين يقومون بممارسة نشاط يخضع إلى الضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 2.25%، والرسم على النشاط غير التجاري TANC الذي كان يفرض على الإيرادات المحققة لعائدات المهن الحرة*، والتي يكون لهم محل مهني في الجزائر دائم تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية بمعدل 6.05% في رسم موحد أطلق عليه الرسم على النشاط المهني TAP يفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر.

أولا: مفهوم الرسم على النشاط المهني ومجال تطبيقه:

أنشئ هذا الرسم بموجب المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فيستحق هذا الرسم على رقم الأعمال الذي تم تحقيقه في الجزائر من ممارسة نشاط تخضع أرباحه إلى الضريبة على:

- الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية.
- الضريبة على أرباح الشركات.

رقم الأعمال من ايرادات متأتية من كل عملية بيع أو تقديم خدمة.[1]

* الأشخاص الذين يعتمدون على النشاط الدهني في أنشطتهم مثل الاطباء، المحامين، المهندسين، الفنانين...الخ.

[1] الدليل الحرفي سنة 2017، ص08.

يؤسس الرسم على الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون للنظام الحقيقي في مكان ممارسة المهنة بما أن عائداته تستفيد منها الجماعات المحلية، أو باسم المؤسسة الرئيسية عند تعدر تأسيسه في مكان ممارسة المهنة وذلك على أساس رقم الأعمال المحقق في البلدية الذي يوجد بها نشاط المؤسسة أو بلديات مكان وجود المؤسسة ووحداتها أو فروعها، [2] كما يؤسس على الشركات مهما كان شكلها.

وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- ضريبة سنوية تفرض على رقم الأعمال المحقق في مكان ممارسة المهنة.
- ضريبة تحصل لفائدة الجماعات المحلية دون استفادة خزينة الدولة منها.
- ضريبة نسبية تفرض بمعدل واضح حسب نوع النشاط مهما كان رقم الأعمال المحقق.
- ضريبة حقيقية يتم دفعها سواء حققت المؤسسة ربحا أو خسارة.
- ضريبة تصريحية يلزم المكلف بها ارسال تصريح شهري أو فصلي لمفتشية الضرائب خلال العشرين يوما الأولى من كل شهر أو فصل من كل سنة تحقق فيها رقم الأعمال.

ثانيا: كيفية حساب الرسم الواجب الدفع لخزينة الدولة

1- تحديد رقم الأعمال الخاضع للرسم:

بالنسبة إلى المؤسسة الخاضعة إلى الرسم على القيمة المضافة يتم حساب رقم الأعمال الخاضع إلى الرسم على النشاط المهني بدون الرسم على القيمة المضافة(HT)، أما بالنسبة لغير الخاضعين للرسم على القيمة المضافة فيتم حساب رقم الأعمال بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة(TTC).[3]بالنسبة للبنوك يقصد برقم الأعمال الايرادات المحققة من كل عملية تقديم الخدمات أو عمليات أخرى تدخل في اطار النشاط الممارس غير أنه تستثنى العمليات التي تنجزها وحدات تنتمي لنفس النشاط الممارس فيما بينها من مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني.[4]

2-الحدث المنشئ للرسم:

يتمثل الحدث المنشئ لوجوب دفع الرسم على النشاط المهني فيما يلي: [5]

- البيوع من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.
- الأشغال العقارية وتأدية الخدمات من القبض الكلي أو الجزئي للثمن.

[2] النظام الجبائي الجزائري سنة 2017، ص09.

3-تحديد الأساس الخاضع للضريبة:

يتشكل الأساس الخاضع للرسم من رقم الأعمال من دون الرسم على القيمة المضافة بما أن البنك من المدينين بهذا الرسم والمحقق خلال السنة.

4-التخفيضات:

- الجزء المتعلق بتسديد قرض في إطار عقد قرض الايجار المالي.(6)

المعدل: يخضع البنك لمعدل 2% من رقم الأعمال خارج الرسوم.

يتم تسديد هذا الرسم خلال 20 يوم الأولى من الشهر الذي يلي الشهر المحقق فيه رقم الأعمال المحقق المنتجات البنكية باسم كل بنك أو رقم الأعمال المحقق من طرف كل مؤسسة فرعية من مؤسساتها الفرعية أو وحدة من وحداتها في كل بلدية من بلديات مكان وجودها.

مثال01: قام الإطار المكلف بالمحاسبة على بنك "أ" بإفادة المكلف بالجباية على مستوى المديرية الولائية للضرائب بالوضعية الشهرية لرقم الأعمال خارج الرسوم المقبوض من العمليات البنكية كما يلي:

- فوائد على عمليات مع المؤسسات البنكية 1.500.000دج.

- فوائد على عمليات مع الزبائن 500.000دج

- عمولات على الايجار التمويلي 700.000دج

- عمولات على العمليات البنكية مع المؤسسات المالية 400.000دج

- عمولات على عمليات الصرف 300.000دج

- عمولات اخرى على الآداءات والخدمات 1500.000دج

المطلوب: أحسب الرسم على النشاط المهني TAP؟

الحـــل: بما أنه بنك فإنه يتم حساب رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة.

Chiffre d'affaires= 1500.000

+500.000+700.000+400.000+250.000+300.000+150.0000

49.000.000*0.02=.98.000 d.a

2-معدل وتحصيل الرسم:

يتم حساب وتحصيل هذا الرسم انطلاقا من الجدول التالي:

جدول رقم (02) حساب وتوزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

TAP	حصة الولاية%	حصة البلدية%	حصة ص.م.ج.م%	المعدل
المعدل العام	0.59	1.30	0.11	%2

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017،2021

3-في حالة التوقف عن النشاط:

في حالة التنازل أو التوقف عن النشاط كليا أو جزئيا من طرف المكلف بالضريبة يتم تأسيس الرسم على النشاط المهني فورا على رقم الأعمال أو الإيرادات التي لم تخضع بعد لهذا الرسم، وذلك حسب المادة 229من ق.ض.م.ر.م. (8)

أسئلـــة

السؤال الأول:

فيما يخص التصريح بالنشاط المهني للعمليات المنجزة حسب شروط البيع بالجملة، يجب دعم التصريح بجدول يتضمن معلومات عن الزبون، ماهي؟

الجواب:

تتمثل هذه المعلومات حسب المادة 224 من ق.ض.م.ر.م لعام 2021 فيما يلي:

- رقم التعريف الجبائي،
- الاسم واللقب أو العنوان التجاري،
- العنوان الصحيح للزبون،
- مبلغ عمليات البيع المنجز خلال السنة المدنية،
- رقم السجل في السجل التجاري،
- مبلغ الرسم على القيمة المضافة المفوتر،
- تعيين المصلحة المسيرة للملف الجبائي،

السؤال الثاني:

ما هي الإجراءات المتبعة في التصريح بالنشاط المهني في حالة التوقف عن النشاط أو التنازل عنه؟

الجواب:

في حالة التنازل أو التوقف عن النشاط يكون ما يلي:

1- تأسيس الرسم على رقم الأعمال أو الإيرادات فورا التي لم تخضع للرسم.

2- ارسال إلى المفتش في أجل أقصاه 10 أيام التصريح المنصوص عليه في المادة 224 من ق.ض.م.ر.م. وفي حالة الاخلال بهذا الشرط يحدد رقم الأعمال تلقائيا وتطبق زيادة بنسبة 25% على الرسم.

تستحق الحصص المؤسسة حسب الشروط المذكورة آنفا فورا في مجموعها.

المراجع:

1- المديرية العامة للضرائب، الدليل الحرفي سنة 2017، ص08.
2- المادة 2017 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.
3- المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري سنة 2017، ص09.
المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.
4- المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.
5- المادة 221 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.
6- المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.
7- المادة 229 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.
8- قانون الضرائب والرسوم المماثلة سنة 2021.

المحور الثاني: الضرائب المفروضة على العمليات الجبائية البنكية والمصرفية

محاضرة رقم (7): الالتزامات الجبائية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في حالة كونها مكلف قانوني

- الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية

-

الأهداف التعليمية:

- الرسم العقاري على الملكيات المبنية -الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية

تمهيد:

يعتبر كل من الرسم العقاري ورسم التطهير من الرسوم التي يتم جبايتها لفائدة البلدية دون غيرها من المصالح الأخرى لدولة، حيث أعطيت لها نظير عدم قدرتها على توفير الايرادات المطلوبة لتسيير نفقاتها.

أولا: الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

يمكن تقسيمه إلى رسم عقاري على الملكيات المبينة أخرى على الملكيات غير المبنية كما يلي:

1- مفهوم الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

حدد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022 في مادته 248 الملكيات المبنية التي توجب عليها الضريبة هي التي تكون موجودة فوق التراب الوطني مهما تكن وضعيتها القانونية باستثناء ما نص عليها القانون صراحة بإعفائها فتخضع الملكيات المبنية التالية إلى الضريبة:[1]

- المنشآت المخصصة للإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتوجات.
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدة والطرقات بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة.
- أرضيات البنايات بجميع انواعها والقطع الارضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها.

- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن ايداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع سواء كان يشغلها المالك أو المنتفعون مجانا أو بمقابل.

2-الإعفاءات:

هناك إعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة وهي:

2-1-الإعفاءات الدائمة:

تعفى بصفة كلية الملكيات المبنية المخصصة لمرفق عام أو منفعة عامة شريطة ألا تدر دخلا وهذا حسب المادة 251، فكل العقارات التابعة للدولة والولاية والبلدية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري والتي تمارس نشاطا في ميدان التعليم والبحث العلمي والحماية والصحة والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية.[2]

كما تعفى البنايات المخصصة للأداء الشعائر الدينية والاملاك العمومية التابعة للوقف والعقارات التابعة للدول الأجنبية والمخصصة للإقامة بعثاتهم الديبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى الحكومة الجزائرية مع مراعاة قاعدة المعاملة بالمثل، كما تعفى ايضا تجهيزات المستثمرات الفلاحية.

2-2-الإعفاءات المؤقتة:

حسب المادة 252 تعفى العقارات غير الصحية أو التي على وشك الانهيار.[3]

- الملكيات المبنية التي تشكل السكن الرئيسي لمالكه شرط ألا تتجاوز المبلغ السنوي للضريبة 1400دج وألا يتجاوز الدخل الشهري للخاضعين للضريبة مرتين الأجر الوطني المضمون.
- فيما يخص البنايات الجديدة أو الاضافات أو اعادة البناء فتكون معفاة بداية من أول جانفي من السنة التالية لسنة الانجاز.
- البنايات المستعملة في اطار النشاطات التي يمارسها الشباب في أحد الصيغ الخاصة بالاستثمار المؤهلون للاستفادة من اعانة ANGEM ,ANDI ,CNAC,ANGEM لمدة ثلاث سنوات من تاريخ انجازها وترفع إلى 6سنوات عندما تكون هذه البنايات في مناطق يجي ترقيتها من طرف الدولة او في مناطق الهضاب العليا في إطار الصندوق الوطني لتطوير الهضاب العليا ، وإلى مدة 10سنوات إذا كانت تقع في مناطق الجنوب.
- السكن العمومي الايجاري التابع للقطاع العام بشرط تحقيق الشرطين المذكورين أعلاه.

3-أساس فرض الضريبة:

لحساب الضريبة على الأملاك لابد من تعيين أساس فرضها، وذلك عن طريق القيمة الإيجارية لكل متر مربع مضروبة في المساحة الخاضعة للضريبة، ويحدد أساس فرض الضريبة بعد تطبيق معدل تخفيض يساوي 2% سنويا بالإضافة على مراعاة قدم الملكية ذات الاستعمال السكني حيث يستفيد من تخفيض ولكن لا يتعدى 2.5%، كما لا يؤخذ في الحساب أجزاء المتر المربع في وعاء الضريبة. (4)

3-1-أساس فرض الضريبة على الملكيات المبنية:

ولتأسيس الرسم العقاري يؤخذ في الحسبان وقوع البناية حسب المنطقة والمناطق الفرعية وفيما يلي ايضاح ذلك:(5)

- تحديد القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع ذات الاستعمال السكني حسب الجدول التالي:

جدول رقم (06) القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع ذات الاستعمال السكني دج/متر^2

	المنطقة الفرعية 1	المنطقة الفرعية 2	المنطقة الفرعية 3	المنطقة الفرعية 4
أ	890	816	742	668
ب	816	742	668	594
جـ	742	668	594	520

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2018، 2021.

تزداد القيمة الايجارية في المناطق الفرعية أ وتقل في المناطق الفرعية جـ ، حيث يتم التدرج في رفع القيمة الايجارية من المناطق الساحلية إلى غاية المناطق الصحراوية أين تكون القيمة الايجارية أقل ما يمكن فرضه.

أما بالنسبة للمحلات التجارية والصناعية فتكون القيمة الايجارية أعلى منها في المناطق السكنية نظير قيام المكلفين بأعمال تذر ربحا أو مداخيل ، ويتم تحديد القيمة الايجارية للمحلات التجارية والصناعية حسب الجدول التالي: (6)

جدول رقم (07) القيمة الايجارية للمحلات التجارية والصناعية دج/متر^2

	المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
أ	1782	1632	1484	1338
ب	1632	1484	1338	1188
جـ	1484	1338	1188	1038

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2018،2021

3-2-أساس فرض الضريبة على الأراضي الملحقة بالملكيات المبنية:

يتم تحديد أساس فرض الضريبة على الأراضي الملحقة بالملكيات المبنية انطلاقا من تحديد المساحة بالمتر مربع، وذلك وفق الجدولين الآتيين.(7)

جدول رقم (08) ملحقات الملكيات المبنية الموجودة في قطاعات عمرانية دج/متر^2

المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
44	36	26	14

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022.

ويكون حساب الضريبة على الملحقات المبنية الموجودة في قطاعات قابلة للتعمير وفق الجدول التالي: (8)

جدول رقم (09) ملحقات الملكيات المبنية الموجودة في قطاعات قابلة للتعمير دج/متر^2

المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
32	26	20	12

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

1- حساب الرسم:

يتم حساب الرسم كما يلي:(9)

- يتم تطبيق 3% على الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة.

- يتم تطبيق 10% على الملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني من طرف الأشخاص الطبيعيين الواقعة في المناطق المحددة عن طريق التنظيم وغير المشغولة.

كما يتم توضيح كيفية تطبيق ما أوردناه في الفقرة أعلاه عن طريق التنظيم.

أما الأراضي التي تشكل ملحقات ملكياتها المبنية فيتم حساب معدلها كما يلي: (10)

- 05% تقل أو تساوي 500م^2.
- 07% تفوق 500م^2 أو تساوي 1000م^2
- 10% تفوق 1000م^2

ثانيا: الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية

1- المفهوم:

يؤسس رسم عقاري على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة وتستحق هذه الضريبة على ما يلي(11)

- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير بما فيها الأراضي قيد التعمير والتي لم يتم اخضاعها إلى الرسم العقاري على الملكيات المبنية.
- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق.
- مناجم الملح والسبخات.
- الأراضي الفلاحية.

وتعفى من هذا الرسم الملكيات التالية:(12)

- كما سبق ذكره فإنه يتم اعفاء جميع الملكيات ذي منفعة عامة والتي لا تهدف إلى تحقيق ربح مثل الولايات البلديات المؤسسات العمومية أو العلمية والتعليمية والإسعافية، الوقف العمومي...الخ. ولكن هذا الاعفاء لا يطبق على الملكيات التابعة للدولة التي تهدف إلى تحقيق ربح.
- الأراضي التي تشغلها السكك الحديدية.
- القطع الارضية الخاضعة للرسم على الملكيات المبنية.

2- حساب الضريبة:

قبل حساب الضريبة يتم تحديد الأساس الخاضع للضريبة عن طريق استخراج القيمة الايجارية الجبائية للملكيات غير المبنية بالمتر المربع أو الهكتار وفق المنطقة الخاضعة، ويتم ذلك كما يوضحه الجدول التالي: (13)

جدول رقم (10): الأراضي الموجودة في قطاعات عمرانية دج/متر^2

المنطقة الفرعية	المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
أراضي معدة للبناء	300	240	180	100
أراضي أخرى مستعملة لنزهة، حدائق الترفيه، ملاعب...الخ	54	44	32	18

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

وبخصوص الأراضي الموجودة في قطاعات معدة للتعمير في المدى المتوسط، وقطاع التعمير المستقبلي، يتم حساب الضريبة انطلاقا من تحديد المنطقة التي تكون فيها أراضي المؤسسة الموجودة في قطاعات معدة للتعمير في الأجل المتوسط والطويل، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (11) الأراضي الموجودة في قطاعات معدة للتعمير في المدى المتوسط والطويل دج/متر^2

المنطقة الفرعية	المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
أراضي معدة للبناء	110	88	66	34
أراضي أخرى مستعملة كأراضي للنزهة وحدائق للترفيه وملاعب	44	34	26	14

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

وفيما يتعلق بالمحاجر، ومواقع استخراج الرمل، والمناجم في الهواء الطلق، والملح، والسبخات، يتم ذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (12): المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق والملح والسبخات

المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
110	88	66	34

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

أما فيما يخص الأراضي الفلاحية، فيتم حساب معدل الضريبة حسب القيمة الايجارية الجبائية لكل هكتار انطلاقا من الجدول التالي:

جدول رقم (13): القيمة الإيجارية الجبائية للأراضي الفلاحية دج/هكتار

المنطقة	المسقية	اليابسة
أ	15.000	2.500
ب	11.250	1874
ج	5962	944
د	750	750

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

جدول رقم(12): تقسيم الولايات وتصنيفها حسب المناطق

21 — Skikda	A	Skikda	Ben-Azzouz Tamalous Cheria Zerdezas Sidi-Mezghiche		
	B	El-Harrouch Bekkouche Lakhdar Ramdane-Djamel Filfila			
	C	Collo Salah Bouchaour El Hadaiek	Le reste des communes		

TABLEAU ANNEXE (suite)

WILAYAS	SOUS-ZONES	ZONE (1)	ZONE (2)	ZONE (3)	ZONE (4)
02 — Chlef	A	Chlef Tenès	Taougrite Aïn-Merane El-Karimia		
	B	Oued Fodda Boukadir Chettia Oum Drou			
	C	Sidi Akkacha Oued-Goussine Beni-Houa El Marsa Ouled Farès	Le reste des communes		

المراجع:

1- ضريبة الأملاك - https://ar.wikipedia.org الاطلاع 2021/08/20

2- ساموبلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة بيروت ناشرون، ط 1، 2006، ص345

3- المادة 276 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

4- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، سنة 2005مصر، ص162.

5- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2018، 2021.

6- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021،2018

7- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

8- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022.

9- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022.

10-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022.

11-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

12-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

13-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023.

المحور الرابع: محاضرة رقم (12): مقارنة بين النظام الضريبي الجزائري وأنظمة ضريبية أخرى

الاهداف التعليمية:

- عموميات حول النظام الضريبي:
- التهرب الضريبي في الدول النامية:
- الأنظمة الضريبية في كل من فلسطين وتونس ومصر والأردن ولبنان وفلسطين والمغرب
- مقارنة بين النظام الضريبي الجزائري والانظمة وبعض الأنظمة العربية

تمهيد:

اختلفت الأنظمة الضريبية في الدول العربية من حيث النسب المطقة والمعدلات، وكذا اختلف مجال تطبيقها فمنها ما هو اتصف بالارتفاع الشديد في تطبيقه ومنها ماهو منخفض، ولكن السمة التي يتميز بها نظام ظريبي عن الآخر في الموارد التي تحصل عليها، فالدول المصدرة للبترولية لها أريحية عن الدول الأخرى في تمكويل نفقاتها، الا أن السمة المشتركة بينهما أن كلها تعتمد على الضرائب غير المباشرة وعادة تكون الرسوم الجمركية لها دور كبير في تمويل الانفاق العام.

1- **عموميات حول النظام الضريبي**:

للنظام الضريبي دور هام يختلف عن دوره في حالة الحياد الضريبي أين كان هدفه الأساسي توفير المال اللازم للانفاق العام، ولكن في الوقت الحالي أصبح أداة هامة في إعادة توزيع الثروة والدخل على مختلف الفئات الاجتماعية للحد من التفاوتات، والتحكم في الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

كما تعمل العائدات الضريبية على تنفيد المشاريع التنموية وتأمين الخدمات الاجتماعية للأفراد كل على حسب قدرته النسبية في المساهمة، حيث ينبغي أن تكون الإيرادات الضريبية والتي تعتبر مورد حقيقي للانفاق العام كافية من دون اللجوء إلى فرض ضريبة التضخم التي تقع على الفئة الاجتماعية الهشة.

من خلال النظام الضريبي يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من عدمها، فحين يتم تحديد من يتحمل التكلفة الضريبية ومن يستحق الاعفاء وأي التعاملات تخضع للضرائب نكون أمام دور صانعي السياسة العامة في تحقيق الأهداف المسطرة لتوفير الحجم الأمثل للايرادات التي تهدف الدولة لجمعها، فكل القرارات تؤثر إما بالسلب أو الايجاب على رفاهية المواطنين من عدمه.

كما يمكن للنظام الضريبي من تحفيز القطاعت الإنتاجية للاستثمار ومن ثم دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولكن في ظل الاقتصادات النامية ما يلاحظ عليها هو العجز المتراكم في الميزانية العامة للدولة كل سنة، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى تمويل هذا العجز عن طريق زيادة الضرائب أو التمويل التضخمي، فعملية توسيع الوعاء الضريبي وفرض ضرائب على الأغنياء تتم غالبا بزيادة وفرض رسوم مباشرة على القيمة المضافة والمبيعات.

2- التهرب الضريبي في الدول النامية:

يعتبر التهرب الضريبي مشكلة عالمية تزداد حدتها في الدول النامية خصوصا التي تعيش منها حالةعدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد مما يمنع من تحقيق الأهداف المسطرة في يخص التنمية الاجتماعية من الصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية.

وقد قدرت الخسارة نتيجة ضعف الأنظم الضريبية وعن تجنب دفع الضرائب من قبل الأفراد والشركات وهروب الأموال بنحو 225مليار دولار أمريكي. وتخسر الدول النامية من العائدات لضريبية أكثر مما تحصل عليه من تدفق المساعدات السنوية إليها وتقدر حجم الأموال والأصول المعقودة في الخارج من بعض الأفراد بنحو 11.5تريليون دولار. خسارة سنوية ناتجة عن عوائد ضريبية عن ناتج هذه الأصول بقيمة 250مليون دولار. [1]

كذلك تقوم أكبر المراكز العالمية الموجود في كل من نيويورك ولندن ودول مثل سويسرا وسنغافورة بتقديم تسهيلات سرية ومميزة لغرض تدفق رؤوس الأموال الخارجية لأصحاب رؤوس الأموال الموجودة في البلدان النامية لهذه المراكز، مما يحرم بلدانهم من استثمار رأس المال المحلي والحصول على عوائد ضريبية، إضافة إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية. ص14

وكثير ما تبين الدراسات أن العالم العربي يتلقى المعونات لتمويل عجزه نتيجة استغلال الدول الأجنبية والمؤسسات المالية لمقدراته، وتبين ذلك من خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث لعبت الصناديق السيادية لبعض الدول العربية بدور المنقد لاقتصادات كثيرة فهذه الأموال لم توضع لغرض تنمية في تلك المجتمعات العربية.

عدم مراعاة الظروف الاجتماعية للأفراد من قبل الحكومة يشجعه على عدم الالتزام الضريبي، اضافة إلى غياب العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد على اختلاف حالتهم الاجتماعية والاقتصادية يؤثر سلبا على قدرتهم على المادية والمعيشية والرفاه ويزيد من الفجوات بين أفراد المجتمع.

3- الأنظمة الضريبية في كل من فلسطين وتونس ومصر والأردن ولبنان وفلسطين والمغرب:

ما تتصف به الأنظمة الضريبية في أغلب هذه البلدان غياب العدالة الضريبية والقوانيين الواضحة لمحاربة التهرب الضريبي ووجود مشاكل سياسية معقدة إلى جانب حجم رؤوس الأموال المهربة الى الخارج يصعب معرفة حجمها الحقيقي في البنوك الخارجية ، إضافة الى صعوبة تحصيلها حيث أعلنت العديد من البلدان الأوروبية تجميدها.

حجم الايرادات الضريبية بين بعض الدول العربية:

من خلال الجدول أسفله يلاحظ كبر حجم الايرادات الضريبية المغربية مقارنة بكل من تونس ومصر والأردن ولبنان حيث تمثل نسبة 24.5% ومصر بـ 20.8% بينما نجد في بعض الدول المتقدمة مثل فرنسا تصل إلى 43% واسبانيا بـ 32% وفلندا بـ 42% .[2]

جدول رقم حجم التهرب الضريبي وحجم الايرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012

الدولة	حجم التهرب الضريبي	نسبة الايرادات الضريبية	الدولة	حجم التهرب الضريبي	نسبة الايرادات الضريبية
المغرب	5-6مليار درهم	24.5%	تونس	50	20.8%
مصر	350 مليار جنيه	13.2%	الاردن	800مليون دينار سنويا	15.3%
لبنان	70%	15.6%	فلسطين	50 %من قيمة الضريبة	

المصدر: البنك الدولي http://data.aldankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTAL.GD.ZS

توجد نقطتين أساسيتين لهذا الضعف في تغطية الأعباء العامة بواسطة الضرائب وهما العجز المتفاقم في ميزانية معظم الدول العربية وحجم المديونية الخارجية وما تفرضه من نسبة عالية من

الاقتراض المحلي أو العالمي مما يترك أثرا على تطوير الخدمات التنموية والتطويرية ضعيف للغاية. فمعظم الانفاق الحكومي لا يشعر به الفرد نتيجة استخدام الجزء الأكبر من الايرادات الضريبية في سد الرواتب والأجور.

ولا تختلف موازنات عام 2025 عن بقيّة الموازنات، التي قدمتها الحكومة في السنوات الماضية، والتي يفترض فيها أن تحمل رؤية إقتصادية وتكون خطة الدولة التي ستساعد البلاد على الخروج من العجز الذي تمرّ به والتي تعتمد فيها على الضرائب بنسبة كبيرة للغاية.

الإصلاحات الضريبية:

- اعتبرت الضرائب المباشرة مفيدة للعديد من الدول لأنها توزع العبء الضريبي على قاعدة ضريبية واسعة رغم أنه يمكن أن تكون هناك ضرورة لتوخي الحذر في تطبيقها حيث تلمس جيوب الفقراء.
- إن الهيكل الضريبي مهما يكن جذابا فليس له قيمة تذكر إذا طبق بطريقة يشوبها الفساد وتخصها الكفاءة المطلوبة.
- بناء إدارة ضريبية تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة وخالية من الفساد وتجنب الضرائب المفروضة على مصادر الدخل مما يسمح بتوسيع القاعدة الضريبية، وبالتالي تخفيض المعدلات الضريبية.

التهرب الضريبي في هذه البلدان:

يستغل بعض الملكفين بالضريبة من وجود ثغرات قانونية في القوانيين الضريبية للبلد المعني للتخلص من الضريبة جزئيا أو كليا.وهو من أكثر الاشكالات التي تواجه الحكومات فعادة ما يجري التهرب الضريبي من قبل أصحاب الدخول العالية والشركات وتقل هذه النسبة بين الدخول المحدودة فعادة يتم الاقتطاع لضريبي لهم من المصدرأو من خلال دفع الضرائب غير المباشرة.

حالة لبنان:

- يتم فرض الضريبة في هذا البلد على أرباح الشركات للشركات الكبيرة عن طريق الضريبة التصاعدية، فتقوم هذه الشركات على تجزئة نشاطها إلى عدة شركات صغيرة فواقعيا هي شركة واحدة ولكن قانونيا هي شركات صغيرة متعددة، مما يتيح لها الاستفادة من معدلات ضريبية أدنى.

- ولا تزال الحكومة تبحث عن المزيد من الايرادات للتمويل عن طريق زيادة الضرائب على الرواتب والأجور المدفوعة جزئياً أو كلياً بالعملات الأجنبية بالليرة اللبنانية، إنّما وفقاً لسعر الصرف المحدّد من مصرف لبنان، وهناك سعي لدى مصرف لبنان لجمع الليرة اللبنانية، من خلال البند الذي أُضيف والذي فرض على أصحاب العمل تحويل المبالغ المقتطعة من أجور العمال إلى الخزينة، والتي كانت تدفع بالعملة التي يتم فيها الدفع إلى الليرة اللبنانية، وتسديدها بهذا الشكل إلى خزينة الدولة.(4)
- لازالت لبنان تتبع نفس الموازنات السابقة ولا يوجد أي انفاق استثماري، ولا مشاريع جديدة ولا انفاق يطور من واقعها، ففي موازنة 2025 لا تزال تعتمد على ضرائب الأجور والرواتب والنفقات العادية، لا تحمل مشروعا إقتصاديا أو رؤية إقتصادية فهي عبارة عن تعديلات على النفقات والضرائب بشكل عشوائي.
- و أن الدولة غير قادرة على البحث عن إيرادات من خارجها، مثل الأملاك العامة البحريّة التي لم تطبّق القوانين فيها، بسبب أن الحركة السّياحية تأثرت كثيرا نتيجة الحرب في غزّة، حيث انخفض عدد الاشخاص من 2000 شخص يومياً إلى 200 فقط،أو الأملاك العامة النهريّة التي لا يوجد نصوص قانونيّة تحقّق للدولة إيرادات عبرها واكتفت برفع الضرائب.(6)

حالة فلسطين:

- تلجأ الشركات الكبيرة الخدمية في هذا البلد إلى هذا النوع من الثغرات بالإضافة إلى تسجيلها كشركات أجنبية وتحصل على امتيازالاعفاء.
- تمثل الرواتب والاجور أكثر من نصف نفقات الميزانية وأن الجزء الآخر ينفق على مصاريف أخرى ولا ينعكس على المواطن بأي شكل من الأشكال.

حالة المغرب:

قدر التهرب الضريبي في المغرب بـ 30 %في مجال الأرباح التجارية والصناعية،ويمكن ايجاز الضياع الكبير للمداخيل الضريبية المغربية فيما يلي: ص16

- تلجأ بعض المقاولات إلى الاستهلاك المعجل الذي يتملص من القواعد الجبائية وهو ما يعرف بالتملص المحاسبي عن طريق الالتجاء إلى الاستهلاك المعجل من بعض المقاولات.
- اخفاء القدر الأكبر من المداخيل والثروات الحقيقية من قبل الأفراد نتيجة عجز الإدارة الجبائية عن تتبعها.
- عدم القدرة على تتبع المبيعات الكبرى للصيد في أعالي البحار مثل جزر الكناري.

- عن طريق استثمار الأموال لأصحاب المقاولات في المجال العقاري نظرا للطبيعة الاجتماعية التي تمنح تحفيزات جبائية عليه.

حالة تونس:

ففي تونس ارتفعت الموارد الجبائية من 19.6% سنة 1987 إلى 44.7% عام 2013 ويرجع هذا الارتفاع في الأساس إلى ارتفاع نسبة الضرائب على الدخل وتزداد في حالة الضريبة على أرباح الشركات، وفي المقابل شهدت الضرائب غير المباشرة تراجعا مستمرا من 80.4% سنة 1987 إلى 55.3% سنة 2013 ويرجع في الأساس الى تراجع الرسوم الجمركية التي انخفضت نسبتها من 20.9 % سنة 1987 إلى 4.4% سنة 2013بعد أن وقت التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي[8] . وما يلاحظ ان الانخفاض في حصيلة الرسوم الجمركية يقع عبئها على الضريبة على الدخل و بالتحديد على الموظفي.

حالة مصر:

وتتشابه الحالة في مصر حيث مثلت الرسوم الجمركية نحو 20-30% من اجمالي الضرائب عام 2001 لتنخفض عام 2011 إلى نحو 4%.فالاتفاقيات التجارية الثنائية التي أبرمتها بعض الدول العربية بفتح أسواقها أمام المنتجات الأجنبية بشكل تنافسي وإلغائها للتعريفات الجمركية المفروضة على الواردات قلل قدرة الدولة على توفير الإيرادات اللازمة.

ونتج ذلك زيادة الضرائب المحلية وبشكل كبير الضرائب غير المباشرة ، إضافة الى الجوء الى الاستدانة والاقتراض من المصادر الداخلية والخارجية مما أدى الى اثار مباشرة على الانفاق ومن ثم الدخول في التقشف وتقليل المساعدات الاجتماعية مما أدى الى تنامي خدمة الدين بشكل كبير للغاية

تشير الدراسات إلى ارتفاع الضرائب المباشرة وغير المباشرة خصوصا المتعلقة بالأفراد في الدول الست المذكورة، كذلك يلاحظارتفاع حصيلة الايرادات الجمركية وأنها في علاقة طردية مع حجم النفقات العامة مما يترتب عليه انخفاض في النفقات الاستثمارية

والجدول التتالي يوضح ارتفاع الحصيلة الضريبية إلى مجمل ايرادات الدولة، فهذا يعني غياب مساهمة القطاعات الاقتصادية المهمة في دعم الايرادات ، اضافة إلى تحمل الأفراد لأغلبها.

جدولرقم (16): يوضح نسبة الايرادات الضريبية والضرائب غير المباشرة من اجمالي لضرائب

الدولة	السنة	نسبة الايرادات الضريبية	نسبة الضرائب غير المباشرة من اجمالي الضرائب	السنة
الاردن	2012	%70	%49.5	2012
لبنان	2009	%72	%68.5	2009
تونس	2014تقديري	%62.2	%45.5-63.6	2010-2009
مصر	2014	%68	%40	2013
فلسطين	2013	%70	%94	2012
المغرب	2011	%72	%56.4	2011

المصدر: إشكالية أنظمة الضرائب العربية ،ص ص 16-19

تعتبر العدالة الضريبية شبه مفقودة في جل الدول العربية بسبب ارتفاع قيمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة حيث تقدر بأكثر من 60-70%فهي تدفع في الغالب من جيوب الطبقات الفقيرة والغنية بنفس النسبة عند الاستهلاك، وبسبب التحول في أنماط الاستهلاك فأغلب السلع الكمالية في سنوات التسعينات تحولت في العشرينات إلى سلع ضرورة كالهاتف النقال والسيارت، والتعليم الخاص ...الخ.

4- مقارنة بين النظام الضريبي الجزائري والانظمة وبعض الأنظمة العربية:

من خلال ما سبق يتبين أن أغلب الأنظمة العربية تعاني من نفس المشكلة، حيث يسود فيها التهرب الضريبي ونقص في الحصيلة الضريبية، كما أن اغلبها يعتمد في ايراداته الضريبية على الضرائب غير المباشرة وخصوصا الضرائب الجمركية مما يكرس عدم العدالة الضريبية ويزيد من الهوة بين طبقات المجتمع، ونقص في آداء الضرائب المباشرة.

كما أن الدول العربية التي فتحت أسواقها أمام البضائع الاجنبية والتي تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات قلل من قدرة الدولة على توفير الايرادات المطلوبة لتسوية الميزانية العامة لها ، مما أدى بها الى زيادة فرض الضرائب المحلية بشكل واضح مما ارهق قدرة المواطن وزاد في تكلفة الاستثمار، ناهيك عن اللجوء الى الاستدانة الخارجية وما يترافق هذا مع شروط وفوائد عالية مما ادى بها الى تخفيض الانفاق وزيادة التقشف.

غير ان هذه الوضعية قد افلت منها الاقتصاد الجزائري الى حد بعيد رغم كون النظام الضريبي يتصف بارتفاع المعدلات الضريبية مقارنة بجيرانها الى ان الوضع المالية وتوفر الدولة على الايرادات الجباية البترولية قد سمح لها بالمناورة خصوصا في ظل الاومات الدولية التي حدثت ابتداءا من الاومة العالمية وانخفاض اسعار البترول مرورا بفيروس "كورونا".

حيث تدل ارقان اليون الخارجية لدى معظم الدول العربية حدة الازمة بلجوئها الى الدين الداخلي و الحارجي ولم تفلح السياسات المتبعة من توفير مصدر تمويل النفقات العامة للدولة وباتت الديون الخارجية مصدرا رئيسيا للاستنزاف ميزانية الدولة فتسديد خدمات الديون أصبح أكبر من الدين نفسه.

فاعطاء مبرر لاستخدام الديون الخارجية لتمويل مشاريع تنموية كبرى وتلبية احتياجات المجتمع المحلية والتصنيع، ظهر زيفها فأغلب الديون الخارجية تستخدم في تسديد الرواتب والاجور وتسديد نفقات الدولة المختلفة.

كما أن الاعفاءات المقدمة للافراد والشركات لم تؤتي ثمارها المرجوة للاعتبارات عدة وتظل بعض الانظمة الضريبية قاصرة عن تحقيق فروق اساسية في الاعفاء المعطى للفرد خيث أن الاعفاء الضريبي لا يتجاوب مع كثير من المعايير الاجتماعية.

وبشكل عام فعملية تحرير الاقتصادي جاءت لتقضي على ما تبقى من ايرادات الدول العربية منالقطاعات الانتاجية ومن الجمارك خيث وصل بعضها الى سقف منخفض من الايرادات والتي دفع ثمنها بالاساس افراد المجتمع ذوي الدخول المنخفضة.

المراجع:

1- إشكالية أنظمة الضرائب العربية ص13

2- http://data.aldankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTAL.GD.ZS

3- البنك الدولي http://data.aldankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTAL.GD.ZS

4- باسكال-أبو-نادرباسكال أبو نادر ،موازنة 2025: مزيد من الضرائب دون رؤية إقتصاديةالأربعاء 04 أيلول 2024 03:00/https://www.elnashra.com/author/6403

5- إشكالية أنظمة الضرائب العربية ص16

6-

7- باسكال-أبو-نادر ،موازنة 2025: مزيد من الضرائب دون رؤية إقتصاديةالأربعاء 04 أيلول 2024 03:00 2024/09/15https://www.elnashra.com/author/64/

8- إشكالية أنظمة الضرائب العربية ص 19

.

اختبار في مقياس: جباية العمليات المصرفية والمالية سنة 2022/2021

السؤال الأول: 08 نقاط

1- كيف يتم معالجة فوائض القيم عند حساب الربح الجبائي؟

2- ماهي الشروط الواجبة في خصم الأعباء عند حساب الربح الجبائي؟

3- لماذا يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة حقيقية؟

4- بناء على ما درسته ماهي اهم الضرائب التي يقوم البنك باقتطاعها من المصدر نيابة عن مصلحة الضرائب؟

السؤال الثاني: 06نقاط

حقق البنك خلال شهر جوان 2021 ما يلي:

- رقم أعمال بـ 256.000.000دج.
- رقم أعمال على عمليات التمويل الايجاري بـ 2.580.000دج.
- رقم أعمال ناتج عن عمليات القرض بضمان الممنوح للعائلات: 1.200.000دج.
- رسم على القيمة المضافة المرحل من شهر ماي يقدر بـ: 325.000دج.
- مشتريات تقدر بـ: 24.000.000دج.

المطلوب: حساب الرسم على القيمة المضافة؟

السؤال الثالث: 06نقاط حقق بنك خلال سنة 2021 ما يلي:

- رقم أعمال خارج الرسوم بـ 25.000.000دج، وكانت التكاليف المقدمة هي:
- مصاريف المستخدمين بـ 5.000.000دج
- فوائد ارباح الصرف بـ 500.000دج
- استهلاك المواد والبضائع بـ 400.000دج
- غرامة جبائية بـ 10.000دج
- اهتلاك سيارة سياحية بقيمة 240.000دج

المطلوب حساب ما يلي:

1- الرسم على النشاط المهني؟

2- الضريبة على أرباح الشركات؟

اختبار تطبيقي في مقياس: جباية العمليات المصرفية والمالية سنة 2022/2021

السؤال الأول: 08 نقاط

لتكن لديك أجر شهرية إجمالية لشخصين لفيفري 2022 تقدر كما يلي:

- بـ: 36263.74دج.

- 49450.55 دج

المطلوب:

- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات.

مبلغ القسط	المعدل
أقل من 120.000	%0
360.000-120.001	%20
1.440.000-360.001	%30
أكثر من 1.440.000	%35

-

السؤال الأول: 08 نقاط

حقق بنك خلال شهر جانفي 2022 ما يلي:

- رقم أعمال بـ 300.000دج TVA=19%
- فوائد حسابات التوفير بـ 500.000دج TVA=19%
- شراء مواد التجهيز بـ 100.000دج TVA=19%
- مصاريف النقل بت 20.000دج TVA=19%
- تسديد فاتورة غاز بـ 10.000دج TVA=09%

وفي شهر فيفري ما يلي:

- دفع فوائد على الودائع طويلة الأجل بـ 600.000دج TVA=19%
- فوائد منتجات بنكية بـ 1200.000دج TVA=19%
- فوائد على عمليات مع المؤسسات البنكية 1.500.000دج.TVA=19%
- فوائد على عمليات مع الزبائن 500.000دج%TVA=19

المطلوب:

- حساب الرسم على القيمة المضافة للدفع.
- حساب الرسم على النشاط المهني لشهر جانفي وفيفري.

اختبار تطبيقي في مقياس: جباية العمليات المصرفية والمالية سنة 2023/2022

<u>السؤال الأول: 08 نقاط</u>

لتكن لديك أجر شهرية إجمالية لشخصين لشهر فيفري 2022 تقدر بـ:

- 49450.55 دج

المطلوب:

- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات.

مبلغ الضريبة	المعدل	القيمة العلوية	القيمة الدنيا
	%0	20.000	-
	%23	40.000	20.000
	%27	80.000	40.000
	%30	160.000	80.000
	%33	320.000	160.000
	%35	فما فوق	320.000

السؤال الثاني:

ليكن بنك سنة 2020 يملك نسبة 25% من حصص في شركة ذات مسؤولية محدودة يبلغ ربحها قبل تطبيق الضريبة عليها 250.000.000دج.

- حساب قيمة الضريبة المطبقة على البنك في حالة كون البنك مقيم، أو أجنبي؟

حقق هذا البنك خلال نفس السنة ما يلي:

- رقم أعمال بـ 200.000.000دج منه رقم أعمال على عمليات التمويل الايجاري بـ 1.500.000دج.
- ورقم أعمال ناتج عن عمليات القرض بضمان ممنوح للعائلات بـ 2.000.000دج.
- رسم على القيمة المضافة المرحل لشهر سبتمبر بـ 650.000دج.
- رسم على القيمة المضافة للمشتريات بـ 34.000.000دج

المطلوب: حساب الرسم على القيمة المضافة المدفوع للخزينة؟

اختبار استدراكي في مقياس: جباية العمليات المصرفية والمالية سنة 2023/2022

السؤال الأول: 06 نقاط

5- أذكر التشابهات والفروقات الموجودة بين الضريبة على ارباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي؟

6- ماهي الشروط الواجبة توفرها في الاعباء القابلة للخصم؟

السؤال الثاني: 07نقاط

ليكن بنك سنة 2020 يملك نسبة 25% من حصص في شركة ذات مسؤولية محدودة يبلغ ربحها قبل تطبيق الضريبة عليها 250.000.000دج.

- حساب قيمة الضريبة المطبقة على البنك في حالة كون البنك مقيم، أو أجنبي؟

حقق هذا البنك خلال نفس السنة ما يلي:

- رقم أعمال بـ 255.000.000دج، منه رقم أعمال معفى من TVA على عمليات التمويل الايجاري بـ 6.500.000دج.
- رقم أعمال ناتج عن عمليات القرض بضمان ممنوح للعائلات بـ 10.000.000دج.
- رسم على القيمة المضافة المرحل لشهر سبتمبر بـ 9.250.000دج.
- رسم على القيمة المضافة للمشتريات بـ 28.500.000دج

المطلوب: حساب الرسم على القيمة المضافة المدفوع للخزينة، والضريبة على أرباح الشركات؟

السؤال الثالث: 07نقاط لتكن لديك أجر شهرية إجمالية لشخصن لشهر جانفي 2023 تقدر كما يلي:

351648.36 دج

المطلوب: حساب الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات.

مبلغ الضريبة	المعدل	القيمة العلوية	القيمة الدنيا
	%0	20.000	-
	%23	40.000	20.000
	%27	80.000	40.000
	%30	160.000	80.000
	%33	320.000	160.000
	%35	فما فوق	320.000

اختبار استدراكي في مقياس: جباية العمليات المصرفية والمالية سنة 2024/2023

السؤال الأول: 10 نقاط

7- ماهي الحوافز الضريبية الممنوحة لقطاع البنوك بالجزائر؟

8- أذكر الفروقات الموجودة بين الضريبة على ارباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي؟

السؤال الثاني: 10نقاط

ليكن بنك سنة 2023 يملك نسبة 25% من حصص في شركة ذات مسؤولية محدودة يبلغ ربحها قبل تطبيق الضريبة عليها 250.000.000دج.

- حساب قيمة الضريبة المطبقة على البنك في حالة كون البنك مقيم، أو أجنبي؟

حقق هذا البنك خلال شهر مارس ما يلي:

- رقم أعمال بـ 200.000.000دج منه رقم أعمال معفى من TVA على عمليات التمويل الايجاري بـ 15.000.000دج،
- رقم أعمال ناتج عن عمليات القرض بضمان ممنوح للعائلات بـ 20.000.000دج.
- رسم على القيمة المضافة المرحل لشهر فيفري بـ 6.500.000دج.
- مشتريات بـ 34.000.000دج، منها 25% غير خاضع لـلرسم على القيمة المضافة.

المطلوب:

- حساب الرسم على القيمة المضافة المدفوع للخزينة؟ متى أحال التسديد؟
- حساب الرسم على النشاط المهني؟ متى اجال التسديد؟

خاتمـــة:

للضريبة مكانة خاصة في الوقت الحالي لما لها من أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية اللازمة للدولة خصوصا مع تبني اقتصاد السوق ومع اعتماد الدولة على موارد قليلة في تغطية النفقات العامة، كما للضريبة من أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية في تحقيق بعض التوازنات على مستويات عدة، من تحقيق الاستقرار الاقتصاد إلى دعم الادخار وتحفيزه واحداث تغييرات جدرية في مسار التنمية الاقتصادية، بالإضافة على توجيه أنماط الاستهلاك.

وتسعى الدولة في الوقت الحاضر إلى إصدار التشريعات الضريبية الهادفة إلى تنمية المدخرات وخفض معدلات الاستهلاك غير الضرورية التي لا تؤدي إلى تعزيز القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني ولذلك سعت الى تقديم المزيد من المرونة للقطاع البنكي سواء كان وسيط في التحصيل الضريبي أو باعتباره مكلف يخضع إلى المعدلات الضريبية المفروضة عليه، كما تسعى في الوقت الحالي إلى تحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني من خلال استخدام أساليب مختلفة من الدعم والحوافز والاعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة لأصحاب المشاريع الممولة من طرف صناديق الاستثمار يكون للبنك دور محوري في سيرها م المساهمة في إصلاحها وتقديم الدعم المالي لها.

تقدم هذه المطبوعة صورة عن أغلب الضرائب المفروضة على القطاع المصرفي والمالي في القانون الجبائي الجزائري، حيث بدأت تأخذ أبعاد جديدة بعد التطور الكبير في المجال التكنولوجي ودخول مفاهيم جديدة لم تكن مطروحة من قبل كالتجارة الإلكترونية، وقد رأى المؤلف تقديم في نهاية كل فصل أمثلة وتمارين محلولة لغرض اكتمال الإطار النظري مع التطبيقي.

المراجـــع:

1- أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الاقتصادي، روزليوت، القاهرة سنة 2009،

2- باهر عتلم وسامي السيد، المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، جامعة القاهرة.

3- بن عمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات، دار هومه 2010.

4- بن عمارة منصور، الضريبة على الدخل الإجمالي، دار هومه 2010.

5- الجريدة الرسمية العدد 31،78ديسمبر 2014.

6- خالد عبد العليم السيد عوض، الضريبة على القيمة المضافة، دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية، الطبعة 1، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2007.

7- الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة 2018،2017

8- الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة سنة 2017، 2018

9- الدليل الجبائي للحرفي التقليدي 2011

10- الدليل الحرفي سنة 2017.

11- ساموبلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون ط 1 بيروت 2006.

12- سعيد عبد العزيز عتمان وشكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية الاسكندرية،2007.

13- عبد العزيز الدغيم، التحميل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 22العدد 3، سنة 2006

14- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية سنة 2005

15- قانون الرسم على رقم الأعمال سنة 2017، 2018.

16- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،2018،2017،2023،2022

www.mfdgi,gov,dz

17- منال مرسي جابر محمد، الائتمان المصرفي والاستثمار في مصر، دراسة قياسية للفترة 1991-2019، كلية التجارة جامعة سوهاج، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22 العدد1، يناير 2021مصر.

18- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية 2004.

19- المديرية العامة للضرائب، دليل الخاضع للضريبة التابع لمركز الضرائب 2018

20- مطبوعة حول النظام الجبائي الجزائري 2017 ،2018.

21- المادة 32 من قانون المالية 2011.

22- ندى هيديوة، الضريبة على القيمة المضافة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، قسم الاقتصاد. سوريا 2012.

المراجع باللغة الاجنبية:

23- Bendda S, fiscalité directe des entreprises, formation au profit des agents de la direction des impôts, kolea 2010

24- Calendrier fiscal, 2017.

25- Direction général de l'impôt, paiement de l'IFU et obligation des contribuables,2017.www.mfdg.gov.dz

26- DIRECTION GENERALE DES IMPOTS, IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE Direction des Relations Publiques et de la Communication, Edition 2017.

مراجع الانترنت:

27- إشكالية أنظمة الضرائب العربية ص13

28- http://data.aldankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTAL.GD.ZS

29- البنك الدولي،

http://data.aldankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTAL.GD.ZS

30- باسكال-أبو-نادر باسكال أبو نادر، موازنة 2025: مزيد من الضرائب دون رؤية اقتصادية الأربعاء 04 أيلول 2024 00:6403/https://www.elnashra.com/author/